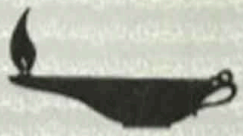

مركز الأهرام لدراسات حقوق الإنسان

مناظرات حقوق الإنسان ٢٠

الثقافة السياسية الفلسطينية

"الديمقراطية وحقوق الإنسان"

محمد خالد الأزعر

تعقيب

د. أحمد صدقي الدجاني

عبد القادر ياسين

د. عزمي بشارة

محمود شقيرات

الثقافة السياسية الفلسطينية
«حقوق الإنسان والديمقراطية»

*مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعي لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبني المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان..

لاينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولاينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

مجلس الامناء

ابراهيم عوض	مصر	أحمد عثماني	تونس
أسمي خضر	الأردن	السيد ياسين	مصر
امال عبد الهادي	مصر	سحر حافظ	مصر
عبد النعيم	السودان	عبدالمنعم سعيد	مصر
عزيز ابو حمد	السعودية	غانم النجار	الكويت
فاتح عزام	فلسطين	فيوليت داغر	لبنان
محمد امين الميداني	سورايا	هاني مجلي	مصر
هيثم مناع	سوريا		

مستشار البحوث — محمد السيد سعيد

مدير المركز — بهي الدين حسن

الآراء الواردة في هذا الكراس لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الثقافة السياسية الفلسطينية

«حقوق الإنسان والديمقراطية»

محمد خالد الأزعر

الثقافة السياسية الفلسطينية
«حقوق الإنسان والديمقراطية»
د. محمد خالد الأزعر

© حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٥

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – القاهرة
تليفون: ٣٥٤٣٧١٥

الغلاف: بجرين ليف سنتر
تليفون: ٥٧٤٥٨٦٥

إنجاز: دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت • مصر الجديد،
القاهرة تـ: ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب القومية: ٩٥/٥٥٧٨
الترقيم الدولى: ISBN 977 - 239 - 091 - 4

فهرس المحتويات

* تقديـــم (٧)

* الثقافة السياسية الفلسطينية .. الديمقراطية وحقوق الإنسـان . (٩)

أولا: موضوع البحث.. اطلالة منهجية . (٩)

ثانيا: الميراث السياسي الفلسطيني. نحو استلهام التجربة التاريخية. (١٣)

ثالثا: الكيان الفلسطيني .. حوارات الديمقراطية وحقوق الإنسان . (٤١)

* تعقيب عزمي بشارة : ما معني الحديث عن ديمقراطية فلسطينية . (٧١)

* تعقيب ا. محمود شقيرات : ملاحظات إضافية. (٨٥)

* تعقيب ا. عبد القادر ياسين : ملاحظات حول التحليل والمعلومات . (٩٧)

* تعقيب ا.د احمد صدقي الدجاني: حل ديمقراطي لقضية فلسطين . (١٠٣)

* المناقشات . (١٠٧)

* قائمة المشاركين . (١٢٧)

تقديـــم

تعد مناظرات حقوق الإنسان أحد الأنشطة البحثية ذات الطابع الفكري المعمـق، الـتي يضطلـع بها المركز. ويضم هذا الكتاب أعمال المناظرة الثانية التي عقدها المركز يوم ٢٩/أكتوبر ١٩٩٤ حول "الثقافة السياسية الفلسطينية.. الديمقراطية وحقوق الإنسان" وكان المركـز قـد عقـد أولى مناظراتـه في ١١ يوليـو ١٩٩٤ حـول "ضمانـات حقـوق الإنسـان في ظـل الحكـم الذاتـي الفلسطيني". والتي صدرت في العدد الأول من كراسات حقوق الإنسان في أكتوبر ١٩٩٤ وبذلك يكون المركز قد اقترب من موضـوع حقـوق الإنسـان والتطـور الديمقراطـي في الكيـان الفلسطيني من منظور حالي ومستقبلي بأبعاده السياسية والثقافية. ويتسـق هـذا الأمـر مـع غايـة المركز في التأصيل لقيم حقوق الإنسان في الثقافـة العربيـة كونهـا إحـدى الثقافـات الكـبرى في عالمنا المعاصر وبحث الإشكاليات التي ينطوي عليها تحقيق هذه الغاية، كما يتسق مـع موضـوع كراسات مناظرات حقوق الإنسان التي تنشغل بالقضايا والمشكلات المطروحة الآن على جدول أعمال السياسة العربية في المجالين القطري والقومي وذلك من منظور حقوق الإنسان.

ومن حيث المضمون تنسجم محتويات هذه الكراسة والمنحنى الـذي اختطـه المركـز في أسـلوب إصدار مناظرات حقوق الإنسان فهي تضم خلاصة المناقشات في المنـاظرة جنبـا إلى جنـب مـع الورقة الخلفية التي يفترض أنها أخذت في الاعتبار تعددية الرؤي. إزاء القضية موضع الاهتمـام، والتعليقات التي وردت بشأنها من مفكرين ذوي دراية وانشغال بموضوعهـا والمتصـور أن هـذه الآلية تكفل الوفاء باغناء التعددية في الآراء والتوجهات .

الثقافة السياسية الفلسطينية

الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان*

أولا : موضوع البحث. .. إطلالة منهجية

للثقافة السياسية تعريفات متعددة، تتفق جميعها على أنها : تشمل منظومـة معنويـة مـن المعارف والقيم والرؤى والأفكار والاتجاهات الأساسية التي تتصل بالنظام السياسي، وتؤثر فعليا في توجيه سلوك أفراد المجتمع، حكاما ومحكومـين. .. وتتكـون هـذه المنظومـة عـبر فـترة زمنيـة ممتدة."، ويكاد ينعقد الإجماع على أن الثقافة السياسية يمكن أن تكتسب بالتلقين الذي تقوم بـه دوائر التنشئة المختلفة (١)، والحال كذلك، في أن محاولة التعرف على الثقافـة السياسـية لمجتمـع معين، يمكنها أن تستهدي بمطالعة الخطاب الفكري والسياسي للقـوى الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية في الواقع المحلي، ومهم في هذا السياق، مراعاة عنصر الزمن، فبحكم تعريفها، ليست الثقافة السياسية قدرا مقدورا في كل زمان ومكان، فهي عرضة للتغير والانقطاع، واتخاذ مسـار مختلف بمرور الوقت.

ولمفهوم الثقافة السياسية علاقة جدلية بمفهومي الديمقراطية وحقـوق الإنسـان. .. إذ إن الديمقراطية، في التحليل الأخير – ليست تعبيرا عن حقائق بنائية أو مؤسسية، كوجود الدسـتور والمجالس النيابية والانتخابات الدورية والأحزاب وجماعات المصالح والصحافة. .الخ، بل أن هذه الأبنية، هي التعبير الظاهري (**التطبيقي**) عن مجموعة من القيم التي تشجع أو تحجـب الممارسـة الديمقراطية داخل المجتمع.

بعبارة أخرى، يتوقف تفعيل الأبنيـة الديمقراطيـة مـن عدمـه، علـى مـدي شـيوع ثقافـة سياسية ديمقراطية، تقيم اعتبارا مرموقا لحقوق أبناء المجتمع، حكاما ومحكومـين، وتضـع حـدودا وقوانين وأنظمة واضحة يحتكم إليها في الممارسة.

---

* أعد هذة الورقة وعرضها في المناظرة الباحث الفلسطيني: محمد خالد الأزعر

ومن العناصر التي يرى البعض ضرورة توافرها في الثقافة السياسية ديمقراطية المضمون والشعور العام بين أفراد المجتمع بالاقتدار السياسي وبجدوى المشاركة والتسامح المتبادل، وتوفر روح المبادرة، ولا شخصانية السلطة. ويعتبر هؤلاء عن حق، أن وجود نسق ثقافي يساعد على الممارسة الديمقراطية وينميها، يحفز على جدارة الأبنية الديمقراطية، فيما يؤدي غياب هذا النسق، إلى شكلية الممارسة وإفراغ الأبنية من محتواها. (٢)

إذا قرأنا الواقع العربي على ضوء هذا الإطار النظري المقتضب، لا حظنا، مع آخرين، أن الثقافة السياسية العربية، كرست نمطا للممارسة السياسية والاجتماعية، يعلي شأن قيم الطاعة والانضباط والولاء والتوحد - خشية أن التنوع يؤدي إلى الفرقة - والإفراط في إفناء الذات والاعتماد على الجماعة دون الابتكار والمبادرة السياسية. (٣) مما يؤدي إلى غياب " الإنسان الديمقراطي " حيث القرار مازال فرديا والقيادة في جلها فردية، والمعارضة إما محظورة قسراً أو موجودة شكلا ومحاصرة فعلا، وحيث الاعتداء على حقوق الإنسان سنة دارجة.

و الأصل أن المجتمع الفلسطيني، يمثل أحد الأنماط الفرعية للمجتمع العربي فهل كانت الثقافة الفلسطينية بمفازة من القيم العربية السائدة؟ الحق، إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر الهين، لان الحياة الفلسطينية أخذت منحي مختلفا إلى حد بعيد، بحيث يتعذر القول ببساطة، أن هذه الحياة قد مرت بذات الأطوار التي عرفتها المنطقة العربية، على الأقل خلال العقود الخمسة الماضية.

لكن أحدًا لا يمكنه الادعاء المطلق، بان المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك " عرب ١٩٤٨"، قد انقطع بالكلية عن مسار الثقافة السياسية العربية العامة، ولعل الأقرب إلى المنطق، القول بأن دائرة الثقافة السياسية الفلسطينية تتقاطع في جزء منها، ودائرة الثقافة السياسية العربية الأم، لكن الدائرتين ليستا متطابقتين تماما.

بصفة عامة، خضعت الثقافة السياسية الفلسطينية لأكثر من مؤثر مضاف مقارنة بالعرب، لعل أهمها :

- تأثير الصراع المرير الممتد مع الآخر، في سياق عملية التحرر الوطني والحفاظ على الهوية والوجود العضوي.

• محاولة الفكاك من إسار ما يشبه الحصار القومي في ظروف الشتات، العربي وغير العربي ويلاحظ خضوع الفلسطينيين من الناحية الحقوقية لشروط ورقابة صارمة في التنقل والعمل والتنظيم والتعليم والتقاضي...

•محاولة إثبات الوجود القومي المستقل نسبيا، وربما تطوير جانب المواطنة في إطار النظام الإسرائيلي الصهيوني الحاكم بالنسبة لعرب ١٩٤٨، وهي تجربة فريدة على أي مقياس.

مثل هذا المسار المعقد، يلقي على عملية البحث عن نمط الثقافة السياسية الفلسطينية، الذي سيحكم نموذج النظام السياسي في إطار المرحلة المقبلة من التكوين السياسي ظلالا من الصعوبة وعدم اليقين.

و تتضاعف الصعوبة، إذا أدركنا إنه في غمرة الأبعاد الصراعية على أرض فلسطين ومن حولها، غابت إلى حد بالغ، الإنشغالات البحثية بمستقبل السياسة الداخلية الفلسطينية على الصعيدين النظري والميداني. وكان النمط الشائع الاهتمام بتعقيدات المواجهة الخارجية، والعزوف عن تناول ما يتصل بشؤون نظام الحكم وشجونه، بذريعة عدم تمتع المجتمع بحالة من الاستقرار أو التبلور السياسي، أو عدم وجود معالم واضحة للممارسة السياسية في حقل متكامل إقليميا أو متسق اجتماعيا واقتصاديا لفترة طويلة.

ينبغي إذن الاعتراف بوجود إشكالية بحثية بهذا الخصوص، على أن ذلك لا يعني استحالة المقاربة. فثمة عناصر مشجعة، يمكن اتخاذها كقاعدة مقبولة لاستطلاع طبيعة الثقافة السياسية في أي نظام فلسطيني مقبل، منها :

• أن المجتمع الفلسطيني، وإن افترق في تجربته، يظل متأثرا بالجامع الحضاري العربي الأبعد غورا، بما ينطوي علية هذا الجامع من مكونات فكرية ثقافية تجاه الممارسة السياسية.

• أن الفلسطينيين، رغم عدم اطمئنانهم تحت سلطة ذاتية سياسية عامة، وربما بسبب ذلك، لم تخل حياتهم من جوانب الممارسة السياسية، قبل الشتات وبعده، بالاستناد إلى ثقافة سياسية معينة، ربما تعرضت للتغير، ولكنها ظلت موجودة على

نحو أو آخر. ذلك أن كل مجتمع، مهما كانت درجة تطوره السياسي لا بد وأن يستحوذ على ثقافة سياسية، وليس المجتمع الفلسطيني بدعا من ذلك.

• أن الاستغراق في الصراع مع الأخر (متعدد الأسماء) لم يحل دون بروز تصورات جنينيه لكيفية النظام السياسي في الكيان الوطني المزمع. . ثم أن القوى الفلسطينية التي اضطلعت بإدارة هذا الصراع، كانت لها ممارساتها السياسية مع المجتمع الفلسطيني ووثائقها ومداخلاتها حول جوانب تخص الثقافة السياسية وتنبئ عنها.

علي كل حال تفترض هذه المقاربة أن قواعد النظام السياسي في الكيان الفلسطيني الوليد، سوف تكون نتاجا للثقافة السياسية المكتسبة في ظروف النضال الوطني من ناحية، وما تأصل من التقاليد السياسية (**و الاجتماعية**) الموروثة من ناحية أخرى.

و هكذا، فان محاولة تلمس الجانب المتعلق بالممارسة الديمقراطية والحقوقية، في أي نظام فلسطيني مقبل، ينبغي أن تستخلص عبر مدخلين. .. مدخل قراءة تقاليد التاريخ السياسي للمجتمع الفلسطيني، ومدخل متابعة التراكم النظري الفكري، ولا سيما المداخلات التي استتبعت إمكانية بروز كيان فلسطيني عبر صيغة أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣)، حول الديمقراطية والحقوق المدنيةو السياسية.

و من المتصور أن الالتزام بهذه المنهجية، يجعلنا نحاور في أقرب نقطة من إمكانية تحقيق هدف هذه المقاربة، التي تدور حول الإجابة عن التساؤلات التالية :

• هل هناك تقاليد فكرية، سياسية أو مدنية، في الواقع الفلسطيني تحول دون صناعة نظام سلطوي وتضغط باتجاه حكم مناصر للنمط الديمقراطي وحقوق الإنسان.

• هل هناك رصيد فلسطيني من القانون المدني أو العرفي بما يمكن أن يشكل نواة قوية لقيام نظام قضائي وحقوقي ينطلق من الأسس المتعارف عليها في المجتمعات المتمدينة، يخدم القيم الديمقراطية، ويفض المنازعات السياسية والمدنية على قدم المساواة بين الجميع، ويحول دون اللجوء للعنف أو القمع بجميع مستوياته.

• ما مدي تقبل التشكيلة الاجتماعية السياسية الفلسطينية، بتحديث الأسس

القانونية للعلاقات السياسية والمدنية. .. وما هي الفرص المتاحة أمام إمكانية تصدع المجتمع الفلسطيني في المرحلة المقبلة من التطور السياسي.

• ما هو الطور الذي بلغه المجتمع المدني الفلسطيني , وهل تمتلك قوى هذا المجتمع تصورات عن دورها المقبل، بحيث تسهم في بلورة مجتمع مؤسسات، ينظمه قانون حاكم عام غير شخصاني.

و لأن هذه التساؤلات، لم يسبق ان طرحت بالحاح، وتثير اشواقا وهموما جديدة، فانه من غير المتوقع ان نجد لها اجابات شافية في محض مقاربة واحدة. غير ان اثارتها والجهد في معالجتها وسبر اغوار القضايا التي تدور حولها في مرحلة التكوين الكياني الفلسطيني، كل هذا يمثل حاجه لها ما يبررها.

ثانيا : الميراث السياسي الفلسطيني. . نحو إستلهام التجربة التاريخية

لن تستنزع السلطة الوطنية في الكيان الفلسطيني في أرض بكر أو خلو تماما من أي تقاليد سياسية , فمع اخذ السياق التاريخي ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي بعين الاعتبار، نستطيع القول بأن للمجتمع الفلسطيني ميراث سياسي يتضمن تجربة ذاتية معينة في تنظيم علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيد الداخلي. ولابد ان هذا الميراث كان – وربما ما يزال – يستند إلى، أو يفصح عن، ثقافة سياسية معينة.

في هذا الموضع نحاول الاقتراب من هذه التجربة، ليس بقصد السرد التاريخي المصمت، وإنما بهدف تلمس الدلالات والوقوف على الأنماط العامة الأكثر رسوخا، والتي من المحتمل أن تكون خلفية يستلهمها المجتمع، وهو بصدد الكيانية المقبلة بعامة، ووضع نظامه السياسي والحقوقي بخاصة.

على أن مسعى كهذا ينبغي أن يتحسب لمحذور هام، هو أن التقاليد التاريخية السياسية لأي مجتمع، ولا غرو بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، عرضة للانقطاع، والتغير، وربما للانقلاب بالانتكاس أو التقدم، من جراء مستجدات أو متغيرات معينة والأمثلة كثيرة بهذا الصدد (ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها)، ولا شك أن احتمال إنقطاع التقاليد السياسية في المثل الفلسطيني وارد لأسباب كثيرة، لعل في طليعتها، الإنقلابات

الكبيرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل عام ١٩٤٨ وبعده، وقبل الكفاح المسلح عام ١٩٦٥ وبعده، وقبل نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وبعدها. وقبل الانتفاضة (١٩٨٧) وبعدها.

ومع ذلك، يظل لمتابعة التقاليد السياسية الفلسطينية أهميتها، فنحن على الأقل بحاجة للتأكد من وجود هذه التقاليد والتأصيل لها، كما أننا بحاجة أخرى للتأكد من حدوث الانقطاع أو التغير، وفهم المغزى والإسقاطات المستقبلية لهذه الظاهرة. هذا علاوة على أن المتابعة للكشف عن التطور الديمقراطي والحقوقي واستطلاع الثقافة السياسية في الحالة الفلسطينية، تأتي كآلية يفرضها النقص في الأدوات التحليلية الأخرى وضمور الأدبيات السياسية التي اعتنت بهذا الجانب فكريا وميدانيا . وبالطبع، من المفترض صعوبة الإحاطة بكل التقاليد السياسية في هذه المقاربة. ولذا سيتعرض التحليل لأبرز القضايا ذات الدلالة الصارخة بالنسبة لهدف المقاربة وهي على التوالي:

ا- خبرة العمل البرلماني والتمثيل النيابي.

ب- الفلسطينيون بين التعددية السياسية والوحدة الوطنية .

ج- البنية الاجتماعية والاقتصادية والتطور القيادي.

د- التطور الدستوري ونظم القضاء.

هـ- تطور المجتمع المدني .

أ - خبرة العمل البرلماني. . الانتخابات والتمثيل النيابي

شأنهم شأن عرب الهلال الخطيب، كان للفلسطينيين مشاركتهم في مجلس المبعوثان (**البرلمان العثماني**)(٤). وفي عهد الانتداب (**الاستعمار**) البريطاني، رفض الفلسطينيون مشروع إنشاء " مجلس تشريعي " لفلسطين عرضه المندوب السامي عام ١٩٢٢، لأن تركيبته كانت ستحرمهم من الأكثرية رغم انهم يشكلون ٩١٪ من عدد السكان. كما أن المجلس كان سيمنحهم مجرد رأي استشاري غير ملزم في الموضوعات الحساسة كالهجرة اليهودية (٥).

كذلك رفض الفلسطينيون - ممثلين في اللجنة التنفيذية العربية- التي كانت تجمعا قياديا عن

سبعة مؤتمرات وطنية عقدت بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٧ - فكرة بريطانية لإنشاء وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية، تعاون في تصريف أمور السكان غير اليهود. وذلك لأسباب مشابه، حيث كانت الوكالة المقترحة تضع العنصر اليهودي على قدم المساواة مع العرب، وتنطوي على قبول فلسطيني بالوكالة اليهودية المعادلة (٦).

و هكذا، فانه بينما نظر اللبنانيون والسوريون وغيرهم للمجالس التشريعية المقترحة كسبيل للاستقلال، خشي الفلسطينيون من ان يؤدي قبولهم بالمشروعات النيابية المعروضة للقبول بالانتداب واسباغ الشرعية على سياسة المشروع الصهيوني (٧). هذا رغم ان غياب مؤسسة تمثيلية، كان يضايق القيادات الفلسطينية، لانه كان باستطاعة الاطراف الخارجية التشكيك في تمثيل اية هيئة تعبر عن مواقفهم. ولتجاوز هذه النقيصة عرضت تلك القيادات مشروعات نيابية بديلة رفضها الجانب البريطاني.

و قد بقي الحال على ذلك، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ لم تقترن سلطة الانتداب بأية مؤسسة نيابية تمثل العرب (٨). بتأثير هذه الحالة، لم تجر في عهد الانتداب أية انتخابات عامة، لا صحيحة ولا مزورة، كما لم تتشكل الهيئات التمثيلية القبلية الموروثة أو الحزبية الناشئة في القري أو المدن، عن طريق انتخابات مفتوحة للمشاركة العامة. وإنما جاءت هذه الهيئات القيادية عن طريق انتخابات نخبوية يشارك فيها وجهاء وأعيان القري والمدن. وقد انطبقت هذه الخاصية على كل الهيئات والتشكيلات الوطنية، التي حظيت قياداتها بتأييد شعبي، بنسب متفاوتة، وبسبب المنزلة المتحققة لهم نتيجة عوامل تقليدية.

في هذا السياق، لم يشتك الجمهور الفلسطيني من نقص الحقوق الفردية والديمقراطية على نحو يؤثر في المسار النخبوي التقليدي. فكأن فلسطين حرمت من وجود الحياة البرلمانية بالمعنى العام، وذلك بإرادة المستعمر من ناحية، وانعدام الضغط الشعبي في هذا الاتجاه من ناحية أخرى، فالحركة الوطنية لم تول اهتماما كبيرا بتطوير الممارسة الديمقراطية وتعميمها في هيئاتها(٩)، رغم أن قوى محدودة داخل هذه الحركة كانت تطالب بقيام " مجلس نيابي ينتخبه الشعب، على نحو ما في البلاد الراقية " وكذلك بأجراء " انتخابات عامة لاختيار القيادة الفلسطينية بدل الممارسة القيادية من خلال ممثلي الفئات التقليدية والعائلات "(١٠).

في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ (الشتات والنكبة) و١٩٦٤ (تأسيس م.ت.ف.) عايش الفلسطينيون تجارب نيابية متباينة.

ففي الأردن، مارس الفلسطينيون، بصفتهم أردنيين، التمثيل النيابي المتقطع، فقد استأثر الأردن منذ عام ١٩٥٠ بتمثيل الضفة الغربية في مجلس الأعيان، وكانت قمة الاندماج الفلسطيني في السياسية الأردنية عام ١٩٥٦ حين اضطر الملك إلى تعيين ابرز المنتخبين فلسطينيا رئيسا للحكومة (سليمان النابلسي) , لكن تلك التجربة انتهت في العام ذاته، حين انهي الملك الحياة النيابية. وعندما إستؤنفت التجربة عام ١٩٨٤ تهيأ تمثيل الضفة الغربية، التي أصبحت محتلة، بآلية تعيين ممثليها من جانب الأعضاء المنتخبين من الضفة الشرقية، وبذلك لم تجر انتخابات عامة بالضفة العربية، وخضعت عملية التعيين لشروط تقليدية تعتمد على الوجاهة الإقليمية أو العائلية أو الاقتصادية. وقد تكررت هذه الآلية عام ١٩٨٦، إلى أن تم فك ارتباط الضفة بالأردن في نهاية يوليو ١٩٨٨ (١١).

وفي قطاع غزة، الذي خضع للإدراة المصرية بعد عام ١٩٤٨، خلت الساحة حتى عام ١٩٦١ من أية جهة تشريعية محلية، وجرى الحكم من خلال مجلس تنفيذي، يقف على رأسه حاكم عام – مصري الجنسية برتبة لواء عادة – أعطيت له صلاحيات إصدارا قرارات لها قوة القانون. وصدر عام ١٩٦٢ قرارا مصريا، بإنشاء مجلس تشريعي للقطاع يتألف من أعضاء منتخبين للمجالس المحلية وآخرين معينين من جانب الحاكم العام نفسه. وبذلك التحمت السلطتين التنفيذية والتشريعية، و لم تجر انتخابات عامة مباشرة بالمعنى الحقيقي، وهو وضع استمر حتى عام ١٩٦٧ (١٢).

تعد تجربة المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٤، الأكثر حيوية واستمرارا بالنسبة للحياة النيابية الفلسطينية، فهذا المجلس يمثل برلمان فلسطين في المنفى، واعلى سلطة فلسطينية في المنظمة، وقد اعتمد في تكوينه على مبدأ التمثيل النسبي الذي يستند على اعتبارات جغرافية ووظيفية وسياسية، وكان يفترض أن يسهل هذا الإجراء انتخاب ممثلين عن الجاليات الفلسطينية في الشتات وهكذا، يمكن تصنيف العضوية بالمجلس على نحو لا يوجد في أية عملية برلمانية. فالمجلس يضم ممثلين عن الفصائل الفلسطينية (التي تشبه الأحزاب)،

والجاليات في أماكن تجمع الفلسطينيين، والشخصيات الاجتماعية البارزة التي تعرف بالمستقلين والتنظيمات الشعبية (١٣).

وطبقا للنظام الأساسي للمنظمة، كان يفترض انتخاب أعضاء المجلس على نحو مباشر من التجمعات الفلسطينية، وقد حاولت المنظمة تطبيق التمثيل الإقليمي بدلا من التمثيل القطاعي المذكور ووضعت نظاما انتخابيا خاصا بذلك (١٤)". بيد أن هذا النظام لم يطبق البتة، نظرا للسابقة التي قد يمثلها بالنسبة للدول العربية المضيفة للفلسطينيين (١٥)، وربما أيضا لعدم حماس بعض القوى الفلسطينية له. ومن هنا أضحت عضوية المجلس خاضعة عمليا لموافقة فصائل المقاومة طبقا لنظام " الكوتا "، الذي انسحب على بقية مؤسسات المنظمة (١٦).

لقد كان توزيع مقاعد المجلس الوطني محاولة جادة لتمثيل نيابي فلسطيني لكن المجلس استمر في الحقيقة كمجلس للتنظيمات والفصائل لا برلمانا شعبيا. ولا ينفي ذلك أن المجتمع الفلسطيني، وبخاصة قواه الفكرية، عبر دوما عن الرغبة في توليه القيادة عبر انتخابات ديمقراطية، والعثور على آلية لوضع هذه الرغبة موضع التنفيذ، والتخلص من ظاهرة تحكم المقاتلين القدامي في المناصب والمقاعد التمثيلية (١٧)، وضرورة إدخال إصلاحات جذرية على النظام القائم، بحيث يفسح المجال أمام تمثيل اكثر اتصالا بالرؤى الشعبية (١٨) وجرت مطالبات بأن تستحدث إجراءات تجعل أعضاء المجلس مسئولين أمام دوائر انتخابية وليس أمام الفصائل، الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى الولاء للقيادات، وضرورة أن يجتمع المجلس دوريا بانتظام كأي برلمان ديموقراطي.

وعلى خلاف كل التجمعات الفلسطينية، اتخذ عرب ١٩٤٨ مسارا خاصا. فقد حمل هؤلاء بين عشية وضحاها سمة الأقلية في المجتمع الإسرائيلي، أقلية حملت بطاقة الهوية الإسرائيلية دون حقوق المواطنة الكاملة. بحيث منح أبناؤها حق التصويت للانتخابات البرلمانية والمشاركة السياسية، لكن من خلال الأحزاب والقوى الإسرائيلية. و لم يكن ذلك عن إيمان إسرائيلي بحق المساواة بين المواطنين الإسرائيليين، وإنما جري في إطار التنافس الحزبي على الأصوات. . إذ إن حق التصويت للعرب لم يقترن بمنحهم بقية الحريات العامة السياسية والمدنية، كما فرض عليهم حكم عسكري بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦. ومرت أربعة عقود قبل أن يسمح لهم عام ١٩٨٨

بتكوين أول حزب عرب خالص، وذلك في ظل منظومات من القوانين التمييزية (١٩).

ومن الملاحظ أن عرب ١٩٤٨ عبروا عن إقبال كبير على المشاركة البرلمانية، وبخاصة لجهة التصويت. . و لم يكن ذلك انعكاسا لحالة تحديث جذري بينهم، وإنما لفكرة مفادها أن المشاركة في مواسم الانتخابات تشكل ورقة ضغط على الحكم الاسرائيلي - حكومة ومعارضة - وغالبا ما حمل التصويت العربي الفلسطيني سمة الاحتجاج على تشريعات معينة، أو لدعم قوى سياسية أكثر حماسا للحقوق العربية والمساواة.

ومع ذلك، لم يحظ الاعتقاد بجدوي المشاركة في تغيير الفضاء الحقوقي لهذه الأقلية بالإجماع. ولهذا فإن فكرة مقاطعة العمل البرلماني عموما، مازلت تعبر عن اتجاه رائج بين قوى عرب ١٩٤٨. ومنذ منتصف الثمانينات صارت الحركة الاسلامية الناشطة هناك من أبرز التيارات المتزعمة لهذا الإتجاه , وفي المقابل، ينشط تيار آخر، يرى إمكانية في إحداث التغيير من داخل المؤسسة الحاكمة بتوحيد أصوات العرب وقواهم السياسية (٢٠).

وعموما، فان الفكر السياسي لعرب ١٩٤٨ يواجه قضايا الحقوق السياسية والمدنية في إطار سياسي فريد. وقد اكتسب هذا الفكر سمة نضالية في العمل على تحصيل هذه الحقوق على نحو يفوق ما هو متوقع من أقلية تعيش بين ظهراني مجتمع استيطاني له سماته الخاصة مقارنة بكل قرنائه من المجتمعات الاستعمارية (٢١).

علي هذا النحو، تبدو التجربة البرلمانية الفلسطينية وقد إتسمت بالتوتر وعدم الإكتمال، ففي عهد الإنتداب، لم تسر السياسة الإستعمارية على نهجها بالنسبة لبقية الأقطار العربية، التي تعامل فيها المستعمرون مع شرائح معينة، سمح لها بخوض حياة برلمانية وصولا إلى الاستقلال بصيغة تحقق مصلحة للطرفين. أما في فلسطين، فقد إستهدف الخطر كل الشرائح. مما احبط إمكان نشوء حياة نيابية. بل ان الحركة الوطنية رفضت التطور البرلماني كسبيل لرفض إضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني.

وغداة عام ١٩٤٨، وقع الفلسطينيون بكل تجمعاتهم تحت ظروف أصبح فيها الحديث عن الانتخاب والتمثيل وحقوق الإنسان ترفا عزيز المنال، وخضع جلهم لعمليات ضبط وتمييز

في الحقوق باستثناء ما ترتضيه الدولة المضيفة أو الحاكمة (الضفة الغربية مع الأردن وغزة مع مصر وعرب ١٩٤٨ مع إسرائيل).

وبقيام م.ت.ف. كان المأمول أن يضطلع المجلس الوطني بدور برلماني متطور، غير إن التجربة جاءت مهيضة في الممارسة وبخاصة بعد وقوع بقية فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، بحيث لم يتم العمل بأي نظام انتخابي عام لاختيار أعضاء المجلس.

لكن الدعوة لإجراء انتخابات عامة لم تتوقف سواء من جهات فلسطينية أو حتى إسرائيلية أحيانا من منطلقات مختلفة. وفي هذا الإطار، لا بد من قراءة الموقف الفلسطيني من هذه الدعوة في سياق التاريخ السياسي، ذلك أن م.ت.ف لم تقبل أو ترفض هذه الدعوة انطلاقا فقط من موقف من الديمقراطية، وإنما من منطلق الظروف التي كانت تطلق فيها الدعوة وتداعياتها – مثل إن الانتخابات ستفتح بابا للخلافات الداخلية، أو إنها ستؤدي إلى وقف الانتفاضة، أو إنها تهدف إلى خلق قيادة بديلة للمنظمة، أو إن إجراء الانتخابات في الشتات أمر يصعب تحقيقه بنزاهة، في محيط لا يوفر هو ذاته انتخابات ديمقراطية صحيحة (٢٢). ومعظم هذه الذرائع لم تكف لإسكات كل الأصوات الداعية لإصلاح برلماني في م.ت.ف.

ب – الفلسطينيون بين التعددية والوحدة الوطنية

ربما يكون القبول بالتعددية، بمعنى الاصطفاف خلف أكثر من إطار تنظيمي وحزبي وبرنامج سياسي، من ابرز مظاهر الحياة السياسية الفلسطينية قبل الشتات وبعده. المجتمع الفلسطيني عرف قوى الأكثرية والأقلية، الأغلبية والمعارضة، وعرف القوى الحزبية وتكوين التحالفات والأطر الجبهوية والإنشقاقات بين القوى المتحالفة وداخل كل قوة على نفسها، وإلى جانب اللجوء للحوار والتسامح، عرف هذا المجتمع في أحيان قليلة الاقتتال الداخلي لفض النزاع حول صناعة القرار والإستحواذ على النفوذ.

في مطلع القرن انخرط الفلسطينيون في الأحزاب العربية المطالبة باللامركزية أو بالاستقلال في إطار النزاع العثماني العربي، وتوزعوا على مساحة واسعة من الحركات السياسية، قبل أن تأخذ الحياة الفلسطينية مسارها القطري مع بداية الانتداب البريطاني (١٩٢٢).

و منذ أواسط العشرينيات، بدأت سمات التعددية الفلسطينية في الحدود القطرية. . حيث برز تنافس سياسي اختلطت فيه الطبائع السياسية بالتزاحم العائلي القبلي والنزعة الزعامية بين معسكري آل الحسيني وآل النشاشيبي , وفي هذا الجانب أكتسب أل الحسيني وزعيمهم المفتي " أمين الحسيني " مكانة قوة الأكثرية أو السلطة – إن شاء البعض – بالاستناد إلى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى صاحب السطوة الدينية والقضائية الواسعة، مم بالاستناد إلى تأسيسهم لحزب سياسي هو الحزب العربي الفلسطيني (عام ١٩٣٥)، الذي تبني شعارات الحركة الوطنية واصبح يشبه أحزاب الأغلبية في العالم الثالث، التي تسعي إلى تحقيق غايات الأمة الكبري. وفي الوقت نفسه، استحق معسكر آل النشاشيبي لقب قوة المعارضة، كونه تبني طموحات اقل من تطلعات رجل الشارع ومال إلى مصلحة الأقلية الأرستقراطية، ثم اصبح يطلق علية فعلا حزب المعارضة بعد أن أسس عام ١٩٣٤ حزب الدفاع الوطني (٢٣).

قبل عام النكبة أيضا، نشأ على الساحة اكثر من حزب سياسي إلى جانب الحزبين السابقين. وذلك على خلفية لم يكن جوهرها الافتراق حول كيفية إدارة السياسة الداخلية أو إثراء الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة، وإنما لعبت العوامل العائلية والشخصية جزئيا،

والتباين حول أسلوب إدارة الصراع مع المستعمرين (صهيونيين وبريطانيين) أساسا، دورا في التعدد السياسي. ولذلك سارعت هذه القوى إلى الالتئام في إطار جبهوي عريض عام ١٩٣٦ عرف باللجنة العربية العليا. حين بلغ الصراع مع المستعمرين ذروة عالية، وكانت له الأولوية المطلقة(٢٤).

لهذا، فانه بوقوع النكبة عام ١٩٤٨، اختفت هذه التجربة التعددية، دون أن تترك تأثيرا على قضية ارتقاء قيم العمل السياسي لدي الأوساط الشعبية. كما أن صداها في ترسيخ ثقافة التعددية السياسية، ونقلها من الأطر التقليدية إلى رحاب اكثر شعبية وحداثة كان محدودا.

كانت تلك الأحزاب أطرا فضفاضة، لتجمع الأنصار والأتباع خلف قيادة تقليدية. ولم يكن الوصول فيها للقيادة متيسرا عبر انتخابات حرة. وكانت العضوية تتم خلال إجراءات صارمة لا تسمح بالترقي بأساليب ديمقراطية الطابع، ولم يكن هناك تسجيل للأعضاء، وكانت الفروع تدار مركزيا، ولم يكن ثمة تثقيف سياسي أو اجتماعات دورية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام... وعموما كانت الرابطة الشخصية المستندة للقرابة العائلية أو الإقليمية الجهوية اقوى من العقد السياسيّ بين المتحزبين (٢٥).

هذه الوضعية لم تغر الأوساط الشعبية للاهتمام بالعمل الحزبي. أو التعددية السياسية. لهذا نعثر على أراء تمقت التحزب وتدعو للاندماجية السياسية تحت مسمي " وحدة الكلمة " وتتهم الأحزاب بالتركيز على الأمور العائلية والشخصية دون مصالح الأمة وتدين القيادات الحزبية ومناصريهم (٢٦).

بانتهاء تلك المرحلة عام ١٩٤٨، عاد الفلسطينيون سيرتهم قبل الحرب العالمية الأولي، فتوزعوا على الأطر الحزبية العربية (بعث، قوميين عرب، حركات إسلامية. ..) وتبوأ بعضهم مراكز مرموقة في هذه الأطر(٢٧).

و عشية قيام م.ت.ف كان بعض الفلسطينيين قد بدأوا يختطون طريقا فلسطينيا خالصا في العمل السياسي وكانت حركة " فتح " ابرز مخرجات هذا النهج.

ثم جاءت صيغة م.ت.ف كنموذج متفرد في تجربة التعددية الفلسطينية وقد مرت هذه التجربة بمرحلتين :

* **المرحلة الأولى** : مرحلة التأسيس (١٩٦٤ - ١٩٦٨)، وفيها أظهرت وثائق المنظمة وحركتها نفورا تجاه التعددية، أظهرته صراحة نص المادة التاسعة من الميثاق القومي قبل التعديل - التي ذكرت " إن المذاهب العقائدية، سياسية كانت أم اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم ". ..و إن " الفلسطينيين جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم ". وظهر هذا الاتجاه الاندماجي أيضا في تركيز صلاحيات واسعة سياسية وإدارية ومالية وتشريعية وتنفيذية في يد رئيس المنظمة.

بهذه الصيغة، لم تتمكن المنظمة من احتذاب القوى الفلسطينية المشبعة بروح العصر، المبغضة لأساليب الولاء الشخصي أو العشائري أو البلدي التقليدية، التي راجت قبل ١٩٤٨، وبقيت قوى كثيرة خارج أطرها، معارضة لسياستها ولقيادتها، التي مالت إلى التستر على الفروقات بين القوى السياسية، وتشبثت بشعارات عامة واستدراج الولاء على أسس شخصية.

و بذلك تأسست في هذه المرحلة روح المعارضة، إما من القوى التي تم تجاهلها في إطار تكوين المنظمة، أو من القوى التي انخرطت في المنظمة دون أن تستمرأ حالة الإدماج القسري تحت شعارات الوحدة الوطنية والحشد للتحرير وانتقدت غياب السلوك الديمقراطي والتصرفات الفردية لقيادتها (٢٨).

* **أما المرحلة الثانية** : فتبدأ عام ١٩٦٨، حين عدل الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني عبر مشاورات أوسع مما شهدته المرحلة السابقة. وقد برز في هذه المرحلة، طموح إقرار التعددية وتمثيل مختلف القوى على نحو ابعد عن شبهة المزاجية والعشوائية التي صاحبت المرحلة السابقة. وذلك بتحديد حصص للفصائل الفدائية وللتنظيمات الشعبية في صلب الهيئة التشريعية (المجلس الوطني). .. وتم إسقاط صيغة العداء لمبدأ التعددية الحزبية في الميثاق الوطني المعدل، بما أعطي شرعية دستورية للتعددية إن جاز التعبير.

التزم الميثاق الوطني أيضا باختيار القيادة عبر وسائل اكثر ديمقراطية ففصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، وجعل أعضاء اللجنة التنفيذية منتخبين من المجلس الوطني

مباشرة، لا معينين من جانب الرئيس كما كان الحال. واعترفت الصيغة الجديدة ليس فقط بتعدد القوي، وإنما أيضا باستقلال كل قوة بشؤونها الداخلية و لم يجعل مفهوم الوحدة الوطنية معادلا لدمج الفصائل كلها في سبيكة واحدة (٢٩).

كانت هذه الصيغة من الإنجازات المميزة في سبيل ديمقراطية النظام الفلسطيني، لكن الحديث عنها عمليا، يجب أن يتم في حدود النسبية، طالما أن المنظمة ذاتها ظلت محرومة من السيادة على الأرض والشعب في بيئة الشتات، وطالما أن القوى الفلسطينية بقيت خاضعة لسلطات متعددة وعلاقات إنتاج مختلفة. ويمكن توضيح الأمر على نحو آخر. .ففي الواقع الفعلي انطلقت التعددية الفلسطينية من مدخلين – مدخل قام على رغبات معظم الحكومات العربية، التي أنشأت أجهزتها منظمات وقوي بأسماء فلسطينية، ومدخل انطلق من وجود اختلاف فلسطيني داخلي أصيل بين الرؤى والتوجهات (٣٠).

فكأن التعددية الفلسطينية عانت من التدخلات الخارجية المباشرة، سواء من جانب الأصدقاء أو أحيانا الحلفاء، الذين استباحوا لأنفسهم حق الإفتاء في الشأن الفلسطيني. كما عانت التعددية من التأثيرات السلبية الداخلية، ودار الحديث منذ فترة مبكرة، عن ترهل الأجهزة واستشراء البيروقراطية والفساد ونزعات التسلط الفردي والقيادي أو الفئوي في الوسط السياسي الفلسطيني، وما يقترن بذلك عادة من إعاقة للممارسة الديمقراطية، والخروج على أصول التعددية لسبب أو لآخر، باستخدام الأكثرية لسيف كثرتها لفرض الهيمنة وتجاوز الأطر القانونية، والثوابت المتفق عليها.

و الواقع أن الخروقات التي انطوت عليها الممارسة في المرحلتين لم تمر دون وجود مقاومة تدافع عن ممارسة ديمقراطية تعددية سليمة وتسعي لتصحيح المسار.

ففي المرحلة الأولي، تولت قوى من داخل المنظمة وخارجها نقد ممارسات القيادة (احمد الشقيرى) بسبب تفردها وسلطويتها (٣١) **وفي المرحلة الثانية**، بدأ الفرز بين فصيل قائد (فتح) وفصائل معارضة اكثر وضوحا , وقد احتفظت فتح بهذه الثقة منذ البداية، بينما تقلب على المعارضة اكثر من قوة، فأخذت أشكالا متعددة ونشطت في أطر، كانت تضيق أو تتسع بحسب القواسم المشتركة.

و يلاحظ أن كلا من القيادة والمعارضة غالبا ما اعتري تحالفاتهما تغيرات ظاهرة، بحيث يمكن القول أن تغير نمط التحالفات بين القوى يمثل أحد خصائص التعددية الفلسطينية.

و مهم هنا، إثبات كيف أن الانتقادات التي وجهت للقيادة إبان مرحلة اللاتعددية تكررت في المرحلة الثانية. . ويأخذ الأمر شكل المفارقة حين نعلم أن أشخاصاً بعينهم هم الذين تولوا في المرحلتين لفت نظر القيادة إلى ضرورة العدول عن المنحى السلطوي، وإفساح المجال لتعددية حقيقية لاسيما في ما يخص اتخاذ القرارات الحاسمة. ومن ذلك أن حيدر عبد الشافي كان في فبراير ١٩٦٧ أحد الذين حذروا " الشقيرى " من الاستئثار بالسلطة (٣٢). وهو نفسه الذي اضطلع بمهمة مشابهة مع ياسر عرفات عام ١٩٩٣.

يفهم من ذلك، أن تضمين التعددية في صلب المواثيق، لم يضمن ممارسة ديمقراطية حقيقية، تتولى فيها المؤسسة عبر آلية محددة صناعة القرار، تحت رقابة برلمانية منضبطة. ويبدو أن كل ما حدث بين المرحلتين المذكورتين هو استبدال سلطوية بسلطوية أخرى، بحيث لم تترك عملية التغيير الدستوري أو الهيكلي - جدلا - اثر بالغا أو صدا على الممارسة. وهذا الواقع، يثير التساؤل، عما إذا كان الافتقاد إلى البعد الديمقراطي في التعامل السياسي بين القوى المختلفة وداخل كل قوى على حدة، يمثل نمطا لصيقا بالثقافة السياسية الفلسطينية نفسها.

و لعل ما يضفي إلحاحا على هذا التساؤل، ما يلاحظ حول أساليب إدارة الخلافات بين القوى السياسية وداخلها. .. فعلي امتداد عمر م.ت.ف. غالبا ما جرت معالجة اختلاف الرأي بالخروج المؤقت أو الممتد على المنظمة نفسها (المؤسسة الجامعة) وشق الطاعة من جانب المحتجين على قيادتها، أو بالانقسام الداخلي، إذا تعلق الأمر بخلاف داخلي بإحدي القوي، وهكذا استمرت عقلية الانقسام في المنظمة عموما وداخل المجلس الوطني بخاصة وداخل الفصائل على نحو واضح. وذلك يعني خروج المعارضة للعمل من خارج المؤسسة، بدلا من الوصول إلى حلول ديمقراطية للمسائل الخلافية.

وقد كان لهذا النهج نتائج سيئة على المسار الديموقراطي. فبخروجها، كانت القوى المعارضة تترك الساحة لمن تتهمهم بالسلطوية وبعدم الائتمان على السياسة الفلسطينية (٣٣)،

أما الانشقاق الداخلي في الفصائل والقوي، فقد كان سبيلا لتحول التعددية إلى حالة شرذمة عددية، لا تعبيرا عن تطور ديموقراطي سليم.

علي أن إدارة الخلافات بهذا الأسلوب، ظلت مقبولة، طالما أن بديلها في النسق الفلسطيني ربما كان أسوأ بكثير، وهو الاقتتال العضوي، الذي يغلق كليا باب الحوار الديمقراطي - والحق أن هذا البديل، تم اللجوء آلية، في أضيق الحدود، على عهد م.ت.ف وقبل عام ١٩٤٨, فلا يعدم المراقب وجود أمثلة للصدام الداخلي على خلفية من التنافس السياسي الداخلي في التاريخ السياسي الفلسطيني في الثلاثينات والأربعينات والثمانينات وإبان الانتفاضة (٣٤) لكن يظل من الصحيح، انه نادرا ما جاهرت قوة فلسطينية باعتماد العنف أو التصفية كسبيل امثل لحسم الخلافات في الرؤي. وذلك نظرا لعلم الجميع بان موقفا كهذا سوف يكون موضع إدانة سياسية وأخلاقية من المجتمع. وهكذا كانت إعادة التحالفات بين القوى السياسية نمطا شائعاً طالما أن التعددية لم تكن في حالة تكفل القبول بالرأي الآخر وتفتح الفضاء السياسي لتداول السلطة.

ج - البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتطور القيادي

من الناحية النظرية، يلاحظ أن طبيعة القيادة وأساس شرعيتها ونوعية المثل والقيم التي تسير تصرفاتها تجاه المجتمع (قانونية دستورية حديثة أم تقليدية أم دينية أم ثورية)، وعلاقة القيادة بالبيئة الاجتماعية الطبقية، كل هذه النواحي، لها صلة وثيقة بالتطور الديمقراطي في المجتمع وأسس عملية اتخاذ القرارات، ومدي وجود أو انعدام نمط سلطوي يفرغ التعددية السياسية، أن وجدت، من مضمونها (٣٥).

ولن نتوغل في هذا الموضع في تضاعيف البنية الاجتماعية الاقتصادية وعلاقته بالتطور القيادي للمجتمع الفلسطيني، غير أن التأمل في هذه العلاقة - ولو في عجالة - أمر بالغ الدلالة بالنسبة للثقافة السياسية. فلا شك إن البناء الاجتماعي الذي لا يسمح بشخصنة القيادة ويعظم شأن الاختيار على أسس قانونية، يختلف نوعيا في مقاربته للمسار الديمقراطي والحقوقي عن بناء أخر يعلي شأن الأصول التقليدية للاختيار القيادي (عشائرية، دينية، طبقية، أو فئوية كالعسكريين مثلا). علما بأن كلا البناءين أو النمطين يسمح بظهور قيادات

سلطوية في لحظة من اللحظات . .لكن فرصة ظهور القيادات الديمقراطية هي اكثر حظا في المجتمعات ذات الأبنية الاجتماعية التي تقوم المكانة وتتيح فرص الترقي بمعزل عن الأسس التقليدية وطبقا لمواصفات عامة للأداء.

على كل حال، فإن تركز سلطات واسعة في يد القيادات الفلسطينية في معظم -إن لم نقل كل- الأطر والمؤسسات على الساحة الفلسطينية الاجتماعية السياسية، منذ مطلع القرن، واستمرار هذه الخاصية، أمر يدعو إلى التساؤل عما إذا كان هذا الأمر لصيقا بالثقافة السياسية نفسها، وما إذا كانت هذه الثقافة تسمح ببروز وسيادة أنماط قيادية مركزية الطابع أو بشخصنة القيادات عموما.

ففي العهد العثماني، شهدت فلسطين نظاما إقطاعيا أدي لاحتكار أساس القوة الاقتصادية (الأرض عادة) في يد حفنة من العائلات، التي سيطرت بفعل التحالف مع الطبقة الحاكمة العثمانية، على الحياة السياسية. .. وداخل هذه العائلات تركزت السيطرة بين يدي مجموعة من الوجهاء(٣٦).

و بحلول مطلع القرن، حيث أواخر العهد العثماني، مرورا بمرحلة الانتداب، تألف المجتمع من فئتين رئيسيتين، هما فئة أعيان ووجهاء المدن وفئة العامة التي شملت غالبية المجتمع.

استندت الفئة الأولى التي ضمت عائلات كبيرة إلى دعائم دينية وإدارية واقتصادية. وتركزت بين يديها - نتيجة تطورات ليس هذا موضع الإسهاب فيها - السلطة السياسية، والسلطة هنا تأتي بمعني الصدارة، كالتمثيل النيابي في مجلس المبعوثان العثماني، أو اعتماد حكومة الانتداب البريطاني عليهم فيما بعد، بحيث " كانت الوظائف الكبرى والصغري محرمة إلا على من ينتمي إليهم مباشرة أو يلوذ بهم، ولو كان غيرهم من الكفاءة بمكان عظيم. .."(٣٧).

أما فئة العامة، فقد شملت شريحة طبقية من البرجوازية المتوسطة والصغيرة من المسلمين والمسيحيين التي عملت بالتجارة والصناعة. . كما شملت أساسا عمال المدن وفلاحي القري والبدو الذين كانوا يشكلون ما بين ٧٠ - ٧٥٪ من مجمل السكان.

وفي كلا الفئتين كانت العائلة هي الركيزة الأولى للمكانة بحيث كان الولاء العائلي (العشائري) يسبق ما عاداه من ولاءات بما في ذلك الوطني أحيانا (٣٨). وكان على العائلات الضعيفة أن ترتبط بالعائلات الأقوي نفوذا وجاها والتقرب إلى زعامات هذه العائلات بصفة خاصة (٣٩). وفي هذا الترتيب الاجتماعي الاقتصادي شاعت فيما يبدو، ثقافة تسمح بترك الزعامة السياسية بين يدي الفئة الأولى المهيمنة على قمة التركيب الاجتماعي. وبحسب دراسة مختصة، لوحظ أن القيادة حزبية كانت أم في الأطر الجبهوية، قد استقرت في الفترة ما بين ١٩١٧ و١٩٤٨ وبنسبة ٧٨,٥٪ في يد الفئة الأولى من أعيان المدن ووجهاء القري وبنسبة ١٢,٥٪ للفئة الثانية (الوسطي والدنيا) (٤٠). كما لوحظ أن الترقي الاجتماعي والسياسي، لم يكن يتم من خارج هذه النخبة العائلية إلا بالولاء العائلي أو الشخصي أو الحزبي، لصالح القيادات العائلية المتصدرة لهذه النخبة، كالولاء مثلا لآل الحسيني أو للحاج أمين الحسيني شخصيا (٤١).

لقد ترسخت هذه الظواهر في غياب الأطر القانونية والانتخابات العامة والتنظيمات القائمة على الكفاءة والجدارة السياسية، وكان من تداعياتها سيادة نمط قيادي، على جميع المستويات، يقوم على الفردية والاتوقراطية والشللية، حيث تتركز القوة الحقيقية في أشخاص بعينهم، تلتف حولهم شلل تتبعهم بسبب روابط قرابة عائلية أو إقليمية محلية، حيث لا قيمة لأي أسس قانونية أو مظاهر انتخابية. .. وهو ما يدخل في باب شخصنه القيادة.

و مما يستحق التأمل في هذا الإطار، ما يظهره النموذج الفلسطيني من بروز زعامات ذات طابع " كارزمي " كشخصية مفتي فلسطين " أمين الحسيني " الذي كان زعيما روحيا وسياسيا للبلاد طوال مرحلة الانتداب تقريبا، والذي تكاد معظم الدراسات تجمع على انه كان شخصية تمتعت بجاذبية قيادية، أختلط فيها الموقع الروحي بالمزايا الشخصية الساحرة بالدهاء السياسي والوطنية الشديدة مما كفل له انصياعا واحتراما من المجتمع الفلسطيني وكل الفرقاء السياسيين طوال حقبة كاملة من السياسة الفلسطينية (٤٢).

يفترض أن النكبة الفلسطينية قد عصفت بأسس النظام الاجتماعي المذكور، وبالترتيب القيادي الذي افرزه، بيد أن الحياة الفلسطينية، في سياقها الجديد، لم تستأصل بالفعل وعلي نحو تام نمط تسلط الكبار والوجهاء عبر البناء العشائري الأبوي في الوسط

الاجتماعي (٤٣). ورغم أن الثورة المسلحة ساهمت في رواج بعض القيم الجديدة، كإعادة الثقة بالنفس وزوال روح الاتكال وأولوية الولاء للوطن والقضية الوطنية (٤٤)، إلا أن مستوى التغيير في نمط السلطة العائلية التقليدية هو مما يصعب حصره بدقة. ففي السياق الموضوعي التاريخي لمرحلة ما بعد الشتات، كان الحفاظ على بعض القيم السابقة، يؤدي وظيفة للحفاظ على التراث والهوية الفلسطينية المستهدفة. ولذلك، بقيت بعض القيم التقليدية سائدة، جنبا إلى جنب، مع القيم المستجدة، فقد أثبتت دراسات مختصة، أن الفلسطينيين عموما مازالوا يحافظون على منظومة قيم موغلة في القدم، كالإذعان للكبار، واحترام الأطر العائلية وقياداتها والإخلاص للرؤساء الروحيين والانصياع والولاء لأصحاب النفوذ التقليدي. .. ومن المثير أن هذه الظاهرة، كانت حاضرة في ذهن القيادات الثورية الجديدة، بعد النكبة، بحيث انهم لم يجازفوا بتجاهلها وتشجيع قيم مغايرة على نحو عاجل (٤٥). بل أن كثيرا من تنظيمات المقاومة وقياداتها، سعت للتقرب من الجماهير الفلسطينية، من خلال القادة التقليديين السابقين أنفسهم (كرؤساء العائلات والمخاتير والوجهاء وكبار السن. .. الخ). و لم تحاول هذه التنظيمات، إجراء تغيير، مقصود ومبرمج لمنظومة، القيم السائدة وغرس قيم جديدة، كالذي قامت به حالات ثورية أخري(٤٦).

و مع ذلك، فان كثيرا من القيادين التقليديين فقدوا الأرضية التي أسهمت في تبوؤهم لمكانتهم (الأرض، القوة الاقتصادية، مراعاة التقاليد) مما قلص سلطتهم بين أبناء الجيل الجديد، الذين حققوا مكاسب مادية وانفتاحا على الثقافات في أماكن الشتات، وحازوا، من ثم، على مساحة متزايدة في سلطة صناعة القرار داخل العائلة والأطر التقليدية، وخارجها(٤٧). لقد تسربت هذه الظاهرة في الوسط الاجتماعي، دون أن تجد صداها كاملا في الوسط السياسي. .. فمن المعتاد أن يتمتع، مثلا، قائد الفصيل بسلطة واسعة النطاق، وان تتخذ القرارات مركزيا في مختلف الفصائل والتنظيمات، الامر الذي لا يضفي مصدقية على مطالب بعض القياديين بديمقراطية اتخاذ القرار وتوسيع هامش المشاركة بالنسبة للنخبة السياسية الفلسطينية عموما، لأنهم هم أنفسهم لا يتقيدون بذلك داخل تنظيماتهم.

إن شئنا التعميم، فأنه من المعتاد أن يكون نمط السلطة الأبوية، التقليدية، مؤشرا على سلبية المسار الديمقراطي في أي مجتمع، وعلي تقييد الملكات الفردية - لكن الحالة

الفلسطينية لها بنظر البعض خصوصية -فمع غياب ترتيب مستقر للسلطة، كان للارتباط بالتراث الشعبي المستمد من التقاليد الغائرة، أثره في إضفاء عنصر الفعل والحيوية الداخلية على حياة المجتمع الفلسطيني والحفاظ على تماسكه. عوضا عما كان يمكن لحالة الشتات ومحاولة الاستئصال العضوي، أن تسببه من إفلاس كامل للمجتمع، وفوضي قد تذهب بريح هذا المجتمع كليا.

.بمعني ما استطاع البناء التقليدي للمجتمع والسلطة إثبات ذاته في إدارة شؤونه الداخلية .بمعزل عن سلطة الاحتلال في الداخل، واكثر من سلطة مهيمنة في الخارج، وقد تجلي ذلك إبان الانتفاضة، حيث برزت شبه سلطة ذاتية، مثلتها لجان الانتفاضة النوعية، والتي تكونت لتغطية كافة الحاجات الإنسانية والاجتماعية , هذا النموذج، الذي يجمع ما بين التقليدية والحداثة والابتكار، ربما لا يكون مجرد تنظيم مؤقت بل انه اظهر روحا ديمقراطية، قد لا يتم التنازل عنها في المستقبل فعملية فرز القيادات الميدانية الممسكة بزمام الأمور، تمت من خلال حالة فرز وانتخاب اجتماعي للعناصر اللائقة، وعبر مشاركة شعبية واسعة، وبأساليب للاختيار اختطها المجتمع لنفسه(٤٨).

لا يقل أهمية عن هذه النقطة، تغلغل البعد الديمقراطي إلى قاع المجتمع، فأعضاء اللجان الشعبية وقياديوها، هم العامل البسيط والفلاح والطالب والمهني. . الخ. . هؤلاء كانوا يلتقون ويتناقشون .بمعزل في معظم الأحيان عن كل سلطة سبق اعتيادها لفترة طويلة، لكي يأخذوا المواقف ويقررو أو ينفذوا (٤٩).

هذا السياق يحمل تعبيرا بالغ الأهمية في الأدوار الاجتماعية يوضحه على سبيل المثال، النظرة إلى المرأة في مجتمع الأرض المحتلة فالأصل إن التغير الذي لحق بالوضعية الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية عموما، كان محدودا، برغم الحالة الثورية , إذ لم تجرؤ النساء الفلسطينيات على القيام بأي أدوار تتجاوز مشيئة السلطة العائلية التقليدية وسلطة الرجل بخاصة (٥٠)، لكن الانتفاضة أعادت ترتيب العلاقة بين الرجل والمرأة عموما. اختفت النظرة التقليدية الاستعلائية من جانب الرجل إلى حد كبير، بسبب التفهم الموضوعي لدور المرأة، التي أنيطت بها مهام رجالية , لقد حصلت المرأة على صلاحيات جديدة , وتفهم الرجل الحاجة إلى عملها وخروجها لقضاء الحاجات في ظروف حظر التجول مثلا، أو اختفاء الرجال

لأسباب أمنية، أو لسد حاجة الأسرة للعمل بسبب فقد الرجل لسبب أو لآخر(٥١).

إن حديث التغير في الأدوار الاجتماعية وشعور بعض القوى الهامشية بجدارتها القيادية ينصب أساسا على المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الذي يعايش ظروفا موضوعية خاصة، مما يثير التساؤل حول مدي استمرار هذا الحديث بعد زوال الظرف الخاص (الاحتلال) وإمكانية تصدر قيادات جديدة للعمل العام، وحول انسحاب هذا التغير على بقية شرائح المجتمع الفلسطيني، في حال قدر له الاستقرار في المستقبل.

يظل التغير والتطور المتصل بعملية التصعيد القيادي من منطلقات غير تقليدية بين عرب ١٩٤٨هو الأكثر وضوحا وتأصلا. إذ تكاد معايير الصدارة الاجتماعية السياسية التقليدية أن تتناقص أهميتها وهي ظاهرة يمكن أن تعزي إلى ثلاثة عوامل :

العامل الأول : خروج معظم القيادات التقليدية في سياق عام النكبة. هذه الوضعية، وأن عرضت عرب ١٩٤٨ لحالة من انعدام الوزن المؤقت، إلا إنها أسهمت في تحريرهم من ضغوط هذه النخبة، وأبرزت أهمية ارتقاء قيادات جديدة لمواجهة أوضاع غير مسبوقة.

العامل الثاني : تغير البناء الاجتماعي الاقتصادي ذاته، فقد أسهمت عمليات مصادرة الأرض في انخفاض العمالة الزراعية من نحو ٨٠٪ عام ١٩٤٨ إلى ١٠٪ في مطلع الثمانينيات. مما افقد القوى التقليدية مصادرها للهيبة والصدارة، وأحال الفلاحين القدامي إلى مجالات عمل أخرى خارج الريف، وانتج فكرا جديدا حول العلاقات الاجتماعية والسياسية على حساب الفكر التقليدي (٥٣). وفي هذا السياق، فقدت حتي القيادات المتعاونة مع الحكم الإسرائيلي، لعشرات السنين، أهميتها لفشلها في توفير خدمات جليلة للوسط العربي تعادل ما يطلع عليه هذا الوسط في الجانب اليهودي(٥٤).

العامل الثالث : تطور المؤسسات الحديثة في الوسط العربي، وذلك بفعل الاحتكاك بالمجتمع اليهودي، والعمل على دفع الاضطهاد بمحاكاة الجانب اليهودي من حيث التنظيم والإدارة بالاعتماد على عناصر عالية الكفاءة

علميا وفنيا، وفهم قوانين حركة المجتمع الحديث. وقد تواكب ذلك وظهور فئات جديدة في الوسط العربي تتكون من أكاديميين مرموقين وبعض رجال الأعمال والمقاولين والصحفيين والمهنيين المهرة، الذين كان لهم تفضيلات اجتماعية وسياسية مختلفة بشدة عما جري علية العرف(٥٥). فبدلا من العائلة والطائفة والوجاهة المحلية، تطلعت هذه الفئات إلى تحسين أوضاعها على أسس من نوع حديث يعتمد الجدارة الشخصية وحسن الأداء الفردي(٥٦). ويسترعي الانتباه، إن هذه الفئات هي التي أفرزت قيادات جديدة، خاضت ولا تزال جدلا قانونيا وحقوقيا بحرفية بالغة مع المؤسسة الصهيونية الحاكمة من اجل الارتقاء بالحقوق المدنية والسياسية لعرب ١٩٤٨.

قد يحق لنا، بناء على هذه المتابعة، القول بان الحياة السياسية الفلسطينية لم تعرف، باستثناءات محدودة في الزمان والمكان، نمط القيادة القانونية العقلانية، التي لا تتحدد فيها اختصاصات القيادة وعلاقتها بالمقودين، وحقوق وواجبات الجميع، على أساس من الولاء للأشخاص(٥٧). لكن المجتمع الفلسطيني لم يخل من محاولات جادة لترسيخ هذا النمط والعمل على تخليقه، سواء في إطار القوى السياسية في الشتات، أو على وجه الخصوص في مجتمع الأرض المحتلة (١٩٦٧) إبان الانتفاضة، أو بين عرب ١٩٤٨.

د – التطور الدستوري ونظم القضاء

الحديث عن الدستورية في حياة المجتمع السياسي هو حديث في الديمقراطية، وتحديد ما للحاكم والمحكوم وما عليهما بموجب وثيقة جامعة، تتضمن أهم ما جاء في الخطاب الإنساني والعالمي عن حقوق الإنسان، ويفترض أن تضمن هذه الوثيقة مبدأ القانونية واللاشخصانية في العلاقات الداخلية بجميع ضروبها، وذلك بما يكفل الحد من طغيان السلطة على حقوق الأفراد، والفصل بين السلطة(٥٨) والقانون من ناحية، وبين الساهرين على تطبيقهما من ناحية أخرى. ولعل في النقاط السابقة من هذه المقاربة ما يفيد بان الحياة الفلسطينية لم تتمتع بحياة دستورية أو نظم قضائية شاملة مستقرة تحكم العلاقات السياسية الداخلية.

فمنذ الفتح الإسلامي، أعتمد القضاء على الشرع الإسلامي، وكان القاضي يفصل في جميع الخصومات وبين جميع الأطراف.

وفي العهد العثماني كان القضاء الشرعي يفصل في جميع القضايا المدنية وغير المدنية. وكانت المحاكم الشرعية درجة واحدة دون نقص، بينما كان شيخ الإسلام في استنبول المرجع الأعلى في الفتوي والشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي { الدستور إن شئنا } المطبق ونظام الملل بالنسبة لغير المسلمين.

وقد استمر هذا النظام معمولا في عهد الانتداب، حتي عام ١٩٢٨، مع إلغاء مرجعية شيخ الإسلام في استنبول. وفي أغسطس ١٩٢٢ صدر أول دستور محدد لفلسطين، وقد اغفل ذلك الدستور أية إشارة لحقوق الأفراد ونوع الحكم وغير ذلك من الأحكام التي تنظمها الدساتير المتطورة، بحيث كانت يد حكومة الانتداب طليقة في سن القوانين وما يمكن أن تطبقه من إجراءات ضد المواطنين. لكن الدستور أعاد تنظيم القضاء وانشأ محكمة عدل عليا، وابقي على المحاكم الشرعية.

وبصفة عامة، كان المواطنون عاجزين عموما عن حماية حقوقهم، وكان الاعتداء الحكومي على سلطة القضاء أمرا معتادا(٥٩) على المستوي الفلسطيني، وقد رفض ذلك الدستور، كونه سمح بسلطات واسعة للحكم (الانتداب) وكونه مفروضا دون أية مشاورات مع الأطر القيادية الفلسطينية الموجودة في ذلك الحين، التي كانت تري أن يكون الدستور وثيقة ضامنة لحقوق الأهالي السياسية والمدنية والاقتصادية، وأن يهيأ السبيل لإنشاء حكم وطني مستقل يراعي حقوق الأغلبية العربية(٦٠) وهوما لم يتحقق إطلاقا.

وفي غياب أية هيئة تشريعية فلسطينية، جمع المندوب السامي بين يديه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك باستثناء المحاكم الشرعية ومحاكم مجلس الطوائف الدينية(٦١).

وربما تكون تجربة إنشاء "محاكم الثورة " في سياق ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، أول تجربة فلسطينية قضائية ذاتية وقد انتهت سريعا، بعد أن اتهمت بتجاوز الاختصاصات وإصدار

أحكام متجنية أساسها الوشاية، رغم إنها قامت نسبيا بإشاعة أحوال من الطمأنينة بين الأهالي(٦٢).

و بحلول النكبة عام ١٩٤٨، اختلفت التجارب الدستورية الفلسطينية ففي الضفة الغربية، تم إلغاء قوانين الانتداب، وتوحيد قوانين المملكة الأردنية في الضفتين، وإعادة تشكيل نظام القضاء. وكان أهم ما طرأ على هذا النظام، استحداث قانون استقلال القضاء لعام ١٩٥٥، الذي جعل القضاة مستقلين لا سلطان عليهم غير القانون، في ظل حصانة قضائية. . وجعل من حق أي مواطن مقاضاة الحكومة أو أية دائرة عامة بسهولة(٦٣).

أما في قطاع غزة، فقد صدر قانون أساسي عام ١٩٥٥، ابقي على العمل بقوانين دستور ١٩٢٢، إلا ما تقتضيه الأحوال الجديدة من تعديلات.. وبذلك بقي دستور ١٩٢٢ أساس الحياة السياسية رغم مثالبه الكثيرة، إلى أن استحدث للقطاع نظام دستوري عام ١٩٦١، نص على كفالة الحقوق العامة والحريات الفردية في العمل والإقامة والتنقل والاعتقاد الديني والفكر والرأي والملكية ومخاطبة السلطات العامة. لكن هذا النظام لم ينتقص في الواقع من سلطات الحاكم العام، الذي ظل رئيسا للسلطتين التنفيذية والتشريعية، رغم انه فصل عنهما السلطة القضائية(٦٤). وقد بقي الوضع على هذا النحو، حتى قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، بتغيير نظام المحاكم وشل قدرتها وصلاحياتها، وتعطيل قانون استقلال القضاء الأردني وتقييد حقوق المواطنين على النحو المعروف.

و للحقيقة فقد كان الميثاق الوطني الذي أعلنته م.ت.ف أول وثيقة قانونية في التاريخ الفلسطيني، ويعده الكثيرون بمثابة الدستور مقارنة بالأنظمة المتعارف عليها(٦٥).

و يبدو انه في سياق التركيز على التعريف بالشعب الفلسطيني وقضيته وأهدافه، لم يتعرض الميثاق لطبيعة النظام السياسي وكثيرا من الأمور المتعلقة بالجوانب الحقوقية وعلاقات القوى السياسية في "فلسطين المستقبل "، بل أن الصيغة الأولى لميثاق (١٩٦٤) اعترفت في المادة ٩ بعدم الانشغال بهذه الجوانب، و لم ترد سوي مجرد تعميمات حولها، ولا يلاحظ وجود أي تطوير لهذا الاتجاه في الصيغة المعدلة (١٩٦٨)، فكأن الحديث عن فلسطين من الداخل كان يحاور في دائرة المسكوت عنه نصا(٦٦).

ويلفت الانتباه أن وثائق، الفصائل الأساسية سارت على نهج الميثاق، بحيث لم تتعرض على نحو مركز لرؤيتها للنظام السياسي والحقوقي الفلسطيني المزمع. كذلك لم تبلور المجالس الوطنية في دوراتها المختلفة ما يستحق الذكر في هذا الباب، وكل ما يمكن العثور عليه، تفسيرات جد متقاربة عن كافة القوى لطبيعة الدولة الديمقراطية التي رفعت كشعار للنضال الفلسطيني(٦٧).

لهذا، يشكل إعلان الاستقلال الفلسطيني (١٩٨٨) علامة فارقه، فقد تضمن للمرة الأولى تقريبا، تفصيلات حول نوعية النظام السياسي والاجتماعي، وما قد يشتمله دستور فلسطين في المستقبل، بالنسبة للحريات العامة وحقوق الإنسان، " فدولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، يطورون فيها هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديموقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلي العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون في ظل دستور يوفر سيادة القانون والقضاء المستقل. وعلي أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون، وان دولة فلسطين تعلن التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

و ربما لا يعمل بهذه الوثيقة كاملة، لكنها تظل، جدلا، مرجعية لنوعية ما يأمل به المجتمع الفلسطيني.

و من نافلة القول، أن عدم تبلور سيادة فلسطينية في أي مكان من فلسطين، أو في الشتات، حرم السياسة الفلسطينية من تطبيق أي قوانين حقوقية، بغض النظر عن مدي رقيها. وفي ظل هذا الواقع. تم انتهاك كثير من حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك البديهي منها، كحقوق التنقل والعمل والملكية والتعلم والرعاية الاجتماعية والقانونية والتقاضي النزيه. وخضع الفلسطينيون لأطر قانونية متباينة، متخلفة كثيرا عما يخضع له مواطنو الدول المضيفة.

هذه الفوضوية الحقوقية، فرضت الاحتفاظ بآلية داخلية للتقاضي وحماية وتطوير ما يمكن من الحقوق الأساسية، بهذا الخصوص، نجد ثمة أسلوبين. . **الأول**، وهو الأكثر رسوخا وتقليدية، القانون العرفي أو البدوي العشائري، **والثاني**، هو ما قامت به م.ت.ف من محاولة لتشكيل جهاز قضائي يرتكز على قانون مدون حديث.

لقد تبوأ القضاء العرفي مكانة هامة في التاريخ الحقوقي الفلسطيني وخاصة في المناطق الريفية والبدوية البعيدة عن سلطة البني المدنية وأحيانا في قلب المخيمات الفلسطينية وان تمركزت في محيط مدني، وذلك كحل مقبول، في مناخ النفور من السلطات العامة، التي كانت غريبة في معظم المراحل.

و قد كان القضاء العرفي ولا يزال، حكرا على عائلات، وشيوخ عدول ذوي نفوذ واسع، يستمدون مكانتهم الاجتماعية من هذا النظام ذاته، ومن معرفتهم العميقة بتقاليد المجتمع وموروثة وذاكرته الجماعية بكل مكوناتها الدينية والتاريخية(٦٨) ويضم هذا النظام القضائي جميع القضايا الجنائية والأخلاقية، ويحظي باحترام كبير، ويعتقد كثيرون، انه كان ومازال، نظاما مناسبا لمجتمع افتقد لسلطة مركزية تحظي بالرضاء أو الثقة الشعبية(٦٩).

و من جهتها شكلت م.ت.ف جهازا قضائيا، كي يتواءم والرغبة في اكتمال هيكلها التنظيمي، إذا يفترض أن للمنظمة جهازيها التنفيذي والتشريعي منذ إنشائها , وفي عام ١٩٧٩، أقرت المنظمة قانون العقوبات الفلسطيني وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون مراكز الإصلاح (السجون)، ملغية جميع التشريعات السابقة في هذه المجالات ومعلنة تطبيقها على كل الفلسطينيين(٧٠).

لا يمكن الزعم بأن كلا النظامين، العرفي والمدون، يعد كافيا للقناعة بانضباط نظام قضائي فلسطيني. فالنظام العرفي لا يملك سلطة إلزامية، بالمعنى المحدد،، إنما يعتمد على التراضي والقبول بين المتنازعين، وغير قادر على تطوير وظائف حيوية للنظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي الحديث، الذي تقوم به المؤسسات القضائية الأكثر تعقيدا. أما النظام الذي وضعته المنظمة فانه في الواقع، ظل اقرب إلى الوجود النظري لعدم خضوع المجتمع لسيادة م.ت.ف عمليا.

و يقينا، يبقي لعرب ١٩٤٨ شأن خاص، بالنسبة لتطور الحياة الدستورية، إذا اصبح هؤلاء فجأة موضوعا لنظام سياسي ودستوري وقضائي، منبعث من ثقافة مختلفة عما عهدوه أبدا. ووفقا للنصوص يفترض أن عرب ١٩٤٨ يتمتعون بالجنسية الإسرائيلية، وأن وثيقة استقلال إسرائيل تضمن لهم، المساواة بمعناها الشامل، وانهم يشاركون في بناء الدولة على أساس هذه المساواة، والتمثيل الكامل المناسب. لكن هذه النصوص، تناقضت جذريا مع قاعدة أساسية تحكم وجود إسرائيل، وهي أنها قانونا تعد " دولة الشعب اليهودي"، هذه القاعدة، التي تشغل المحور الأهم بالنسبة للوجود العربي في إسرائيل.

لقد اعتبرت إسرائيل أن العرب اقليات، لا أقلية واحدة، فهم عندها، مسلمون ومسيحيون ودروز، وهؤلاء بدورهم ينقسمون إلى حضر وبدو، وشيعة وسنة وكاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس وعرب النقب وعرب الجليل وعرب المثلث. .. وكل ذلك، لأجل نفي الصفة القومية عنهم، وتكريس ملامح دستورية (قانونية) وقضائية مختلفة على كل من هؤلاء(٧١). وفي حال العجز عن تكييف بعض القضايا التي تخص العرب، ذهب - المشرع الإسرائيلي إلى أن التراث اليهودي هو المصدر النهائي للقضاء والتشريع(٧٢).

علاوة على ذلك خضع عرب ١٩٤٨ لأحكام قوانين الطوارئ المتخلفة عن العهد الانتدابي، ولحكم عسكري مباشر بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦، ولنمط من القانون يفرق بين حق المواطنة وحق الجنسية، بحيث أن المواطنين العرب، ليس لهم البتة حقوق كاليهود في الدولة (٧٣) وفي هذا المناخ عاني هؤلاء من التمييز المقنن في جميع المجالات(٧٤).

فكأن المواطنة في إسرائيل، لم تكفل لعرب ١٩٤٨ التمتع بالمساواة أو الحياة الدستورية القانونية والقضائية الصحيحة، تماما كما كان الحال بالنسبة لمواطنيهم التاريخيين في الشتات، الذين لم تكن تجربتهم الدستورية مشرقة بأي حال.

ومع ذلك فإن، عرب ١٩٤٨ هم الأكثر تميزا في مجال البحث عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية بمفهومها الذي يتصل بعلاقة الأغلبية الحاكمة بالأقلية القومية المغايرة، التي قضي عليها بالدونية القانونية من منطلقات عقائدية وسياسية.

هـ - تطور المجتمع المدني

يفترض نظريا، انه في الحالات التي تختفي فيها الدولة أو السلطة، فان المؤسسات المدنية، قد تستطيع ملء أو شغل جانب من الفضاء الاجتماعي والسياسي، إلى جانب المؤسسات الارثية كالطائفة والعائلة(٧٥). الحالة الفلسطينية تقدم نموذجا مناسبا لصحة هذا الافتراض. إذ يمكن الادعاء بأنه كان لتداعيات النكبة الفلسطينية، أثرا بارزا في تبلور مجتمع مدني، شيد لآليات تعامله وتسييره الذاتي على نحو جيد، وقد تسربت هذه الظاهرة بتراكم زاحف منذ ما قبل عام ١٩٤٨. لكنها حققت اندفاعه داخل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذا بين فلسطين الشتات وعرب ١٩٤٨، وبلغت ذروة عالية في خضم الانتفاضة.

فبعد عام ١٩٤٨، ألحت الحاجة للعمل الطوعي والتأطر الاجتماعي والاعتماد على الذات، نظرا لتبعثر القيادة السياسية واختفاء السلطة الوطنية الجامعة. كما أن بروز مجتمع المخيم البائس دفع إلى اللجوء للملكات الذاتية في التنظيم، لقضاء الحاجات الملحة، وقد جري ذلك، مرحليا وجزئيا، بتعاون مع الدول المضيفة، لتخفيف العبء عن كاهلها، ومن هنا انتشرت النخب الطوعية والمؤسسات المدنية في مختلف التجمعات الفلسطينية(٧٦).

وعقب الاحتلال عام ١٩٦٧، وجد فلسطينيو الضفة وغزة أنفسهم وحيدين تقريبا في الميدان. . وأضحي عليهم العمل على سد اوجه النقص في الخدمات التي تعجز عنها، أو لا تريد، سلطة الاحتلال تقديمها لهم، وهذا ما دفع أيضا إلى تكوين أطر للحماية الذاتية وترميم أو إنشاء ما يمكن أن يعزز الوجود العضوي. .فتطور البني المدنية، لم يتبلور كما هو المعتاد، في بيئة أو وجود السلطة السياسية للدولة، بغض النظر عن طبيعتها (ديكتاتورية، اتوقراطية، ديمقراطية)، وإنما في مواجهة سلطة احتلال لا تعترف بوجود هذا المجتمع أو أحقيته في التكوين السياسي المستقل، حيث الصراع مع السلطة اكثر جذرية.

ومن المثير، أن جانبا من الفكر والحركة على الصعيد الإسرائيلي، بدعم أوربي أو أمريكي، سعي بدوره إلى المساهمة في بلورة البني المدنية الفلسطينية، من منطلق أن يقود هذا الاتجاه إلى فك الارتباط بالحركة الوطنية، عن طريق إشباع الحاجات المادية وتحسين نوعية الحياة

(تحت الاحتلال).. وفي هذا السياق ظهرت مؤسسات غربية، بهامش سماح إسرائيلي واضح، لإسداء خدمات بديلة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية.

وفي الجانب الفلسطيني، قادت التطورات إلى الانتقال بالبنى المدنية إلى طور المقاومة اللاعنيفة، وترددت الدعوات، قبل الانتفاضة، ثم في أوجها، إلى إنشاء أجهزة، إدارية واجتماعية واقتصادية، بديلة للأجهزة الرسمية، وجرى الحديث عن العودة إلى القضاء العرفي، وتشغيل كافة المؤسسات بالجهود الذاتية . وهو اتجاه أثبتت الانتفاضة نجاعته إلى حد كبير، كما وجد أن منظومة القيم الارثية، التي تعظم التكاتف الاجتماعي، هامة في تحقيق نتائج، كانت مثار الإعجاب. حتى أن البعض تصور، أن هذه الخبرة في التعامل الذاتي والتسيير، بمعزل عن سلطة الاحتلال، هي مما لا يحق لأية سلطة مقبلة تجاوزه أو تجاهله (٧٧).

هذا الحكم قد يبدو متعجلا بعض الشيء، إذا تأملنا مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني على نحو اعمق. ذلك أن السعي إلى التنظيم الشعبي، وتأطير القوى الجماهيرية، لم يجر باستقلال مطلق عن إرادة القوى السياسية. وقد أصدرت م.ت.ف غداة إنشائها قانونا للتنظيم الشعبي (مايو ١٩٦٥)(٧٨). وبمرور الوقت، تمكنت قوى المنظمة، والقوى الأخرى العاملة من خارجها (كحركة حماس فيما بعد)، من تطوير بنى مدنية وثيقة الصلة بها من حيث الفكر والحركة والتمويل، داخل الأرض المحتلة وفي الشتات.

ترتب على هذا الاتجاه تعزيز ارتباط المدني بالسياسي في العمل الفلسطيني، لاسيما بسبب حاجة الأطر المدنية لغطاء سياسي في الخارج لان الدولة المضيفة قد تمنع أو تمنح مجال الحركة للقوى المدنية الفلسطينية، بناء على تفضيلات سياسية بالأساس(٧٩).

و مما لا شك فيه، أن تبعية المدني للسياسي ألقت بظلالها على مسألة تطوير مصالح أعضاء البنى المدنية ومطالبهم(٨٠). كما أن أية أزمة سياسية كانت تعصف بالعمل المدني، وتدخله فريسة صراعات وتنافسات القوى السياسية، هذه الحقيقة، تثير التساؤل، عما إذا كانت الحالة الفلسطينية قد أهدرت سمة هامة للمؤسسات المدنية، وهي الحيادية والقدرة على التسيير الذاتي بمعزل عن الذيلية السياسية.

علي أن هذه الحالة ما كانت فيما يبدو تسمح بغير ذلك، لان شقي المجتمع، المدني والسياسي، وجدا نفسيهما في معركة واحدة ضد خصم واحد تقريبا، وهي معركة الوجود أو اللاوجود، مما أوجب التصالح بينهما. وانتج حالة، لم تكن فيها هذه القوى السياسية مجرد المهيمنة على البني المدنية، وإنما سعي الجانبان إلى التساند والحشد لتحقيق أهداف وطنية عليا. لقد كان هذا هو الاتجاه العام، الذي ربما ترد علية استثناءات. ففي التجربة مايشي برغبة قوى سياسية في ألا تنشأ الجماعات الأهلية بمعزل عن سيطرتها. ومن ذلك، أن كل فصيل فلسطيني غالبا ما انشأ قوى مدنية مرتبطة به، وموظفه فقط لتحقيق الحشد له... ومن الجائز أن وضعية كهذه قد أدت أغراضها ذات حين، لكن التساؤل الذي يطرح هنا، هو حول ما إذا استمرت هذه الوضعية، وما يمكن أن ينشأ عنها من ضعف البني المدنية في مواجهة عصف أية سلطة مقبلة، ومدي الحياد الذي يمكن أن يكتنف عمل هذه البني في خضم الروابط السياسية السابقة.

بين ظهراني عرب ١٩٨٤، كانت إحدي الحقائق المستجدة، بعد عام ١٩٦٧، نمو التنظيمات الأهلية وانتشارها على المستويين النوعي والإقليمي. فبدءا من عام ١٩٦٧ تحسن مستوى عرب ١٩٤٨ المعيشي نسبيا، بعد تطور سوق العمل لصالحهم، نسبيا أيضا، بسبب التوسع الإسرائيلي الاقتصادي، وحلول قوة العمل من الضفة وغزة في الأماكن المتدنية من العمل التي شغلها عرب ١٩٤٨ مطولا. فانتعشت القوى الشبابية والعمالية المثقفة، وبدأت تتواصل بهدف لملمة الذات، وخاصة بعد زوال الحكم العسكري عام ١٩٦٦، كرد على الإهمال الإسرائيلي الظاهر لمجتمعهم وفي هذا الإطار ثم تكوين عشرات من الأطر مدنية الطابع (٨١).

و مما يلفت النظر، قدرة عرب ١٩٤٨ على الارتقاء بهذه الأطر من المستوي المدني محدود المطالب والأهداف إلى آفاق العمل السياسي، وذلك في ظل قوانين الأغلبية الصهيونية. وبكلمات أخرى، كون عرب ١٩٤٨ نهرا سياسيا عريضا، من خلال تجميع روافد مدنية الطابع. لعل من ابرز الأمثلة على ذلك، مسار "لجنة المتابعة لشئون الجماهير العربية في إسرائيل". فهذه اللجنة التي يطلق عليها "برلمان عرب إسرائيل"، وهذا مصطلح سياسي، تعني في الأصل إطار جبهوي يضم تجمعات مدنية، كممثلي الاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي (٨٢).

هذه الإضافة، أي توظيف المدني لصالح السياسي، كانت مطلوبة لهذه الشريحة، التي حجبت عنها طويلا إمكانية تكوين قوى سياسية عربية بحتة، وكانت موضعا للحركة السياسية الإسرائيلية اليهودية، ولم يكن أمامها من سبيل للاتصال برجل الشارع وحشده سياسيا، إلا عبر بنى مدنية.

ثالثا : الكيان الفلسطيني. .حوارات الديمقراطية وحقوق الإنسان

منذ نحو ربع قرن، اعتبر أحد منظري الحركة الوطنية الفلسطينية، انه لا مجال للحديث عن النظام السياسي الفلسطيني، معللا ذلك، بأن "الحديث عن القضايا الاجتماعية السياسية الداخلية، تثور حالما يصبح احتمال النصر على الأبواب، كما أن المجتمع الفلسطيني غير قائم"(٨٣).

كانت هذه الرؤية من أهم محددات المقاربة الفلسطينية عموما لقضايا النظام السياسي وحقوق الإنسان، بحيث يبدو من النادر العثور على تحليلات معمقة حول هذه النواحي خلال العقود الثلاثة الماضية، في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية.

و بغض النظر عما إذا كان النصر على الأبواب أم لا، فقد فتحت صيغة أوسلو باب نقاش وحوار واسع على الصعيدين الفكري والحركي، بين الفلسطينيين وغيرهم، حول طبيعة النظام السياسي في الكيان المقبل. يعنينا من ذلك، الجانب المتصل بمدي إمكانية إرساء نظام ديموقراطي وأسلوب معالجة الأبعاد السياسية لحقوق الإنسان بصفة خاصة.

بهذا الخصوص، هناك إطار متكامل مقترح يسمح بتقويم مختلف الأبعاد التي تحتويها النظرية الديمقراطية، ويمكن تطبيقه على الحالة الفلسطينية، تطبيقا يستوحي من ناحية، خلاصة التقاليد السياسية ويستوحي من الناحية الأخرى ما يتاح من التراكم الفكري الذي تمخضت عنه مرحلة ما بعد إبرام "صيغة أوسلو". يضم هذا الإطار أربعة أبعاد، هي: البعد القيمي، والبعد التنظيمي، والبعد الاجتماعي الاقتصادي، والبعد الإقليمي الدولي(٨٤)، وتفصيلها كما يلي :

أ –البعد القيمي:

يتعلق هذا البعد بمدي وجود منظومة ثقافية في البيئة السياسية الفلسطينية، تتطابق مع أو تقترب من مجموعة القيم التي يشترط توفرها في المجتمع، لكي يمكن للنظام الديمقراطي العمل بكفاءة. بصيغة أخرى، يتعلق هذا البعد بطبيعة الثقافة السياسية الفلسطينية، وما إذا كان في

هذه الثقافة ما يضمن عدم قيام نظام سلطوي مناهض للديمقراطية وحقوق الإنسان.

والواقع أن التقاليد الفلسطينية لا تقدم إجابة مشجعة بالخصوص، فقد عرفت المنظومة السياسية الفلسطينية سمة التعددية والمأسسة في إطار ما سمحت به الظروف الموضوعية، وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه، لكنها كانت سمة توجهت في شقها الأكبر إلى الآخر، حيث افترقت التصورات بشأن كيفية معالجة الصراع مع المستعمر، و لم تتعرض بشيء هام لكيفية إدارة المجتمع من الداخل. أما ما بدا من مظاهر الميل إلى الديمقراطية، فإنها لا تكفي للإيحاء بوجود أنماط ثقافية سياسية ديمقراطية، حتى أن المراقب قد ينحاز إلى ما يراه البعض من " أن هناك وهم مفاده أن الفلسطينيين، شعبا وسياسة، اكثر ديمقراطية من المجتمعات العربية _ ففي أوساط الحركة الفلسطينية سادت بعض مظاهر التعددية السياسية والديمقراطية، نظرا لغياب الدولة المركزية، وشرط الديمقراطية وجود الدولة والنظام لا غيابهما." (٨٥)

أن" التجربة السياسية الفلسطينية الخاصة بالتعددية – مثلا – لم ينشأ عنها سياق قانوني يضمن توزيع السلطة، بحيث لا يحتكرها فصيل أو قوة سياسية أو شخص بالكامل، مثلما حدث بالفعل في اكثر من مرحلة. .. بحيث أصبحت التعددية مسوغا شكليا لاتخاذ القرارات من جانب الأغلبية، أو حتى مجرد زعامتها، أما الخطاب المكرور للمعارضة وحقوق الأقلية والديمقراطية، فكان يجري، (و مازال)، في إطار البحث عن تحسين الوضع الخاص لهذه المعارضة، وليس لان قواها اكثر إيمانا بالخطاب المعلن"(٨٦). كما أن "التعددية الفلسطينية كانت، جزئيا، تعبيرا عن مداخلات لإيرادات غير فلسطينية، وليست منتجا أصيلا للواقع الفلسطيني – بل انه في داخل كل قوة فلسطينية انحصر القرار في مجموعة محدودة من القيادات، التي لم تستطع أبدا أن تعكس هموم الشارع، لا في الشتات ولا داخل الأرض المحتلة "(٨٧).

لا يقلل من أهمية هذا التحليل، أن القوى الموسومة باللاديمقراطية والشخصانية، أخذت تسعى لتحويل خطابها السياسي وهي على وشك مرحلة يفترض إنها ستنتهي باستلامها للسلطة في الكيان المزمع. ذلك أن التحول إلى النهج الديمقراطي، لدي قوى أدمنت مسارا غير ديمقراطي، ربما يكون نوعا من الوعد غير الصحيح. كما أنه خطاب يأتي تحت إلحاح المخاوف المستعرة، من أن تلجأ هذه القوى إلى إهدار حقوق الإنسان الفلسطيني، الذي ضحي بالكثير لتحقيقها، وأيضا في سياق المنافسة مع قوى أخرى على الساحة.

و لكن هل تنطبق هذه النظرية التشاؤمية تجاه طبيعة القيم السياسية السائدة، إذا ما أخذت في الاعتبار قوة الحركة الإسلامية. وبصفة أخرى، هل يمثل الاتجاه الإسلامي تعبيرا عن ثقافة سياسية مختلفة. .. إن هذه القوى على رأسها حركة "حماس" تنتقد مسار م.ت.ف.، ونأخذ عليها ما يأخذه آخرون من سوء الإدارة والهيمنة الفردية وانتشار المحسوبية ولا ديمقراطية اتخاذ القرار(٨٨)، بيد أن الإسلاميين الفلسطينيين، لم يعتنوا بدورهم بطبيعة النظام الداخلي المراد ولا بقضيتي الديمقراطية والتعددية ونحوهما. .(٨٩) وكل ما يطرح بهذا الشأن هو تعميمات حول فلسطين المسلمة وتطبيق الشريعة الإسلامية. .الخ، وهنا قد تثور المخاوف نفسها بشأن مواقف الحركات الإسلامية عموما – والتي أساسها أنهم قد يؤيدون الانتخابات والديمقراطية والتعددية – لمرة واحدة فقط، هي التي توصلهم إلى الحكم، ثم يأتون عليها نهائيا. ثم أنه بين قياديي "حماس" من يرفض النظام الديمقراطي مبدئيا على النمط الغربي المتعارف عليه بتعدديته، وانتخاباته، ودساتيره(٩٠).

علي أن هناك نظرة اكثر تفاؤلا إزاء إمكانية بروز نظام فلسطيني ديمقراطي تتعزز فيه حقوق الإنسان، ومن جماع ما تطرحه هذه النظرة:

• أن السياسة الفلسطينية قد طورت إجراءات برلمانية لعملية صنع القرار وغالبا ما شهدت هذه العملية جدلا داخليا واسعا(٩١)، وربما تقلصت عيوب هذه النزعة البرلمانية في إطار الاستقرار النسبي الذي سوف يستتبع تبلور الكيان السياسي.

• أن التوزيع الفلسطيني اللامركزي قد أفرز تعددية ثقافية، من شأنها أن تبرر بقوة ظهور تعددية سياسية حقيقية، يظهر فيها تسامح ورضاء عام أو تصالح مع الإجراءات الديمقراطية، وتعظيما لحقوق الإنسان(٩٢). فالعقل الفلسطيني يمثل نتاجا لكل الثقافات المعروفة تقريبا، بحيث يصعب على مدرسة واحدة فرض رؤاها قسرا على الآخرين، مما يجعل الديمقراطية حلا معقولا لاستيعاب هذا التنوع.

• أن إعلان الاستقلال، أكد صراحة على الطابع الديمقراطي للكيان الفلسطيني وأعلن الالتزام بالنسق العالمي لحقوق الإنسان، ورغم أنه لا يشكل دستورا بالمعنى المطلق، فأنه يخدم كمحدد لسلوك النظام المقبل.

• أن جانبا من النخبة الفلسطينية، وبخاصة من القوى المستقلة، يضغط باتجاه التزام النظام المقبل بمنظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ القيم السلبية التي عكرت مسار السياسة الفلسطينية لسبب أو أخر في مراحل سابقة.

• أن القوى الإسلامية هي في التحليل الأخير، قوى تنافس على السلطة ولهذه المنافسة أصول سيتعين الالتزام بها. وقد برز في سلوك حماس ما ينبئ بذلك. كإعلانها عن تقبل النظام الديمقراطي، قبل الوصول للحكم، "لان الإسلام يزدهر في ظل الديمقراطية اكثر مما يزدهر في ظل الدكتاتورية" (٩٣)، وإجازة التحالف مع قوى غير إسلامية، والتنسيق مع قوى أخرى معارضة لصيغة أوسلو، والاستعداد لتقديم تنازلات في سبيل تدعيم مركزها وعدم التحليق خارج السرب (٩٤). فكأن القوى الإسلامية يمكن أن تنصاع للقواعد التي ترتضيها التعددية من منطلق المرونة التي تقتضيها الحركة السياسية. وثمة احتمال قوى لقبول خوض الانتخابات المقبلة (إن جرت) لإثبات القوة الحقيقية في الشارع الفلسطيني، وبخاصة إذا كان الهدف منها تصعيد سلطة لها قوة التشريع، بذريعة " أنها تريد ممارسة المعارضة من قلب المؤسسة التشريعية التي تمثل الشعب الفلسطيني"(٩٥). وثمة من يذهب إلى أنه لا خيار لهذه القوى سوي القبول بالتعددية، لأنها تشكل حماية لهم أنفسهم، كونهم لا يمثلون حتي الآن الأكثرية في المجتمع(٩٦).

• أن الوهم الشائع حول ديمقراطية السياسة الفلسطينية، إذا تحول إلى جزء من الهوية الثقافية والرؤية الفلسطينية العامة تجاه الممارسة المقبلة، فأنه قد يصبح قوة دفع هائلة، وقد لا يقبل الفلسطينيون بأقل مما يعلقون عليه الآمال(٩٧).

ب- البعد التنظيمي المؤسسي :

يشير هذا البـــــعد إلى مدي إمكانية أن تتوفر في الكيان الفلسطيني الأسس التي تكفل حقوق وواجبات الأفراد والتوازن بـين السـلطات العامـة، ونحـو ذلـك مـن الإجـراءات الراميـة للحيلولة دون بروز نزعة الطغيان في هذا الكيان.

من الناحية المبدئية، يلاحظ أن مسار السياسة الفلسطينية قد عبر عن التقيـد بـالجوانب التنظيمية، ولا سيما إنها كانت من شروط إثبـات الجـدارة السياسـية أمـام الآخريـن. وبذلـك أوجد الفلسطينيون كل أنواع المؤسسات تقريبا، تنفيذيـة وتشـريعية وقضائيـة وشـعبية. ..الخ. لكن أحد العناصر الجدية لازمة هذه السياسة، لا سيما في إطـار م.ت.ف.، هـي التقهقـر في دور هذه المؤسسات في عملية صنع القرار، فضلا عن الخلل في بنـاء هـذه المؤسسـات، بحيـث يخرج المراقب المدقق بما يفيد بأن النزعة التنظيمية الفلسطينية لم تكن في أحسن أحوالهـا، بمـا لا يعد مستقبلا بتوفر هذه الحالة في الكيان المزمع، ومما يذكر في هذا الجانب :

• ظاهرة التمركز الشديد للسـلطات في أيـدي الزعامـات والقيـادات الفلسـطينية بالمعنيين التاريخي السابق والمعاصر، وإفراغ المؤسسـات مـن مضمونهـا ووظيفتهـا. بحيـث تحولـت مؤسسـات علـى درجـة مـن الخطـورة، كـالمجلس الوطـني (المؤسسـة التشـريعية للمنظمة) إلى مجرد مجلس للمداولات، وحجبت عنه اختصاصاته الأساسية كحجب الثقة عن رئيـس اللجنـة التنفيذيـة(٩٨). وبتوسـع عضويتـه، تحـول اجتمـاع المجلـس إلى عمـل احتفالي (٩٩). ثم إن المجلس، الذي يفترض قيامه بمهمة الرقابة على المؤسسات والجهـات التنفيذية، تم نقل اختصاصاته عمليا من ممثل للشعب إلى ممثل للفصائل، وغالبا - وبسبب شخصانية عمل الفصائل - إلى قيادة الفصائل (١٠٠).

• سيطرة البعـد السياسـي علـى المؤسسـات المدنيـة، أفـرغ هـذه المؤسسـات مـن جدواها لفترة طويلة، وبخاصة تلك المنتشرة منها في الشتات.

• معانـاة معظـم -إن لم يكـن كـل- المؤسسـات الفلسـطينية مـن نظـم الحكـم البيروقراطي وعدم وجود معايير قانونية أو مهنية أو فنية محددة للاختيار والارتقاء، فضـلا عن تداخل الاختصاصات، وتفشي الإسراف المالي، وإهدار حقوق البعض

لصالح البعض في ظل سيادة الشللية ومنطق الاستثناء دون مبررات معقولة، وذلك حتى في مؤسسات كان يفترض إنها ثورية الطابع تقدس قيم التضحية والإيثار.

• لا يبشر بخير أن تكون القوى التي تعاني من العيوب المذكورة هي التي تستعد لاستلام السلطة، وفي حالة غياب المعارضة وتفضيلها عدم خوض غمار المنافسة على السلطة داخل الكيان العتيد، فان هذه القوى بعيوبها ونقائصها، تهدد بإعادة إنتاج صور من واقعها وعملها السياسي المعيب داخل الكيان.

• إن الكيان الفلسطيني ونظامه المقبل، لن يتمتع بخاصية مؤسسية دستورية وقانونية وقضائية صحيحة أو حرة طليقة، بفضل القيود التي تفرضها صيغة أوسلو وبخاصة في المرحلة الانتقالية – وربما لمراحل أخرى –، وبذلك فان، السلطة الفلسطينية ربما لا يحق لها تجاوز خطوط معينة في نظمها المؤسسية والقانونية، حتى أن الحديث المتواتر عنه صياغة " دستور " فلسطيني، ربما تعوزه الدقة العلمية، قياسا على ما هو متعارف علية نظريا وعمليا.

• علي انه بغض النظر عن هذا التجاوز، فان حديث الوثيقة الدستورية، يدور في إطار غير ديموقراطي، ويهدد من البداية حقوق من ستطبق عليهم هذه الوثيقة. فالجمهور الفلسطيني – كما لاحظ البعض، " لم يسمع عن قرار تشكيل لجنة صوغ الدستور، أين هو هذا القرار ؟، وما نصه وكيف تم نشره ؟. ومن الذي يكلف بهذا العمل في ظل شلل المؤسسة التشريعية (المجلس الوطني) ؟ ولماذا لم يعلن ذلك على الملأ ؟، إذا كنا بصدد العمل بالقانون – وهل أجابت الجهات المعنية عن السؤال الخاص، بكيف سيتم التعامل مع قوى معارضة كثيرة، والسؤال الخاص بحقوق المواطنة لكل الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. "(١٠١) والسؤال المتعلق بما هي الوثيقة المرجع في حالة تناقض ما في الوثيقة الدستورية واتفاق أوسلو.

• بالنسبة للنظام القضائي تحديدا، يلاحظ أن اختصاصات القضاء قد سحبت تماما من أيدي الفلسطينيين أثناء الاحتلال، فهل سيسمح للسلطة الفلسطينية بتطوير نظام قضائي مستقل ؟ وألا يحمل ذلك معني السيادة، المحجمة أصلا بطبيعة اتفاق أوسلو،

ونظرا لوجـود منظومـة الاسـتيطان الإسـرائيلي المسـتبعدة مـن سـيطرة القضـاء والقـانون الفلسطينيين، ألا يعني ذلك تناقضا مع حقـوق الإنسـان في الكيـان الوليـد؟ إذا أخذنـا في الاعتبار وجود اختصاصات ممتدة للقـانون الإسـرائيلي بالنسـبة للمسـتوطنين داخـل هـذا الكيان.

من جانب آخر، فان التوسع في تأسيس نظام قضائي حديـث، أمـر قـد ينطـوي علـى تهديد لسلطة القوى التقليدية التي سهرت على النظام القضائي العرفي، والتي تصـدرت المجتمـع طويلا بالاستناد لهذا النظام. .. وقد تسعي هذه القوى لعرقلة التنظيمات الحديثة، للحفاظ على أحد مصادر قوتها التقليدية.

في مواجهة هذه الهواجس المشروعة تجاه التطـور المؤسسـي والقـانوني، تطـرح عنـاصر يمكن أن تعتبر عوامل إجهاض محتمله لأية نزعة نحو الطغيان ومما يذكر في هذا الشأن :

• أن تغول سلطة القيادات وتجاوز المؤسسات، كان يعزي في الماضي إلى أسـباب خارجية في الغالب، كـالتدخلات العربيـة، وغـير العربيـة، في الشـأن الفلسـطيني، وعـدم القدرة على إجراء انتخابات عامة حرة، واختفاء السيادة الفلسطينية على المجتمع، المـوزع أصلا على مساحة جغرافية ودسـتورية وقانونيـة شاسـعة. .. الخ. وهـذه أعـذار لـن تثـار بسهولة في ظل الكيانية الجديـدة، حيـث الإمكانيـة متاحـة للممارسـة رقابـة شـعبية عـن كثب.

• أن السلطة المقبلة سوف تبدأ مسيرتها في وجـود معارضـة لا يسـتهان بقوتهـا، وهنا فان الالتزام بمسار ديموقراطي قولا وعملا، هو الحل المطروح أمامهـا، لإجهـاض أي التفاف جماهيرى واسع حول المعارضة.

• أن الفلسطينيين عانوا مطولا من الحرمان شبة المطلق في الحصول على حقوقهـم السياسـية والمدنيـة، خـارج أطـر التنظيمـات، وداخلهـا أيضـا، وهـذه الوضعيـة، أنتجـت شخصية متحفزة متوترة، سو ف تتأبط شرا تجاه أية نزعة لاستمرار التهميش من جـانب السلطة الوطنية المقبلة.

• هناك نـزوع قـوى في الوسـط الفلسـطيني داخـل الضفـة وغـزة نحـو المشـاركة السياسية الحقيقية في صنع القرار، وانتقادات حادة لأية طموحات سلطوية غير ديمقراطيـة من السلطة المقبلة. ولدي هذا الوسط رغبة متأججة لان تكـون مؤسسـاتهم ومنظمـاتهم وسياساتهم الداخلية على غير ما عهدوه في نظـم أخـرى، عربيـة مثـلا، لإثبـات الجـدارة مقارنة بما يجري في نظم ومجتمعات يغيب عنها البعد الديموقراطي.

• انه في وضعية الكيان سوف تختفي حالة السيولة التنظيمية. فممارسة السلطة ليسـت عملا يقوم على مجرد الحشد تحت شعارات عامة. وإنما هي عمل يحتـاج إلى المؤهلـين والفنيـين ذوي التدريب والدراية العلمية – وسوف يتعين على السلطة إجراء انتخـاب طبيعـي للعنـاصر المشاركة. أو إنها قد تضحي بأي تأييد جماهـيرى وتلجـأ إلى القمـع. واغلـب الظـن أن خيـار القمع والتكميم لن يقدر له النجاح تجاه جمهور سبق لـه مقارعـة قـوى لا تبـاري في قدرتهـا القمعيـة. . وقـد عـبرت العنـاصر الشـابة بخاصـة، عـن هـذه الأفكـار صراحـة في الضفـة وغزة(١٠٢).

ج – البعد الاجتماعي والاقتصادي :

يتعلق هذا البعد بالاحتمالات الممكنة لأثار التفاوت الاجتماعي والاقتصـادي والتعـدد الطائفي على التجربة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بهذا الصدد، لاحظنا في موضع سابق، أن المجتمع الفلسطيني، يشهد تعايشا بـين أنمـاط من البنى الاجتماعية. منها التقليدي الموغل في القدم، حيث العائلة والعشيرة هـي مصـدر هـام للسلوك السياسي والتصعيد القيادي ومنها الحديث القائم على الجدارة والأداء الشخصي.

و الواقع أن كلا النمطين كان مطلوبا في الحالة الفلسطينية. كان البناء التقليدي، لازما لتطوير نظام قضائي وحقوقي بمعزل عـن سـلطة الغربـاء المسـيطرين وقوانينهـم، وأداء الحمايـة الاجتماعية والاقتصادية للفرد، في مجتمع يفتقد للسلطة الوطنيـة. وكـان البنـاء الحديـث مهمـا للتمرد على الجوانب السلبية في الشخصية الفلسطينية، التي بلورتهـا حالـة الشـتات والخضـوع لسلطات غير وطنية، والتعامل مع الآليات التي أستحدثها المغتصب ومنازلته من منطلـق الفهـم والدراية والثقة بالذات. لم تمارس الحركة الوطنية دورا مباشرا في إجراء تغيير عميق في البنى

الاجتماعية، مما انتج بنظر البعض وضعا " تتنازع فيه الثقافات وتسود حالة من القلق، وربما حالة من عدم التوافق النفسي والاجتماعي في الوسط الفلسطيني" (١٠٣).

وبالنسبة للضفة وغزة تحديدا وهما قوام الكيان الفلسطيني، يلاحظ أن البني العشائرية التقليدية مازالت لها السيادة على ماعداها، مع تباين نسبي بين منطقة وأخرى، فالاحتلال لم يمس هذه البني عضويا، ويلاحظ أيضا أن الفصائل الفلسطينية قد اندمجت مع هذه البني ولا سيما في الجهات الريفية. بل وساعدت نسبيا على تكريسها، بحيث صار على الشباب الأكثر راديكالية أن يقاوم كلا من البنيتين العشائرية والأبوية، وسلطة الاحتلال. وهنا، تثور الهواجس من أن تخضع السلطة الفلسطينية المقبلة للإغراء السهل المتمثل في تقوية نفوذها بالاستناد إلى الواقع الاجتماعي القائم. . فبالإمكان مثلا، استخدام هذا الواقع في الانتخابات , وذلك باختيار ممثلين عن العشائر في كل منطقة من مناطق الكيان , وهو الأمر الذي جري في الأردن بالجوار، حيث كانت العشائر المتصالحة مع السلطة اقدر على إيصال ممثلين للبرلمان.

وثمة مشهد آخر ضار بالمسار الديموقراطي، وهو احتمال نشأة تحالف بين العشائر والسلطة المقبلة، يتولي الحفاظ على الأمن في ظل محمية اقتصادية وعسكرية إسرائيلية أو إسرائيلية أردنية (١٠٤). ومن تجليات هذا المشهد، قيام حركة فتح بتعيين أحد الرموز التقليدية كزعيم للحركة داخل الأرض المحتلة، وآخر كمرشح لرئاسة بلدية غزة (١٠٥). فإذا تعزز هذا المشهد، وتواكب مع استمرارا التداخل الاقتصادي بين إسرائيل والتكوين الفلسطيني - وهذا وارد بحكم اتفاق أوسلو - مع ما يتبلور على ذلك من ظهور طبقة مستفيدة فلسطينية، فان الكيان الفلسطيني وسلطته لن يكونا قد فعلا الكثير لقطاع واسع من عمال وفلاحي المجتمع الذين خضعوا للاستغلال تحت الاحتلال، وقد يخضع هؤلاء لعملية مشابهة في ظل الوضع المستجد.

ويزيد من سوء هذا المشهد، أن تجد القوى المستغلة في قوى المعارضة ملاذا لها، وهنا قد يقترن الاستقطاب السياسي القائم , باستقطاب اجتماعي واقتصادي رديف. استقطاب ربما قاد، مع أسباب أخرى، كانتشار الأسلحة وإمكانية اشتعال صراعات عشائرية وثئور قديمة كامنة، إلى نوع من الصدام الداخلي، ولدي البعض الحرب الأهلية. .. وهذه أسوأ وضعية يمكن أن تجابهها حقوق الإنسان عموما.

ومن الواضح أن هذا التحليل يعرض صوره مقبضه للعلاقة بين البنية الاجتماعية الاقتصادية والنظام السياسي، تراوح أبعادها بين حد تكريس نمط سلطوي تقليدي النوعية، وبين حد إتباع حرب أهلية فلسطينية , لكن هذا التحليل يوغل أيضا في الاعتقاد بعدم حدوث تغير اجتماعي اقتصادي مصحوبا بتداعيات ثقافية وقيميه وهو أمر مشكوك فيه. وقد سبقت الإشارة إلى أن الانتفاضة أبرزت صورة مخالفة.

وهناك دون شك جيل جديد اكثر ثقة في الذات وإيمانا بقدرته على مقارعة القمع، ولدية حدا معقولا من المعرفة بحقوقه وأهمية الحياة في سياق سياسي ديموقراطي لصون هذه الحقوق. وذلك بعض النظر عن مؤيدي اتفاق أوسلو ومعارضية.

ومن جانب آخر فان الانقسام لا يبدو حادا بين القوى المؤيدة للتسوية والقوى المعارضة. القوى المؤيدة، الهادفة لاستلام السلطة، تضم طيفا ممن لهم مواقف متباينة تجاه المنحي الديمقراطي للسلطة المقبلة، والاختيار على أساس الكفاءة والمؤهلات والتجاوب مع الواقع وترسيخ المؤسسية بعيدا عن شعارات المراحل السابقة، وقد ينحاز هذا التيار للمعارضة، أن لم يرض عن المسار(١٠٦). أما القوى المعارضة فتضم ثلاثة تيارات أساسية، أهمها : الأول وهو التيار الإسلامي، الذي يتفرع بدوره إلى اكثر من قوه وجناح أهمها "حركة حماس " وهذه القوى لها تفسيرات متباينة أيديولوجيا وسياسيا، وبينها تنافس داخلي، وإن اتفقت على رفض صيغة أوسلو(١٠٧). والتيار الثاني للمعارضة، هو ائتلاف الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين. وهو متردد بين هدم م.ت.ف والتحالف مع " حماس " ومقاطعة العملية السياسية الناجمة عن اتفاق أوسلو وأهمها الانتخابات، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه من داخل البني القائمة , ولهذا التيار رصيد فكري -غير حركي تقريبا- يطالب بالديمقراطية، مما قد يساعد مستقبلا على لجم التعبيرات السلطوية في النظام المقبل، التيار الثالث، يتكون من قوى اقل حجما وفاعليه بحيث يصعب القول أن لها رصيدا في الشارع الفلسطيني في المستقبل (١٠٨)، وبين المؤيدين والمعارضين، تقف قوى المجتمع المدني ومؤسساته لا سيما تلك التي لا ترتبط جذريا بالقوى السياسية, وهي معنية بممارسة نظام للعدالة والمساواة على الصعيدين الداخلي الفلسطيني والخارجي في مواجهة المجتمع الإسرائيلي.

الانقسام إذن ليس مأساويا بين الفرقاء الفلسطينيين. وقد ترد على هذه المنظومة الاجتماعية السياسية مستجدات، يفرضها التطبيق العملي، ووجود السلطة في الميدان.

وفي ضوء هذا الفهم يمكن مناقشة احتمال الصدام الأهلي , فطالما أن الانقسام ليس بالحدة المفترضة، وإذا لم يستجد ما يعمق الاستقطاب مستقبلا، فان هذا الاحتمال يبدو مستبعدا، لأكثر من سبب، فالمجتمع الفلسطيني لا يعاني حالة انقسام طائفي يواكب الفروقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية، كتلك التي يعرفها المجتمع اللبناني مثلا، أو اليوغسلافي، ولذا فان القياس هنا يبدو مع الفارق. أما انتشار السلاح بين الأهالي، ولو بتشجيع إسرائيلي، فانه لا ينذر حتما بالاقتتال المسلح، لان وجود السلاح ليس سببا للحرب الأهلية بالضرورة(١٠٩) كما أن اكثر القوى المؤهلة لإيصال الصراع السياسي إلى مداه (بخاصة القوى الإسلامية وحركة فتح) أعلنت رفضها القاطع للجوء إلى السلاح لحسم خلافاتها، وإنها ستتقيد بالمحافظة على السلم الاجتماعي والأهلي(١١٠)، وتعلم كل القوى المتضاربة سياسيا، إن المجتمع لن يتسامح مع من يسهم في تهديد سلامته الداخلية، وقد أثبتت استطلاعات للرأي أن ٨٠٪ من مجتمع الضفة وغزة يرفض إطلاقا العنف كوسيلة لفض الخلاف بين مؤيدي التسوية ومعارضيها(١١١)، وليس في التاريخ السياسي الفلسطيني مساحة واسعة لاستخدام التصفيات الداخلية بين القوى السياسية، اللهم إلا إذا كان الحديث يدور حول من يعتبرون في دائرة الخونة والمتعاونين مع العدو، وهذا أمر جد مختلف عن حديث الحرب الأهلية.

د – البعد الإقليمي والدولي :

يتعلق هذا البعد بتأثير عومل نابعة عن البيئة الخارجية، الإقليمية والدولية، المحيطة بالكيان الفلسطيني ودورها في ترسيخ وتنمية نمط سياسي يقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

المتوقع في هذا الجانب، أن ترد التأثيرات الخارجية من جهات ثلاث أساسية، هي إسرائيل، والمحيط العربي، والقوى الدولية المتداخلة في بنية وترتيب التسوية السياسية ونشأة

الكيان الفلسطيني وفي طليعتها الولايات المتحدة وأوروبا. وثمة وجهتا نظر مثارتان بالخصوص:

تؤكد وجهة النظر الأولى، على أن البعد الإقليمي والدولي سوف يقيد المسار الديمقراطي للكيان، على حد كبير.

فمن ناحية هناك تأثير ميراث مرحلة الاحتلال الإسرائيلي، التي لم ترس في سياقها تقاليد ديمقراطية في الضفة وغزة. . وليس من المحتمل أن تكون الديمقراطية الإسرائيلية مصدراً لإلهام الفلسطينيين، بفعل ما ترتكز علية من ازدواجية في التعامل (ديمقراطية للإسرائيليين اليهود وقمعية تجاه العرب).

و من ناحية أخرى , فإن الكيان الفلسطيني ينبعث وقد أحاطت به قيود تتضمنها صيغة أوسلو وتوابعها، والتي من شأنها تقييد دائرة الموضوعات محل النقاش داخل النظام السياسي الفلسطيني وهذا يعني وجود طائفة من القضايا المفروضة قسرا ويصعب الخلاف بشأنها، وربما تتضمن هذه القضايا قيدا على التعددية والممارسة الديمقراطية المفتوحة.

و يرى أصحاب هذه النظرة، إن إسرائيل أسهمت من الأصل في زرع العنف داخل المنظومة الفلسطينية عندما تعاملت مع قيادة م.ت.ف. ودأبت على التحذير من قوى الاتجاهات المعارضة، الإسلامي منها بخاصة، وقد ينطوي هذا مستقبلا على المشاركة الإسرائيلية في تحطيم هذه المعارضة، والمساعدة على تصعيد القوة الأخرى المرنة بنظرها(١١٢) لاسيما، وأن هناك أحاديث إسرائيلية صريحة عن الحرص على القوى الفلسطينية المؤيدة للتسوية، وعن أن مصلحة إسرائيل تقتضي إبقاء هذه القوى في موضع الصدارة(١١٣).

و على اقل الفروض، فأن إسرائيل قد تري مصلحة لها في تشجيع الصراع الأهلي الفلسطيني، لإثبات عدم استحقاق الفلسطينيين لشرف الاستقلال، وفتح الباب أمام احتمال استمرار الوضع القائم بموافقة دولية. وقد يكون هذا الاتجاه قائما لدي المعارضة الإسرائيلية تحديدا. وهناك أحاديث فلسطينية حول أن إسرائيل تشجع بيع السلاح للأهالي الفلسطينيين من هذا المنطلق(١١٤).

و في هذا السياق أيضا، ينظر البعض إلى رغبة إسرائيل في مقايضة إصدار عفو عن المعتقلين الفلسطينيين لديها في مقابل عفو فلسطيني عن المتعاونين والعملاء السابقين

لإسرائيل(١١٥). فبهذا التوجه، تريد إسرائيل إثبات أن العملاء يمكن أن يثابوا، وأن عمليات تجنيد أمثالهم مستقبلا هي عمليات مأمونة العواقب. . فمن يضمن، والحال كذلك، أن لا يستخدم هؤلاء العملاء السابقين منهم، والمتوقعين، في إشعال فتن داخلية فلسطينية. وقبل ذلك وبعده، فقد أعلنت السياسة الإسرائيلية أن فوز القوى المعارضة في الانتخابات الفلسطينية، يعني على الفور إلغاء الاتفاق مع م.ت.ف(١١٦) مما يعني تدخلا مبدئيا في المسار السياسي المقبل لغير صالح الديمقراطية .

طبقا لهذه النظرة أيضا، لا يختلف موقف القوى الخارجية، الأمريكية والأوربية، عن الموقف الإسرائيلي. فقد أعلنت الولايات المتحدة , انه لا يجب أن يسمح للقوى المعارضة بإفشال اتفاق أوسلو ووجهت تحذيرا إلى هذه القوي، فلسطينية كانت أم إقليمية، وذكرت أن " القوى المؤيدة يمكنها الاتكال على شريك ملتزم يمكنها الاعتماد عليه هو الولايات المتحدة".

و يظهر خطاب الانحياز إلى القوى المؤيدة، من تحول نمط التعامل مع هذه القوى الفلسطينية، حيث تم في أوربا والولايات المتحدة، إضفاء التبجيل عليها والاعتراف بها وفتح أبواب العواصم أمامها، على نحو سريع غداة إبرام اتفاق أوسلو، وربما انطوي ذلك على إمكانية ممارسة ضغوط على القوى الفلسطينية المعارضة، بهدف تحجيمها، وعزلها وإثابة القوى المؤيدة وتعظيمها(١١٧).

وحول تأثير المحيط العربي، يتساءل أصحاب هذه النظرة، عما إذا كانت البيئة الإقليمية العربية سوف تتسامح مع بروز نزعة فلسطينية ديمقراطية تتجاوز النمط السائد بها. لاسيما وأن الكيان المزمع سيظل بحاجة إلى الدعم العربي، لفترة ممتدة بحكم موارده الشحيحة. .. ثم أن اكبر التيارات المعارضة داخل هذا الكيان وهي التيارات الإسلامية لها مشاكلها مع اكثر من نظام عربي وتبدو وكأنها تعارض مسارا للتسوية ارتضته معظم القوى العربية الإقليمية، ولن تجد، بالتالي، أنصارا في هذه القوي، بحجم أنصار مؤيدي التسوية في المنظومة الفلسطينية.

أما النظرة الثانية وهي أن كانت تقدر حيوية الطرح السابق، إلا إنها تقول بإمكانية وجود تأثيرات خارجية داعمة للمنحي الديموقراطي. . وتطرح بدورها جملة من المبررات أهمها:

• إن الفلسطينيين عاصروا وراقبوا عن كثب مسار النظام الإسرائيلي ولدي كثير منهم الرغبة في محاكاة ممارساته على الصعيد الداخلي، بعد التخلص من شوائبه وطروحاته العنصرية. ورب قائل بان التجربة الإسرائيلية لم تجد صداها طيلة عقود، بين العرب، فلماذا يحدث ذلك بين الفلسطينيين , وهنا يثار أن الفلسطينيين كانوا الأقرب والأكثر احتكاكا بتلك التجربة. وأن قوى إسرائيلية لها مصلحة في استقرار النظام الفلسطيني على أسس ديمقراطية بالجوار، كسبيل للتهدئة الإقليمية، وتأمين بيئة مواتية للمصالح والروابط الاقتصادية والسياسية التي تتوخاها إسرائيل في المرحلة المقبلة. ومن الأفكار المطروحة في هذا الشأن، إن إسرائيل قد تمد يد المصالحة حتى لقوى المعارضة الفلسطينية، أن تبوأت مقعد السلطة في الكيان الفلسطيني، مما ينفي شبة أن التسوية مفروضة مع شطر من المجتمع الفلسطيني، خضع لضغوط عنيفة في ظروف تاريخية معينة، وبالطبع، فان ما يمهد الطريق أمام احتمال كهذا، هو أن تقبل المعارضة الفلسطينية خوض الانتخابات المقبلة بشروط صيغة أوسلو. فعندئذ سوف تأمن إسرائيل جانب رفض المعارضة التسوية من الناحية المبدئية ويكون التعامل المقبل مع القوى الجديدة على مجرد بعض التفاصيل.

• إن هناك اتجاه لدي قوى اقتصادية سياسية أوروبية وأمريكية، عبر بالفعل عن امتعاضه من بروز بعض المظاهر السلطوية الأولية في سياق تطبيق بعض جوانب التسوية طبقا لصيغة أوسلو. ومن ذلك القلق الأوربي من غلبة الطبيعة السياسية على الهيئة التي أنشأتها قيادة م.ت.ف لتلقي المعونات المقررة للكيان الفلسطيني، ومنها عدم اللجوء إلى حوارات فنية وتقنية في تكوين هذه الهيئة(١١٨). كذلك يمكن افتراض أن استشعار أصحاب المصالح الاقتصادية، الراغبين في توسيع حركة الاستثمار في الكيان الفلسطيني وجواره الإقليمي، يهمهم تحقيق الاستقرار من حول مصالحهم، وكثير منهم يدرك أن المدخل السلطوي لفرض الاستقرار قد لا يكون مجديا في الأجل الطويل بالنسبة للتجربة الفلسطينية. وإن توزيع عوائد التسوية الاقتصادية والسياسية، على اكبر قطاع شعبي وسياسي ممكن، وفتح قنوات الاتصال مع كل الفرقاء السياسيين الفلسطينيين، ربما يكون المدخل المناسب لتحقيق الالتفاف الجماهيرى حول التسوية أو السلطة المقبلة، وأن الانحياز الشديد إلى أحد الفرقاء، قد يعصف بالتعاطف مع الترتيبات الاقتصادية السياسية المرجوة.

• إن تبلور الكيان الفلسطيني، يأتي مواكبا لبيئة عربية أضحت اكثر نزوعا نحو مسار التعددية والديمقراطية، واكثر انشغالا بحقوق الإنسان، بيئة، يدور فيها جدال جدي وعميق حول إلحاح الحاجة للخيار الديمقراطي والخروج من تهمة السلطوية كبديل للطبيعة السلطوية التي سادت حقبا بذرائع مختلفة. وبغض النظر عن مدي جذرية وعمومية هذه الحقيقة، والفرص المتاحة لنفاذها، فلا شك إنها سوف تترك انطباعات على الكيان الناشئ، الذي لن يكون من المحتم عليه أن يبدأ تجربته من نقطة البداية العربية (السلطوية)، وربما يكون من المجدي أن يعتبر بروح العصر.

و مهما يكون من أمر، فانه يبقي من الصعب الاقتراب من قضية التطور الديمقراطي والحقوقي في الكيان الفلسطيني العتيد، وإصدار أحكام قاطعة حول مستقبل هذه القضايا بالاعتماد على المحاجات النظرية المتضاربة التي لا يفتقر كل منها لمبررات معقولة. وفي حالة كهذه. ومع الاعتراف بأهمية الحوارات النظرية، فان مراقبة الممارسة السياسية داخل الكيان، سوف يكون لها القوى الفصل في المستقبل.

المراجـــــــــــــع

١ د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١.

٢ د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٦٥-٦٦.

٣ انظر، د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية (رقم ١)، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة، ديسمبر ١٩١٩، ص ١٦

٤ غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣٠

٥ عماد شقور وخيرية قاسمية، مقابلتان مع الحاج أمين الحسيني، شؤون فلسطينية، العدد ٣٦ أغسطس ١٩٧٤، ص١٦، ١٧.

٦ الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق (الجزء الأول)١٩٨٤، ص ٥٨٩

٧ غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩

٨ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٣٢

٩ فيصل حوراني، الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة، شئون فلسطينية، العدد ٢٣٣/٢٣٤، أغسطس - سبتمبر ١٩٩٢، ص ٥،٦

١٠ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢١-٧٣٥، موسى خليل، الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ - ١٩٤٨، شئون فلسطينية العدد ٣٩، نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٢٩

١١ غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦،١٣٤

١٢ الموسوعة الفلسطينية، (الجزء الأول)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢

١٣ راجع للمزيد، سامي مسلم، البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد ١٦٦/١٦٧، يناير - فبراير ١٩٨٧، ص ٢١-٢٢

١٤ انظر نص مشروع النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني، ملف وثائق فلسطين، هيئة الاستعلامات، القاهرة، (الجزء الثاني)، ١٩٦٩، ص ١٣٦٧-١٣٧٦

١٥ لوري براند، الفلسطينيون في العالم العربي، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ص٣

١٦ جميل هلال، اشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي، مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٩

١٧ انظر، شفيق الغبرا، الاستقلال الوطني في العالم العربي، حالة الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣ ص ٧٩

١٨ جميل هلال، اشكالات. ..، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦. صبري جريس، عشرون عاما من الكفاح المسلح، نحو نظام فلسطيني جديد، شؤون فلسطينية العدد

١٤٣/١٤٢ يناير - فبراير ١٩٨٥، ص ٤٣

١٩ راجع للمزيد، ايليا زريق، ثقافة وقانون وتحكم. ..الفلسطينيون في إسرائيل، (في) كميل منصور(إشراف)، الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠. أسامة حلبي، حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥ شتاء ١٩٩١

ROSSELLE TEKINER , "RACE AND ISSUE OF IDENTITY IN ISRAEL," INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST STUDIES , VOL., ٢٣, NO. ١ FEBRUARY ١٩٩١.

٢٠ انظر، اسيفاه شافي، الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٥/٨. د. محمود ميعاري، الحركة الإسلامية في إسرائيل، شؤون فلسطينية، العدد ١٦/١٥، فبراير - مارس ١٩٩١، ص ١٣

٢١ راجع للمزيد، محمد خالد الأزهري، محددات الفكر السياسي لعرب ١٩٤٨، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤١/٢٤٠، مارس - إبريل ١٩٩٣.

٢٢ انظر، ربعي المدهون، الانتخابات وحدود مساومة الأطراف، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٤، مايو ١٩٨٩، ص ١٥، ٢٢

٢٣ د. على سعود عطية الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني ١٩٣٤ - ١٩٣٧، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص ٦٧،٦٨،٣٨٦

٢٤ حول الأحزاب الفلسطينية قبل الشتات راجع، يسف الزين، الأحزاب العربية الفلسطينية ١٩٠٩ - ١٩٤٨، دار جاد للنشر، عمان ١٩٩١.

٢٥ د. على سعود عطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠.

٢٦ المصدر نفسه، ص ٢٠٦ - ٢١٢

٢٧ د. إدوارد سعيد، د. إبراهيم ابو لغد وآخرون، الواقع الفلسطيني. .... الواقع والحاضر والمستقبل، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٦ ص ٣٣.

٢٨ فيصل حوراني، الديمقراطية . .. مصدر سبق ذكره، ص ١٣. وانظر حديث د. فايز صايغ عن الأزمة في م. ت.ف.، ملف وثائق فلسطين. .، الجزء الثاني، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٣٦٢ - ١٢٦٦ ويلاحظ أن احمد الشقيرى مؤسس المنظمة لم يكن يخفي معارضته لوجود الأحزاب والتنظيمات السياسية. .. انظر، فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث، م.ت.ف بيروت، ١٩٨٠، ص ٥١.

٢٩ فيصل حوراني، الديمقراطية، المصدر نفسه، ص ١٦

٣٠ حديث مع خالد الحسن، حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد ٤، سبتمبر ١٩٧١، ص ٢٨٠.

٣١ راجع مثلا، شفيق الحوت، عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاستقلال، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠١.

٣٢ المصدر نفسه، ص ١٠٢.

٣٣ بيان نويهض الحوت، أزمة الهوية الوطنية. ..، العوامل والتحديات، المستقبل العربي، العدد ١٨٠، فبراير ١٩٩٤، ص ٤٥.

٣٤ انظر بالخصوص، سمير عثمان، حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة، شؤون فلسطينية، العدد ١٢١، ديسمبر، ١٩٨١،ص ٩٢ د. ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين، مركز الأبحاث، م.ت.ف. بيروت،

١٩٨١، ص ١٢٧، بيان نويهض الحوت، التيارات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠، ماجد عمل، موقف التيار الفلسطيني من التيار الأصولي، قضايا فكرية، الكتاب الثامن، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٤٣. نبيل حيدري، م.ت.ف وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص١٢٤

٣٥ د. جلال عبد اله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، (في) د. على عبد القادر (تقديم)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٧٥-٢٣٨.

٣٦ د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (الطبعة التاسعة)، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٨.

٣٧ غسان سلامة، الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١. د. على سعود عطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١

٣٨ كذا انا يا يادينا (يوميات خليل السكاكيني)، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٦٦.

٣٩ علي سعود عطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

٤٠ تيسير الناشف، النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد ٤٨، أغسطس، ١٩٧٥، ص ١٥٧

٤١ المصدر نفسه، ص ١٦٠

٤٢ راجع للمزيد على سعود عطية، مصدر سبق ذكره، ص، ١٥٥-١٦٢.

٤٣ وجيه ضيـاء الديـن، الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة للشـعب الفلسـطيني، (في) مجموعة باحثين، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربيـة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٤٩.

٤٤ المصدر نفسه، ص ١٦٣.

٤٥ انظر، روز ماري صايغ، (ترجمة خالد عايد)، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتـلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤٩

٤٦ وجيه ضياء الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤. باسم سرحان، المخيم الفلسـطيني في ظل الثورة، شؤون فلسطينية، العـدد ٤٢/٤١ ينـاير - فـبراير ١٩٧٥، ص ٤٣٢ - ٤٤٠

٤٧ روز ماري صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١-٢٢٢

٤٨ انظر عبد القادر ياسين، مجتمع الانتفاضـة الفلسـطينية، كتـاب الأهـالي رقـم ٢٤١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦١ -٧٨

٤٩ بندلي جلافيتس، مفهوم المقاومـة وآليـات الانتفاضـة (في) ثقافـة المقاومـة (نـدوة)، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٩.

٥٠ روز ماري صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣

٥١ عبد القادر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤- ١٠٢

٥٢ غسان سلامة، المجتمع والدولة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

٥٣ ماجد كيالي، فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة، شرق برس، نيقوسيا ١٩٩٠، ص١٠٨

٥٤ ATTALAH MAN
EXISTENCE", (IN) ALOUPH HARVEN, EVERY SIXTH ISRAELI, THE VAN LEER JERUSALEM, FOUNDATION, JERUSALEM, ١٩٨٣, P ٨٩.

٥٥ YOCHANAN PERES, "MODERNIZATION AND NATIONALISM IN THE IDENTITY OF THE ISRAELI ARAB," THE MIDDLE EAST JOURNAL , VOL. ٢٤, NO. ٤, AUTUMN ١٩٧٠, P. ٤٨٠.

٥٦ انظر نديم روحانا، التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٥٩-٨١. عزيز حيدر، التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، (في) كميل منصور (إشراف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩-٥٣٥

٥٧ حول هذا النمط من الناحية النظرية، راجع د. على عبد القادر (تقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣

٥٨ للمزيد انظر، احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي... تحول مفيد وآفاق غائمة، المستقبل العربي، العدد ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ٥ وما بعدها

٥٩ انظر، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثالث،، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٩-٥٨١

٦٠ المصدر نفسه، الجزء الأول، ص ١٢٤

٦١ علي سفاريني، د. غسان فرقند، نحو بناء سلطة قضائية مستقلة في الضفة وغزة، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨/٢٣٩، يناير- فبراير ١٩٩٣، ص ١٥.

٦٢ بيان نويهض الحوت، القيادات. ..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ - ٤٠٤.

٦٣ علي سفاريني، د. غسان فرقند، مصدر سبق ذكره، ص ١٦

٦٤ الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١، ١٣٢.

٦٥ بيان نويهض الحوت، أزمة الهوية. ..، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

٦٦ انظر الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٤، ملف وثائق فلسطين (الجزء الثاني)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧٥-١٢٧٨ نص الميثاق الوطني الفلسطيني (١٩٦٨)، وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، م.ت.ف، ١٩٨٧، ص ٣٤٣-٣٤٧.

٦٧ انظر، غازي خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩١٧ ص ١٨،١٩،٢٩،١٠٢

٦٨ راجع للمزيد، عمر أفندي البرغوتي، محاكم البدو الشرعية في فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد ٨٨/٨٧، فبراير- مارس ١٩٧٩، ص ٢١٧-٢٣٩.

٦٩ محمد يوسف العملة، انساب العشائر في فلسطين، دار الجليل، (الجزء الأول)، عمان ١٩٩١، ص ٤٢٩ - ٤٤٢.

٧٠ انظر التفاصيل في، احمد محمد المبيض، تشريعات القضاء في دولة فلسطين، دار الجيل عمان، ١٩٩٢.

٧١ راجع للمزيد وفيق ابو حسين، دروز الوطن المحتل في مواجهة التحدي الصهيوني، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٨٢.

٧٢ صبري جريس، الفلسطينيين في القوانين الإسرائيلية : معالجة قانونية سياسية، شؤون فلسطينية، العدد ١١٣، إبريل ١٩٨١، ص ٥٧-٦٦

٧٣ حول هذه النواحي راجع، سعيد زيداني ين المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٥٥ وما بعدها.

٧٤ للاستزاده راجع، صبري جريس، العرب في إسرائيل، (جزءان)، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ١٩٦٧، فوزي الأسمر، عربي في إسرائيل، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٦، عبد المنعم سعيد، وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، عزيز حيدر، مظاهر الفقر بين العرب في إسرائيل، دار الأنوار، عكا، ١٩٨٨.

٧٥ د. سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧

٧٦ انظر، عبد الله الحوراني، الجمعيات الخيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٨٨، ص ١٦

٧٧ جورج العبد، المجتمع المدني في ظل الانتفاضة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٠٥ - ١٢٦. عبد القادر ياسين، مجتمع الانتفاضة، مصدر سبق ذكره. محمد خالد الأزهري، تطور المجتمع المدني الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٥/٢٢٦، ديسمبر ١٩٩١، يناير ١٩٩٢، ص ١٣-٢٢.

٧٨ انظر نص مشروع التنظيم الشعبي الفلسطيني المقدم للمؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، ملف وثائق فلسطين، (الجزء الثاني)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤٦ وما بعدها.

٧٩ اياد البرغوني، الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣ شتاء ١٩٩٣، ص ١١١،١١٢.

٨٠ جميل هلال، اشكالات التغيير...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦, شفيق الغبرا، الاستقلال الوطني في العالم العربي. حالة الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية،

العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص ٧٩

* انظر مثلا تأثير التدافعات السياسية على الحركة العمالية (في)، سليم جنيدي، الحركة العمالية في فلسطين ١٩١٧-١٩٨٥، دار الجيل، عمان ١٩٨٨، ص ١٧-٢٠.

٨١ خالد سعيد، المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، صامد الاقتصادي، العدد ٥٠/٥١، تموز-آب-أيلول تشرين الأول ١٩٨٤، ص ٣١٧-٣٢١.

٨٢ خليل نخلة، تطور الحركة الوطنية في المناطق المحتلة ١٩٤٨، (في) القضية الفلسطينية في أربعين عاما (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين بالكويت، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٩٣.

٨٣ حديث مع خالد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

٨٤ د. أسامة الغزالي حرب، العلاقات الخارجية والأمن الداخلي (في) مجموعة مؤلفين، الدولة الفلسطينية..... حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠٢.

٨٥ عزمي بشارة، من اجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن، مجلة الدراسات الفلسطينية ن العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٤٥.

٨٦ انظر، على الجرباوي، ملاحظات أساسية في مسألة الديمقراطية، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/٢/٢٦.

٨٧ جميل هلال، إشكالات,,,، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

٨٨ حديث صحفي للناطق باسم حماس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١٣ شتاء ١٩٩٣، ص ٢٢٧.

٨٩ د. زياد ابو عمرو، الإسلاميون الفلسطينيون... التعددية والديمقراطية، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد، ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٨٨،٨٩.

٩٠ المصدر نفسه، ص ٩٢،٩٣.

٩١ مجموعة مؤلفين : الدولة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠١,

٩٢ خالد الحسن، فلسطينيات، دار الجيل، ١٩٨٥، ص ٨٣.

٩٣ د. زياد ابو عمرو، الإسلاميون الفلسطينيون...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

٩٤ علي الجرباوي، موقف الحركات الإسلامية من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد ١٨٠، فبراير ١٩٩٤، ص ٧٢.

٩٥ خالد الحروب، موقف الحركات الإسلامية من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد ١٨٠، فبراير ١٩٩٤، ص ٧٢.

٩٦ د. زياد ابو عمرو، الإسلاميون الفلسطينيون...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

٩٧ انظر عزمي بشارة، من اجل تجنب. ..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥،٤٦.

٩٨ السيد عوض عثمان، دور م.ت.ف في تنمية الشعب الفلسطيني، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣،ص ١٠٢.

٩٩ رغيد الصلح، الحلو والمر في تجربة السياسة الفلسطينية، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/٣/١.

١٠٠ السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢١.

١٠١ انظر، رجا شحادة، الدستور الفلسطيني وازدواجية القانون والواقع..، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/٢/١٨.

١٠٢ حول جانب من هذه الآراء راجع، صحيفة الحياة، ١٩٩٣/١٢/١٣.

١٠٣ قارن السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩٨.

١٠٤ عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

١٠٥ هما زكريا الاغا ومنصور الشوا، على التوالي. صحيفة الحياة، ١٩٩٣/١٢/١٣.

١٠٦ عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

١٠٧ علي الجرباوي، موقف الحركات...، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

١٠٨ عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣، ٤٤.

١٠٩ انظر عبد الجبار عدوان، مبالغات الحرب الأهلية في قطاع غزة، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩٤/٢/٢٥.

١١٠ علي الجرباوي، موقف الحركات...، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

١١١ صحيفة الأهالي، ١٩٩٣/١٠/٦.

١١٢ علي الجرباوي، موقف الحركات. ..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

١١٣ انظر مثلا، حديث للمستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/١/١.

١١٤ صحيفة الحياة، ١٩٩٤/٢/٢٠.

١١٥ صحيفة الحياة، ١٩٩٤/٢/١٨.

١١٦ تصريحات لشيمون بريس وآخرون، صحيفة الحياة، ١٩٩٣/١٢/٢، ١٩٩٣/١٢/٤.

١١٧ علي الجرباوي، موقف القوي...، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

١١٨ انظر حول هذه الجوانب، صحيفة الحياة، ١٩٩٣/١١/١١.

التعقيبـــــــات

ما معني الحديث عن
"ديمقراطية فلسطينية"؟

د. عزمي بشارة*

أود في البداية أن اعبر عن تقديرى للبحث الجاد والهام موضوع التعقيب. لقد قام الباحث الفلسطيني بجهد أكاديمي جاد ومثابر وذلك بطرحة الأسئلة الهامة بمنهجية علمية، وبمحاولته الإجابة عليها بتجرد علمي، وباستخدام دقيق للمفاهيم دون خطابية ديماجوجية أو انزلاق لخلط الواقع بالأماني، وهو خلط منتشر عند الحديث عن "الديمقراطية الفلسطينية". كما أهنئ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على اختياره وتبنيه هذا البحث للتعقيب وللنشر. كما أود أن أؤكد أن التشديد في التعقيب لن يكون على القضايا التي اتفق فيها مع الكاتب، وهي كثيرة، وإنما سأخصص المساحة الضيقة المتاحة لمناقشة أمور اعتقد أنني أكمل فيها بعض النقص وأمور أخرى اختلف فيها مع تقديرات الكاتب أكثر مما اختلف مع آرائه

تحولت "الثقافة المساندة للديمقراطية" في دراسة "محمد خالد الأزعر" إلى المحور والمنطلق لدراسة موضوع الديمقراطية في الحالة الفلسطينية إلى درجة اعتبار "أن الديمقراطية في التحليل الأخير- ليست تعبيرا عن حقائق بنائية أو مؤسسية كوجود الدستور والمجالس النيابية والانتخابات الدورية والأحزاب وجماعات المصالح والصحافة.. الخ، بل أن هذه الابنيه هي التعبير الظاهري (التطبيقي) عن مجموعة من القيم تشجع أو تحجب الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع". ويعكس اعتبار المؤسسات الديمقراطية مجرد تعبير ظاهري عن القيم لمدرسة واحدة متطرفة في فهم الديمقراطية كتعبير عن ثقافة أو عقليه أو حتى تدين من نوع معين.

ومن الخطأ مناقشة هذه المدرسة على أنها مثالية، تطرح القيم أساسا للمؤسسات بدل العكس، وتضع الأخلاق أساسا للنظم السياسية، لأن هذا النوع من النقاش مدرسي عقيم ومثل

---

* استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت (الضفة الغربية)

نقاش أولوية الدجاجة أم البيضة لا يؤدي إلى نتيجة، ولا ترجي منه فائدة اصطلاحية من أي نوع كان.

ولكن من المفيد أن نتساءل: هل تسود "القيم الديمقراطية" في كل مكان نجح فيه النظام الديمقراطي أن يعيد إنتاج ذاته بثبات نسبي كنظام حكم؟ وهذا سؤال بالإمكان فحصه إحصائيا إذا اتفقنا على معايير محددة لقياس القيم "الديمقراطية".

والثقافة المفترضة عادة كثقافة مساندة للديمقراطية هي الفردية والتسامح والعقلانية واوتونوميا النفس وحرية العقل وخصوصية القرار الديني وافتراض قيام المجتمع على التعاقد وغير ذلك. وهذه القضايا لا يفحصها الكاتب في المجتمع الفلسطيني -وحتى لو فحصت وكان بالإمكان الإجابة عليها تبقي الديمقراطية غائبة، لان الشرط التاريخي لوجود الديمقراطية هو الأمة ذات السيادة وفي إطارها تقوم الديمقراطية- وهذا الشرط تاريخي وغير كاف، كما انه لا يعني بالضرورة الإيمان بأولوية الجماعة على الفرد democracy republican مقابل أولوية الفرد على الجماعة liberal democracy-بل هو شرط تاريخي ضروري لوجود الديمقراطية، أي ديمقراطية - فلا معني دقيق ومحدد لمصطلح مثل "المجتمع الديمقراطي". فالديمقراطية نظام حكم وفحصها خارج الدولة يحولها إلى لعبة غير ضارة بالديكتاتوريات، وغير نافعة للديمقراطيين إلا من باب التشبيه والاستعارة، وهي ليست أدوات علمية على أي حال.

تتطلب الديمقراطية مجموعة من القواعد تحكم العلاقة بين الأفراد (الإنسان مفترض كفرد قبليا)، وبينهم (كأفراد وكمجتمع) وبين السلطة ويفترض أن لها علاقة بالأفراد عدا علاقة الأمر والنهي. ولكن احترام هذه القواعد لا يعني بالضرورة تحولها إلى قيم سائدة لدي الشعب والسلطة اللذان يرضيان التعامل بموجب هذه القواعد فهذه القواعد لا تحكم علاقة الإنسان بذاته وإنما تحكم علاقته بالآخرين وليست كل قاعدة تعامل (Norm) في الوقت ذاته قيمة (Value)، وفي الديمقراطية عناصر قسرية أيضا تتجاوز القيمة كما تتجاوز حتى العرف والعادة- فالديمقراطية نظام حكم أولا وقبل كل شيء، وهي تقوم على حكم القانون الذي لابد أن يتوفر فيه عنصر القسر أيضاً.

والثقافة المساندة عنصر أساسي في تثبيت النظام الديموقراطي، وتفعيلة ولكن انتشارها مفيد بشكل خاص بين النخب السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الصلة المباشرة بعملية تداول

السلطة، ولكن الثقافة السياسية والقانونية المساندة، مفيدة أيضاً لدي أوسع فئات المواطنين. ولكن أشك فيما إذا كان من الممكن الحديث عن "عقلية" ديمقراطية أو ثقافة (culture) ديمقراطية، حتى في الدول ذات "التقاليد" الديمقراطية الليبرالية -"التقاليد" الليبرالية هي في العادة من نصيب النخب التي تتداول السلطة، وما يتعلق بها مثل المؤسسات الإعلامية والأحزاب.

ولكن إذا لم تستند الديمقراطية إلى مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المتعددة والمتعايشة في الوقت ذاته، تتحول الديمقراطية إلى قضية نظرية أو قضية تبشيريه فحسب. يجب أن تنشأ إذا قوى اجتماعية وسياسية لها مصلحة مباشرة باستمرار النظام الديمقراطي، ويجب أن تحمل هذه القوى أفكار الديمقراطية وتدافع عنها. وإذا لم تتوفر القوى المعنية بالتعددية وحكم القانون وحرية التعبير وإمكانية الوصول إلى المعلومات والتنظيم وتداول السلطة، عن طريق الانتخابات الدورية، تبقي الأبحاث والثقافة السياسية مغبرة على الرفوف أو مقصورة على صرف المساعدات الأجنبية المخصصة لأبحاث مثل الإسلام و/ أو الديمقراطية.

وها نحن نقلب مقولة "محمد الأزعر" : "يتوقف تفعيل الأبنية الديمقراطية من عدمه على مدي شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية، تقيم اعتبارا مرموقا لحقوق أبناء المجتمع" إلى المقولة التالية "يتوقف تفعيل الأبنية الديمقراطية من عدمه، على مدي وجود مصالح متعددة اقتصادية، اجتماعية سياسية وثقافية معنية بهذا التفعيل. ويتوقف تفعيل الثقافة السياسية الديمقراطية، على وجود المؤسسات والبني الديمقراطية الفاعلة. ليست لهذا القلب قيمة علمية بل قيمة بيانية لوجهة نظر: ليس من الضروري أن تتوفر ثقافة ديمقراطية قبل قيام الديمقراطية، ويجب ألا تؤجل الديمقراطية التي توفر هذه الثقافة، والعالم غير منقسم إلى ثقافات ديمقراطية وغير ديمقراطية. كما يدعي بعض المنظرين الغربيين في هذه الأيام أمثال صامويل هانتنغون (Samuel Huntington).

هنالك عدة نظريات تتعامل مع الديمقراطية كظاهرة كليانية، تستند إلى مبدأ واحد أصيل وتشتق منه:

١- اقتصاد السوق والتعددية التي يفترضها أو الأخلاق البروتستانتية التي يستند إليها.

٢-وجود التعددية في الحالة الإقطاعية السابقة للرأسمالية . الإقطاعية الأوروبية تعددية، لانها ترتكز إلى قوى عديدة تقيد وتوازن بعضها بعض (النظام الملكي، الإقطاع، الكنيسة)-إما الإقطاع الشرقي فوحداني مستبد..الخ.

٣-وجود مجتمع مدني فعال يحدد من عشوائية السلطة واستبدادها، وينمي تقاليد اجتماعية حرة وقوي اجتماعية منظمة.

هذه في الواقع نظريات تفسر نشوء الديمقراطية تاريخيا. وإن ادعت إنها نماذج لفهم حاضر الديمقراطية. والشروط التاريخية للديمقراطية تندمج دون شك في عملية إعادة إنتاج النظام الديمقراطي ولكنها لا تتحول إلى جوهرة -فليس للنظام الديمقراطي من جوهر سوي شكله. جوهر الديمقراطية هو شكلها.

إضافة إلى ذلك فان أية نظرية أو نموذج نظري لفهم التحولات التاريخية بناء على مبدأ واحد يعبر في الحقيقة عن اختزال لعدد لامتناهي من العوامل. ويتم هذا الاختزال عادة بهدف التفسير، ولكن التفسير ليس بريئا فكل نظرية تاريخية في فهم الديمقراطية تحاول في الواقع أن تبرر نموذجا بعينه للديمقراطية في الحاضر- لان كل مرحلة تكتب التاريخ من منطلقها، وتكتبه كأنه يقود إليها بالضرورة.

ويحق للمدافعين عن قضية الديمقراطية في العالم الثالث ألا يقبلوا بسذاجة أو ادعاءات أمثال Huntington عن صراع الحضارات المبنية على أسس أيديولوجية، رغم إنها تحاول تقديم نموذجا علميا لفهم عالمنا. كما يحق لهم أن يرفضوا انتظار نشوء ثقافة ديمقراطية، وان يعتبروا السياسية الغربية المعادية للديمقراطية في المرحلة الوطنية في المشرق، لا اقل مسئولية من "العقلية" المحلية عن فشل الديمقراطية في العالم الثالث.

ولو انتظر الساسة الألمان ومساندوهم الغربيون نمو ثقافة ديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، من اجل إقامة النظام الديمقراطي الليبرالي هناك، لما قام ذلك النظام. وبعد مرور خمسة عقود على إقامة جمهوريتهم الفدرالية، يستطيع الألمان بصعوبة الحديث عن نشوء ثقافة مساندة للديمقراطية كنظام قيمي سائد. وكما هو الحال في معظم الدول الغربية، فان هنالك جانب مظلم للنظام الليبرالي السائد تحكمه ثقافة توتاليتارية، محافظة وغير متسامحة لدي أوساط واسعة من الشعب ومن النخب أيضا. الثقافة الديمقراطية المساندة ليست وحدها على الساحة لا في الولايات المتحدة ولا في فرنسا ولا في ألمانيا أو بريطانيا.

ولذلك من غير الواضح ما هو دور العبارة التي وردت بالورقة التي (قد تكون صحيحة بحد ذاتها) مثل: "فقد أثبتت الدراسات المختصة، أن الفلسطينيين عموما مازالوا يحافظون على

منظومة قيم موغلة في القدم، كالإذعان للكبار، واحترام الأطر العائلية وقياداتها والإخلاص للرؤساء الروحيين والانصياع والولاء لأصحاب النفوذ التقليدي.." . في فهم مدي جاهزية المجتمع للديمقراطية، أو في مدي اقترابه من أو ابتعاده عن الديمقراطية -هذا عدا موضوعية هذه المقولة ودقتها - وعدم استنادها لأية نظرية مثبتة حول علاقة القيم المحافظة في الحيز الخاص (العائلة، الكبار، الدين) مع الجاهزية للديمقراطية كنظام حكم؟ الجواب عن هذا السؤال يصبح معقدا في حالتي الهند واليابان -ولكن حتى في الدول الغربية الليبرالية من الصعب إثبات علاقة واضحة بين النظام الديمقراطي الليبرالي وبين انتشار هذا النوع من القيم شعبيا.

علي أي حال هنالك إشكالية أخرى تتعلق بمدي الفائدة المرجوة من مناقشة ديمقراطية مجتمع ما في غياب الدولة. وموضوعه "الديمقراطية الفلسطينية" المنتشرة مؤخرا، لا ترتبط بحاجة ملحة إلى تقييم مدي ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي لم يحصل في أي مجتمع آخر قبل الاستقلال، وإنما يرتبط بتطورات أنجبت سياقا سياسيا يطرح هذه الموضوعة:

١- منذ أن تخلت حركة التحرر الوطني، الفلسطيني (م.ت.ف) عن عقيدة وأيديولوجية وبرنامج التحرير كمصدر لشرعية وجودها، وتبنت بدلا منها عقيدة "الرسمية التمثيلية" أي أيديولوجية الدولة، في نهاية السبعينات، أصبحت موضوعة الديمقراطية تطرح كمصدر شرعية، أصبحت الوسيلة أي م.ت.ف. هي الهدف والاعتراف بها هو الإنجاز، وارتبطت (م.ت.ف.) لا بالهدف الذي تمثل، وإنما اصبح التمثيل هو الهدف -في مثل هذا السياق اصبح للديمقراطية معني كأيديولوجية تبريريه،(بالطبع دون علاقة ملزمة بالممارسة).

٢- في المرحلة التي تلت، اصبح مجال العمل الرئيسي هو العمل الدبلوماسي في العالم العربي وفي الغرب وحتى في إسرائيل، واصبح الكفاح المسلح أداة في خدمة هذا الهدف - واصبح ضمن سياق الاحتكاك مع الدول الغربية وأغراض الدعاية فيها، أن تطرح موضوعة الديمقراطية الفلسطينية في تنافس مع الديمقراطية الإسرائيلية التي تطرح كوحيدة عصرها في الشرق والأوسط -ومنذ أن تحول الصراع التحرري إلى عملية تنافس مع إسرائيل في اكثر من مجال حسم هذا التنافس عمليا لصالح إسرائيل، وإن حصلت م.ت.ف مؤقتا على اعتراف دبلوماسي يفوق الاعتراف بإسرائيل مما كان مصدر فخر غير محدود لقيادة الشعب الفلسطيني.

٣- رافق هذه العملية نشوء نخبة فلسطينية جديدة ليبرالية الثقافة والخطاب السياسي،

برزت بشكل خاص بعد فشل تجربة الكفاح المسلح.

من أجل بحث "الديمقراطية الفلسطينية" ليس هناك حاجة للعودة إلى التاريخ العثماني - فليس كل تاريخ فلسطين تاريخا فلسطينيا. وتحديد الظاهرة قيد البحث تاريخيا أمر واجب وما يهمنا في هذه الحالة هو التاريخ الفلسطيني لفلسطين، وقد بدأ مع نشوء الكيان الفلسطيني المتميز والمطالب بالاستقلال.

تنتمي فلسطين دون شك إلى الوطن العربي هذه حقيقة تاريخية وحضارية وتعبير عن موقف سياسي أيضا في هذه الأيام. ولكن ما الفائدة من مقولة مثل: "أن المجتمع الفلسطيني وان اختلف في تجربته يظل متأثرا بالجامع الحضاري العربي الأبعد غورا، بما ينطوي عليه هذا الجامع من مكونات نظرية ثقافية تجاه الممارسة السياسية؟" فافتراض ثقافة عربية واحدة تحدد الممارسة السياسية يصب الماء على طواحين النظريات الجوهرانية في الثقافة -والتي تعتبر أن هنالك جوهرا ثابتا لا تاريخيا للحضارات، يوجه الممارسات السياسية في إطارها وضمن ذلك الموقف من الديمقراطية.

كما أن انتشار أسئلة مثل: "هل هنالك تقاليد سياسية أو مدنية تحول دون صناعة نظام سلطوي وتضغط باتجاه مناصر للخط الديمقراطي وحقوق الإنسان ؟" لا يمنع من التشكيك في فائدتها العلمية. ومجرد نظره سريعة إلى التجارب العربية حول فلسطين، تكفي لوضع السؤال موضع شك. لقد كانت الحركات الوطنية في كل من مصر وسوريا، لا اقل ليبرالية وتعددية من الحالة الفلسطينية، وتجاوزتها دون شك في حالة الحركة الوطنية المصرية بأحزابها ومؤسساتها وصحفها ما بين الحربين العالميتين. ولكن وجود مثل هذه "التقاليد" لم يحل دون الممارسات غير الديمقراطية وخرق حقوق الإنسان، و لم يحل دون نشوء أنظمة ديكتاتورية وشبه ديكتاتورية، وحتى شمولية في العديد من دول العالم الثالث، بعد الاستقلال.

لقد لعبت عوامل عديدة ما بعد الاستقلال في إفراغ أي كلام عن الديمقراطية الليبرالية من مضمونه:

١- أشكال التحديث المشوه وردود الفعل عليها.

٢- دور الجيش في عملية التحديث.

٣- التحالفات بن النخب القديمة والجديدة.

٤- أتباع سياسة رأسمالية الدولة غير الديمقراطية، من اجل تحقيق إصلاحات تؤدي إلى سد حاجات الشعب الأساسية في حالة الدول المعادية للاستعمار، وسياسة الكوامبرادور المرتبطة بالمصالح الأجنبية، وليس بسيادة الشعب في الداخل في حالة الدول الموالية للاستعمار.

٥- مقاومة الغرب للسياسات القائمة على الأولويات القومية المحلية في العالم الثالث والتي طرحت من قبل أنظمة منتخبة في بعض الحالات، ومقاومته لقوى التحديث وتحالفه مع القوى المحافظة في المراحل الأولى للاستقلال. في هذه المرحلة نظم الاستعمار انقلابات مباشرة ضد بعض التجارب الديمقراطية الشابة في العالم الثالث .

ويمثل هذه العوامل سترتبط أيضا إمكانية قيام ديمقراطية فلسطينية في المستقبل.

علينا ألا ننسى أن أوسع قطاعات الشعب ذات الثقافة "غير الديمقراطية" والقيم "غير الديمقراطية"، ساهمت في العملية الديمقراطية ولو بالقدر المحدود الذي ترك لها حين أتيح ذلك. لقد تعامل الشعب عادة بجدية مع "الديمقراطية"، التي أوهم بها. لقد تعامل معها بجدية، لكن النخب التي طرحتها لم تتعامل معها بجدية. لم يتخل الشعب عن الديمقراطية التي لم تطرح كخيار جدي في يوم من الأيام بل تخلت عنها النخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقيادات حركات التحرر الوطني، التي اتبعت سياسة بونابرتيه في اكثر من بلد من اجل إتمام مهام التحديث المشوه، الذي انجب فيما بعد أنظمة على شكله ومثاله.

كما علينا ألا ننسى أن الشرط الضروري لقيام الديمقراطية، رغم كونه شرطا غير كاف، هو قيام الأمة ذات السيادة. فجدلية الديمقراطية هي جدلية العلاقة بين سيادة الأمة وسيادة المواطن بحيث تقترب الديمقراطية الجمهورانية (republican democracy) من الأولى وتقترب الديمقراطية الليبرالية (liberal democracy) من الثانية، ولكن العنصرين يبقيا حاضرين في كليهما، ولا وجود للديمقراطية كنظام حكم دون هذه الجدلية. وليس الشعب الفلسطيني أمه بهذا المعنى. فليست له سيادة وليس ابناؤة بمواطنين. وفي الدول التي تحققت فيها المواطنة للفلسطينيين السلطة على نطاق واسع (الأردن وإسرائيل) تنعدم سيادة الأمة فجدلية الديمقراطية فيها ليست جدلية فلسطينية. وقد نشأ وضع بعد اتفاقيات أوسلو والقاهرة تمارس فيه سلطة فلسطينية ليست ذات سيادة، الأمر الذي يجعل استخدام مصطلح ديمقراطية أو الديمقراطية في النقاش اكثر تبريرا من السابق. ولكن الحديث عن نظام حكم ديمقراطي مازال مبكرا -وقد

يصح العكس احتماليا، فنحن لا نعرف محمية واحدة في التاريخ مارست نظاما ديمقراطيا . لأن مصدر السلطة هو مقدم الحماية وشرط الديمقراطية أن يكون مصدر السلطة هو الشعب.

كان هنالك بين الأعوام ٤٨-١٩٦٧ حالتان فقط لممارسة المواطنة الديمقراطية أو غير الديمقراطية لتجمعات فلسطينية كبيرة نسبيا وذلك في الأردن مع ضمه للضفة الغربية، وفي إسرائيل رغم الحكم العسكري الذي فرض على الأقلية العربية حتى العام ١٩٦٦. وقد تقلصت هذه الممارسة بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، ووقوع قسم من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية تحت احتلال إسرائيل قمعي مباشر. ولكن هذا النوع من المواطنة الناجم عن الضم إلى الأردن بعد العام ١٩٤٩، هو أحد العوامل التاريخية التي تفسر الفرق بين العمل السياسي في الضفة الغربية والعمل السياسي في غزة.

وليس صدفة أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني الحديثة بتنظيماتها السياسية والمسلحة لم تقم في الضفة الغربية ولا في شرق الأردن ولا في الجليل والمثلث والنقب، وإنما في أقطار اللجوء التي فقدت فيها المواطنة: لبنان وسوريا وفي قطاع غزة أيضا.

لقد مارس فلسطينيو الضفة والقطاع وفلسطينيو الجليل والمثلث والنقب مواطنتهم عبر عملية سياسية وحقوقية غير فلسطينية، وتنظم نشاطهم السياسي غالبا في هيئات وأحزاب إسرائيلية وأردنية. وفي حين أنه من المفيد دراسة التجربة الفلسطينية في الأردن ليس فقط لأنها تبقي تجربة عربية، وإنما لأنه سيكون هنالك دائما تواصلا ما بين الأكثرية الفلسطينية في الأردن وبين الضفة الغربية. لا تقود دراسة التجربة العربية في إسرائيل إلى فائدة ما بالنسبة لمجمل الشعب الفلسطيني -فالعملية السياسية وأشكال التنظيم هي إسرائيلية. وإضافة إلى ذلك فأني لا اتفق مع الكاتب في تقديره المبالغ فيه لهذه التجربة، التي فرضت فرضا على فلسطينيي ٤٨ كما يسميهم الكاتب.

لقد مرت التجربة العربية في إسرائيل بعدة مراحل: كان أولها الحكم العسكري الذي افرغ الممارسة الديمقراطية من أي مضمون، وشكلت الأقلية العربية في هذه المرحلة أصوات احتياط للحزب الحاكم في عملية الانتخابات -وقد منحت الأقلية العربية أصواتها لأحزاب السلطة بحسها الغريزي الباحث عن البقاء في الوطن، ونتيجة لخوف المهزوم الباقي في الدولة المنتصرة . وكررت السلطة الإسرائيلية تجربة الاستعمار في كل مكان بتحالفها مع القوى المحافظة ضد القوى التحديثية في المجتمع الفلسطيني. وكانت مرحلة العمل الوطني في السبعينات ودامت فترة

قصيرة أنجبت فيها الأقلية العربية بعض الهيئات التمثيلية، وتقدير الكاتب أن الصوت العربي في الانتخابات كان صوتا احتجاجيا هو تقدير منتشر ولكنه ينطبق على الأكثرية مرة واحدة فقط (انتخابات عام ٧٧) في هذه المرحلة بالذات. ثم تلتها مرحلة الأسرلة التي وصلت فيها كوادر شابة "متأسرله" إلى القيادات المحلية - ولكن يخطئ من يسارع إلى تقييم القيادات الشابة والأكاديمية على أنها تحديا للقديم والتقليدي وللبنى العشائرية والحمائلية -ففي اغلب الأحيان تمثل القيادات الشابة والأكاديمية البنى التقليدية للمجتمع وتتجسم في مبنى الحمولة. وقد كانت هذه البنى التقليدية مثل الحمولة هي المنتصرة الأساسية في انتخابات السلطات المحلية في الوسط العربي في إسرائيل في العام ١٩٩٣.

ليست هذه التجربة تجربة فلسطينية بأي معنى من المعاني، و لم تكن هذه التجربة ديمقراطية في انعكاسها نحو الداخل أي في العلاقات الداخلية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، التي بقيت البنى العائلية والطائفية تحكمها رغم لبوسها الحديثة . و لم تساهم هذه التجربة في بلورة الحياة السياسية الفلسطينية في المنافي، أو في بلورة ما يسمي بالحكم الذاتي الفلسطيني حاليا. والعلاقة الفلسطينية معها انتقلت من موقف التخوين الكامل إلى التقديس الكامل، دون المرور بحالة تقييم نقدي متأن لهذه التجربة ودون استغلال ثوري لإمكانياتها داخل المجتمع الإسرائيلي. بل وتحولت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إحدى القوى المؤثرة باتجاه الاندفاع في الاسرلة وشرعنتها بتبرير التعاون مع الأحزاب الصهيونية ومطالبة عرب الداخل بالتعاون معها في قضية التسوية، مطالبة تجاهلت قضية الحفاظ على الهوية القومية وقضايا أخرى قد تذهب ضحية العناق مع الأحزاب الصهيونية في دولة اليهود التي لا تشكل فيها الاسرلة خيارا حقيقيا. وإنما تشكل تهميشا واذدنابا للمشرع الصهيوني. ولكي لا يتهمش المواطنون العرب في إسرائيل، يجب أن تتحول إسرائيل من دولة اليهود إلى دولة مواطنيها، وان تكون هذه القضية هي معركة المستقبل وتدور حول الجوهر الصهيوني لدولة إسرائيل ليكون هنالك طرح يجمع بين القضية الديمقراطية والقضية القومية ولا يفصل بينهما فصلا ميكانيكيا.

٥الديمقراطية وحركة التحرر الوطني الفلسطيني:

في الفترة الواقعة بين قيام م.ت.ف. بمعناها الحديث أي بعد العام ١٩٦٨، وبين اتفاقات أوسلو والقاهرة في العام ٩٤/٩٣، لم يجر الحديث بشكل جدي عن نظام الحكم

الفلسطيني المستقبلي، إلا على مستوى البيان، و لم يتم التعامل بجدية مع "الدولة الديمقراطية العلمانية" إلا على مستوى الشعار السياسي والخطاب التحريري. ومع ذلك، ففي هذه الفترة، ولد الوهم القائل أن الفلسطينيين اكثر ديمقراطية من بقية العرب. ومصدر هذا الوهم، الذي قد يتحول إلى قوة بناءة في المستقبل إذا تحول إلى دافع للعمل السياسي هو ممارسة التعددية الفلسطينية في نفس المرحلة التي مرت فيها الديكتاتوريات العربية في أكثر مراحلها قمعية. والمقارنة غير جائزة في هذه الحالة فالتعددية الفلسطينية كانت قائمة في غياب الدولة، واحتمال الديمقراطية هو وجود الدولة لا غيابها. ومن ناحية أخرى انقضت مرحلة التحرر الوطني في الأقطار العربية الأخرى التي شهدت تعددية لا تقل عن التعددية الفلسطينية تطوراً، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المراحل التاريخية.

لقد كانت تعددية الفصائل هي المظهر الديمقراطي الأساسي في م.ت.ف في هذه المرحلة، وهذا هو أيضا المظهر الديمقراطي الوحيد إذا توفر، في كافة حركات التحرر الوطني، في مرحلة غياب الدولة ومرحلة تغليب القضية الوطنية القومية الوحدوية على المصالح والانتماءات الجزئية. وقد أضيفت هذه التعددية بعد التغير الذي طرأ على م.ت.ف. وسيطرة حركات الكفاح المسلح عليها بعد العام ١٩٦٧. وفي حين يعارض الميثاق القومي من العام ١٩٦٤ الأيديولوجيا والتعددية الأيديولوجية بوضوح يتجاهل الميثاق الوطني من العام ١٩٦٨ هذا الموضوع-ويضع م.ت.ف في نفس معسكر حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، الأمر الذي عني أيضا في الكثير من الحالات اعتبار أنماطها التنظيمية نماذجا يمكن إتباعها .

فيما عدا ذلك مارست م.ت.ف أشكالا من السلطة على هامش الدولة المركزية في الأردن حتى العام ١٩٧٠، وبدرجة أكبر في لبنان بسبب ضعف الدولة المركزية. ولكن هذه الممارسة لم تتم وما كان بإمكانها أن تتم بشكل ديمقراطي.

لم ينتخب المجلس الوطني الفلسطيني في يوم الأيام، وهو لا يعتمد في تشكيلاته مبدأ التمثيل النسبي (الأزعر)،وإنما هو أشبه في تشكيلته بجمعية تأسيسه أو تجمع جبهوي. وقد تم استخدام تسمية البرلمان في وصفه من أجل تأكيد شرعيته، أي شرعية تمثيله للشعب الفلسطيني وللتأكيد على الكيان الوطني الفلسطيني - ولكن هذا الاستخدام مجازي والتعامل مع المجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان بالمعنى الليبرالي يشكل مصدرا لخطأ فادح. فهو يؤدي لا محالة إلى محاولة

إثبات ديمقراطيته كما يؤدي إلى محاولة إثبات عدم ديمقراطيته. وكلا الموقفين لا يعكسان طبيعة المرحلة التي يمثلها والأهداف التي قام من اجلها.

المجلس الوطني هو جمعية تأسيسه للكيان الوطني الفلسطيني لا أكثر، ولا نعرف برلمانا منتخبا لأي حركة تحرر وطني في العالم الثالث، وتمثيليته لا تهدف إلى التشريع إنما إلى إقامة الكيان الوطني الفلسطيني -وقد فشل في هذا الهدف، لأسباب لن نتعرض إليها هنا، ولكنها لا تعود إلى عدم ديمقراطيته على أية حال. ومحاولة تجميله أي احتسابه ديمقراطيا لا تقل في سخافتها عن الخجل منه لأنه غير ديمقراطي.

إما الفصائل التي تشكل منها المجلس الوطني، فقد شابهت إلى حد بعيد التنظيمات المركزية اللينينية اللائقة بالعمل السري -ولكن هذه التنظيمات مارست شكلا عسكريا من أشكال التنظيم حتى عندما قامت بمهام سياسية في لبنان، وحتى في تنظيماتها الجماهيرية التابعة لها. والتنظيمات الجماهيرية التابعة للأحزاب ليست تقليعة فلسطينية، وإنما تقليد متبع في كافة الدول ذات التنظيمات الحزبية القوية بما في ذلك الدول الديمقراطية ذات المبنى الحزبي القومي مثل ألمانيا وفرنسا وحتى إسرائيل، حيث تتبع للأحزاب تنظيمات نسائية وشبابية ورياضية وحتى صناديق تمويل خيرية .. مع الفرق انه في هذه الدول تعمل منظمات غير حكومية من نوع أخر غير حزبي.

حاولت هذه التنظيمات تقاسم المؤسسات غير الحزبية فيما بينها بشكل يشبه نظام "الكوتا" المتبع في م.ت.ف. واخذ هذا النظام بالتسرب إلى كافة المؤسسات حتى ذات الطابع الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام ١٩٨٢، أي بعد أن وجهت الفصائل المختلفة جهدا خاصا للمناطق المحتلة بعد الهزيمة في لبنان .ومن غرائب العمل السياسي الفلسطيني أن لكل فصيل "مستقليه" المحسوبين عليه، وهذا تناقض واضح ولكن يعمل فيه بجدية عند وضع حسابات "الكوتا -وأكثرية المستقلين" يتبعون التنظيم الأساسي بالطبع -تنظيم فتح.

وقد لحقت بالعمل السياسي الفلسطيني تشوهات عديدة منها النفوذ القطري العربي داخل م.ت.ف. وامتدادته التنظيمية، ومنها العلاقات المتينة مع الأنظمة الديكتاتورية العربية والأنظمة الرجعية المحافظة والتي تتجاوز المجاملة. ولكن على المستوي الداخلي الفلسطيني وفي أوساط الفصائل التي تعتبر مستقلة، أي ليست مجرد امتداد لنظام عربي، نري أن الميل هو إلى "الفصيل

الشمولي" (totalitarian) إلى درجة شوهت حتى الكفاح المسلح، في فترة تنافس الفصائل على النفوذ على الساحة الفلسطينية يصبح الكفاح المسلح أداة لتقوية النفوذ وليس لتحرير فلسطين. أي أن الهدف الحقيقي للكفاح المسلح خاصة العابر للحدود هو الساحة الفلسطينية وليس الساحة الإسرائيلية بما في ذلك من سقوط ضحايا من الشباب المتفاني من اجل الوطن وبما في ذلك من هبوط في مصداقية الكفاح المسلح. ماعدا في حالات استثنائية وجهت فيها ضربات مؤلمة لإسرائيل. لدينا في هذه الحالة مثالا كلاسيكيا للترابط بين الأهداف السياسية وشكل التنظيم.

هذه الأوضاع عرفتها الضفة الغربية ولكنها لم تعشها بكثافة حتى العام ١٩٨٢، عندما انتقلت معظم الفصائل إلى التشديد على العمل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. في هذه المرحلة انقرضت تدريجيا القوى السياسية الأردنية، (والمقصود بالأردنية ليس التابعة للأردن، فمن هذه القوى من عادي ويعادي النظام الأردني، وإنما المقصود هو الأحزاب التي انتظمت ضمن الخارطة السياسية الأردنية، والتي عبرت عن نفوذ سياسي واقتصادي وبني اجتماعية محلية) وتمت فلسطنة الحزب الشيوعي، وانتقل زمام المبادرة نهائيا إلى فصائل م.ت.ف..

والانتفاضة التي نشبت بعد انتقال مركز نقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى "الداخل" أنجبت في البداية بدائل تنظيمية شعبية وعفوية على مستوى الأحياء واللجان الشعبية ولجان التعليم والصحة والمقاطعة الاقتصادية والقوى الضاربة وغير ذلك. ولكن سرعان ما تم اختزال هذه الطفرة إلى نظام "الكوتا" الفصائلي. ومع استمرار الانتفاضة رغم استنفاذها قوتها ودخول عناصر محافظة تشدد على القاسم الاجتماعي المشترك، وازدياد عناصر القسر في منهجها طرأت تغيرات أخرى على العمل السياسي الفلسطيني منها:

١- تحالف الفصيل مع مبنى العشيرة والحمولة في القرية الفلسطينية .

٢- ازدياد الضغط العنيف على الطبقة الوسطي -خاصة التجار من أجل ضمان استمرارية الإضراب كالظاهرة القطرية الوحيدة المتبقية من ظواهر الانتفاضة .

٣- تراجع دور المرأة تراجعا جديا عما أنجزته قبل الانتفاضة وازدياد نفوذ القوى المحافظة اجتماعيا، مع انتشار جو تقليدي معاد للتجديد.

٤- اتساع الشرخ بين القيادة على مستوى المحلي والقيادة القطرية.

٥- اتساع الشرخ بين العمل على المستوي السياسي القطري والعمل المسلح المحلي.

ونتيجة لهذه الأوضاع مجتمعة مضافا إليها عدم نشوء قيادة محلية من صلب الانتفاضة بقي زمام المبادرة في أيدي قيادات الفصائل في الخارج، وعلي رأسها قيادات فتح التي استطاعت أن تستثمر ما تبقي من الانتفاضة لاستخلاص اعتراف إسرائيل بها، وهو اعتراف قد يتحول إلى مقايضة للهدف السياسي بالوسيلة السياسية.

لقد تحول رد الفعل على أنماط التنظيم السياسي الفلسطيني الفصائلي إلى مزاج شعبي سلبي في موقفة من الفصائل ونظام الكوتا الذي تمثله، ومع أنه لهذا المزاج ما يبرره إلا أن التحول إلى العداء للحزبية المألوف في دول العالم الثالث قد يتحول إلى ظاهرة خطيرة معادية للديمقراطية. فمن غير الممكن تصور الديمقراطية الحديثة دون أحزاب، فالتعددية الحزبية من ركائز الديمقراطية والعمل السياسي بشكل عام.

والغريب أن الابتعاد عن الأحزاب والحزبية، الذي يصب غالبا في صالح الديكتاتورية، قد يتم مع الترويج للمجتمع المدني لمنظمات غير الحكومية وغير الحزبية في الوقت ذاته. والحقيقة أن اختزال المجتمع المدني للمنظمات غير الحكومية NGO's هو بحد ذاته من غرائب المرحلة الحالية التي تبتعد بالديمقراطية في الوطن العربي عن ساحتها الأساسية ساحة الدولة والحكومة.

لم يقصد بالمجتمع المدني في يوم من الأيام عند أي من الفلاسفة الذين نظروا له بنوع من الجدية أن يختزل إلى مجرد: المنظمات غير الحكومية. فالمجتمع المدني يغطي المساحة الكاملة بين العائلة والدولة بما في ذلك السوق، وأشكال التنظيم الذاتي للمجتمع والمنظمات الوسيطة بين الدولة والفرد وهي وسيطة بمعنيين :

١- إنها تحول ما بين الدولة والفرد.

٢- إنها تتوسط بين الدولة والفرد.

والأحزاب بهذا المعني هي جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ووجودها بالأيديولوجيات والمصالح التي تمثلها اكثر أهمية بما لا يقاس من بعض التنظيمات غير الحكومية، التي تقوم بدور هام، ولكنها تمول من مؤسسات أجنبية ولا تعتمد على طاقات المجتمع المحلية ولا تترجمها إلى قوة سياسية.

العمل في المجتمع المدني يعني العمل في كافة البنى التي تفترض تقييد الدولة كما تفترض

وجود الفرد ومن ضمن ذلك المنظمات غير الحكومية.

هنالك سبعة أنواع من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة (رغم أن هذه التسمية خاطئة في غياب الدولة - وافتراض السلطة الفلسطينية دوله هو افتراض خاطئ): ١- تنظيمات نقابية، ٢) تنظيمات مهنية، ٣) جمعيات خيرية، ٤) اتحادات نسوية، ٥) مؤسسات أهلية، ٦) منظمات جماهيرية تابعة للفصائل، ٧) روابط ومؤسسات متعلقة بحقوق الإنسان . ولكن المجتمع المدني يتعلق بمجمل عملية إعادة إنتاج المجتمع لذاته من قواه الداخلية وبتميز عن الدولة، وهذا يتجاوز هذه التصنيفات السبعة.

وقسم من هذه المنظمات يرى مهمته في تقييد عمل السلطة الفلسطينية في المرحلة الحالية وهو أمر إيجابي يجب تشجيعه، ولكن تناقضا بنيويا يحكم جدلية العمل الوطني في هذه الأيام. لان توسيع سلطة السلطة الفلسطينية، قد يؤدي إلى تجاوزات برأي هذه التنظيمات من ناحية، ومن ناحية أخرى هنالك أهمية لتوسيع صلاحيات هذه السلطة لتتحول إلى دولة ذات سيادة في يوم من الأيام. أن الصراخ ضد تجاوزات السلطة الفلسطينية، قد يخلق وهما دوليا أن هنالك دولة استبدادية بالرغم من غياب الدولة ذاتها، ومن هنا فان الرقابة على السلطة الفلسطينية يبقي ناقصا إذا لم يشمل القضية الوطنية أي الرقابة على تفريطها بالسيادة الوطنية. وعلينا كديمقراطيين فلسطينيين أن نتجاوز الإدراك بان الديمقراطية والمواقف الوطنية لا يتناقضان إلى الموقف القائل أن الابتعاد عن السيادة الوطنية. لا يمكن أن يحمل في طياته أي ديمقراطية، فالسلطة التي تمارس سيادتها نحو الداخل فقط لا يمكن أن تكون ديمقراطية.

الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان

(ملاحظات إضافية)

محمود شقيرات*

لعله من المشروع تماما البحث في المستوي الذي وصلت إليه الثقافة الفلسطينية، وما تشتمل عليه من قيم وأفكار واتجاهات ذات صلة بالنظام السياسي الفلسطيني المرتقب، ومدي استعداده لتوفير شروط المشاركة، وممارسة الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان.

غير أن عدم انتظام الدراسات الفلسطينية المتعلقة بهذا الموضوع، إنما يعود لأسباب عديدة، منها الحالة الخاصة التي عاشها الشعب العربي الفلسطيني طوال سنوات التشرد والغربة والنفي والشتات، والافتقار إلى بنية مجتمعية فلسطينية مستقرة مشغولة بهمومها الداخلية، وعناصر تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، ومنها الانهماك، لفترة طويلة من الزمن، في مقارعة المشروع الصهيوني، ومحاولاته طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، عبر التشريد من الوطن أولا، وعبر محاولات التوطين ثانيا. ومنها كذلك الاستمرار في مقارعة الاحتلال وما يتطلبه ذلك من تأكيد للهوية، وبلورة للشخصية الوطنية الفلسطينية.

لكن أي بحث في الثقافة السياسية الفلسطينية، وفي ضمان تحقيق الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان الفلسطيني في ظل كيان فلسطيني محدد، مرهون برؤية المدى الذي وصلت إليه مفاوضات التسوية السياسية، وبفحص إمكانات تجسد هذا الكيان على ارض الواقع، بما يعني توسيع تجربة غزة – أريحا أولا لتشمل كل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، خصوصا، وان ثمة مخاطر عديدة راهنة، تشير إلى احتمالات تحويل خيار غزة –أريحا أولا إلى غزة– أريحا أولا وأخيرا. يعزز مثل هذا الاحتمال، توجه الإسرائيليين للموافقة على إجراء انتخابات شكلية، لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني دون الالتزام بتنفيذ البند الذي نص عليه اتفاق أوسلو الداعي إلى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من مواقع الكثافة السكانية الفلسطينية، بحجة عدم تعريض أمن

---

* عضو المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس تحرير جريدة الطليعة (القدس).

المستوطنات والمستوطنين للخطر، مما يعني بقاء الضفة الغربية تحت الاحتلال. وثمة احتمال آخر، قد تلجأ إليه السلطات الإسرائيلية، انطلاقا من عمليات "حماس" ضد الإسرائيليين، يتمثل في تعريض السلطة الفلسطينية، إلى مزيد من الضغوط الإسرائيلية بحيث يؤدي ذلك إلى إشعال نار فتنة داخلية وصدامات مسلحة فلسطينية-، لا تقتصر على قطاع غزة، وإنما تتعداها إلى الضفة الغربية، مما يعرض أمن المواطنين الفلسطينيين للخطر، ويوصلهم إلى حالة من التذمر والسخط، تدفع أقساما غير قليلة منهم إلى تسريع الخيار الأردني، والي غض النظر عن قيام السلطات الإسرائيلية في وقت لاحق، بالتفاوض مع الأردن لتسليمه -وفق برنامج حزب العمل- مناطق الكثافة الفلسطينية في الضفة الغربية، بعد اقتطاع أقسام واسعة منها، وضمها لإسرائيل.

وإذا كان صحيحا أن الثقافة السياسية الفلسطينية قد خضعت لأكثر من مؤثر إضافي بالمقارنة مع الثقافة السياسية العربية، وبالذات محاولة التأكيد على الخاص الفلسطيني، بعد أن تعرضت تجربة الاندماج الفلسطيني في الأحزاب والحركات السياسية العربية للتراجع، فانه لصحيح كذلك وكما جاء في المخطوطة التي بين أيدينا أن يظل المجتمع الفلسطيني "متأثرا بالجامع الحضاري العربي الأبعد غوراً، بما ينطوي عليه هذا الجامع من مكونات فكرية ثقافية تجاه الممارسة السياسية ".

ولذلك يصبح من الضروري إلقاء الضوء على طبيعة السلطة في التاريخ العربي الإسلامي، وعلي الأسباب التي جعلتها مفتقرة، إلى تقاليد "ديمقراطية"، يمكن الاستناد ليها لمواصلة البناء عليها ولتعميم الممارسة الديمقراطية في الأوضاع العربية والفلسطينية المعاصرة، كما يصبح ضروريا التوقف عند الشورى في التجربة العربية الإسلامية، وأسباب تراجعها في العهود اللاحقة لفترة الخلفاء الراشدين، ثم النظر في مدي افتراقها عن التجربة الديمقراطية المعاصرة، وبالذات في الموقف من أساليب تولي الحاكم للسلطة، ومن الانتخابات، ومن الرعية التي عليها أن تكل أمرها إلى أولى أمرها وان تطيعهم في حدود مقررة بعينها.

ولعله من المناسب، مادمنا نتحدث عن الديمقراطية المعاصرة باعتبارها منجزا أوروبيا في الأساس، أن نشير إلى إخفاق الطبقات الوسطي في البلدان العربية، وبالذات في مصر التي كانت من أوائل البلدان العربية انفتاحا على الغرب الأوروبي، في إنجاز الثورة البرجوازية الديمقراطية، مثلما كان الحال في الغرب واللجوء إلى منطق المصالحة والمساومة مع قوى الإقطاع، وقوي

الاستعمار الأجنبي، للوصول إلى تحالفات وتسويات وسطية لم تسهم في دفع الأمور إلى نهايتها المنطقية، مما جعل التطور الاجتماعي في المنطقة العربية مشوها منقوصا، وجعل الوصول إلى صيغه إصلاح ديني شامل أمرا متعذرا، كما جعل التعايش بين قيم الماضي والحاضر، على ما بينهما من تناقض وتنافر أمرا واقعا، لقد أدى مثل هذا التطور المجزوء، مع عوامل أخرى، إلى إلحاق الهزيمة بتجربة الليبرالية العربية قبل أن تتجذر في التربة العربية، وقبل أن ترسي أسسا راسخة للممارسة الديمقراطية، وحرية الرأي والرأي الآخر .

ولعل ميل القوى والأحزاب الليبرالية العربية التي مارست أدوارا في هذا القطر العربي أو ذاك، إلى اخذ مواقف وسطية مهادنة من الدول الاستعمارية التي كانت تحكم قبضتها على البلدان العربية، قد افقد هذه القوى والأحزاب القدرة على اجتذاب الجماهير العربية نحو مواقفها من الديمقراطية والتعددية السياسية، فقد كان التحكم الاستعماري في مقدرات الشعوب العربية وخيراتها هو الذي يلح اكثر من غيره على مشاعر الناس ويشكل مضمون تصوراتهم عن الحاضر والمستقبل، مما أفسح في المجال لظاهرة الانقلابات العسكرية، التي مثلت رد فعل على هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨، وعلي النكبة الفلسطينية التي أسفرت عن قيام دولة إسرائيل، وتشريد مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني من وطنهم، مثلما كانت رد فعل على عجز القوى السياسية التقليدية، وهشاشة الاستقلال السياسي الذي حازت عليه بعض الأقطار العربية، دون أن يجنبها ذلك استمرار التحكم الأجنبي في مقدرتها .

لقد أدت الشعارات التي تبنتها الثورة المصرية عام ١٩٥٢، تجاه فلسطين والوحدة العربية والطابع الكاريزمي الذي مثلته شخصية القائد الراحل جمال عبد الناصر، إلى لفت انتباه الجماهير الشعبية في الوطن العربي إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه القيادات الراديكالية الشابة في الجيوش العربية، والي الالتفاف من حول الانقلابات العسكرية التي قامت بها هذه القيادات، باعتبارها هي المخرج من الأوضاع السائدة، وهي التي يمكنها تحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال الوطني .

ولقد ترافقت مع هذه الظاهرة، أثناء سنوات المد الثوري ضد الاستعمار وأحلافه، ظاهرة نمو النشاط الحزبي، حيث انطلقت الأحزاب القومية واليسارية والدينية، في العمل بين الناس، محققة نجاحات غير قليلة، كشفت عن جانب منها الانتخابات البرلمانية التي جرت في الأردن

عام١٩٥٦، مبينه مدي توق الناس إلى التغيير، والي الديمقراطية وحرية التعبير، إلا أن هذه التجربة لم تستمر سوي بضعة اشهر، ثم جري الانقضاض عليها ودحرها قبل أن تؤتي ثمارها المرجوة.

غير أن الضربة الكبرى التي لحقت بالنشاط الحزبي العربي، جاءت بعد تجربة الوحدة المصرية السورية، وقيام عبد الناصر بحل الأحزاب، وقيام أجهزة الإعلام المصرية بالعمل على تشويه سمعة الأحزاب، وتنفير الناس منها . ولقد ترافق هذا المسعى، مع المساعي التي قامت بها أقطار عربية أخرى، ومنها الأردن، لمقاومة النشاط الحزبي، وتحريم الأحزاب، ووضع المنتسبين إليها في السجون، وإشاعة أجواء من القمع والملاحقة وتخويف الناس، مما أدى إلى ابتعاد جماهير واسعة عن ساحة العمل السياسي، والي قيام الأنظمة العربية، ذات الطبيعة الاستبدادية القمعية، بتطوير أجهزتها الإعلامية لملء الفراغ الناشئ آنذاك، ولتعبئة الناس ضد الأحزاب، وبالذات الأحزاب الشيوعية التي كانت تتكالب عليها إلى جانب الحملات المضادة المحلية، حملات مضادة أجنبية . وقد صاغت العديد من تلك الأنظمة حملاتها الإعلامية بالاستناد إلى ثقافة سياسية تعلي من شأن الحاكم الفرد، وتعظم إنجازاته إلى ابعد الحدود، وتعتبر أن مهمات مواجهة العدو الخارجي، ممثلا في إسرائيل، تتطلب جبهة داخلية متماسكة، وان أي إخلال بهذه الجبهة يعتبر خدمة للعدو الخارجي، وبالقياس إلى هذا المفهوم الملتبس الفضفاض. فقد جرت مصادرة حرية التعبير، وحرية النشاط الحزبي والسياسي، واعتبرت أية مطالبة بالديمقراطية، "أو بحرية النشاط الحزبي" إخلالا بأمن الجبهة الداخلية، وهو أمر لا يجوز التهاون فيه- من وجهة نظر الأنظمة - أو غض النظر عنه تحت أي ظرف من الظروف.

لقد أدت الانقلابات العسكرية وتدخل الجيوش العربية في الشؤون السياسية، إلى نشر الأفكار المعادية للاستعمار بشكليه القديم والجديد من جهة، والي تكريس مفاهيم التسلط والاستبداد، وإضعاف فرص التطور الديمقراطي، وعزل الناس عن المشاركة في القضايا المتعلقة بالوضع الداخلي للمجتمعات العربية، من جهة أخرى .

وبرغم الظروف المعقدة التي خلقها القمع السلطوي العربي، فقد واصل الفلسطينيون انتماءهم إلى الأحزاب التي ظهرت في الساحات العربية، وبالذات الأحزاب القومية والدينية واليسارية البعيدة عن الانغلاق القطري، غير أن تعقد المسارات العربية وتشابكها، وتحريم

النشاط الحزبي، وانقسام البلدان العربية إلى معسكرين متناحرين، أحدهما أطلق على نفسه صفة "التقدمية"، والآخر أطلقت عليه صفة "الرجعية"، دفع بعض المثقفين الفلسطينيين إلى تلمس الخاص الفلسطيني في مثل هذا الركام الهائل من التعقيدات والتناقضات، مما أدي إلى ولادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) باعتبارها إحدى أدوات هذا الخاص الفلسطيني. فلم تشأ أن تسمي نفسها حزبا كيلا تقع في تناقض مع الأنظمة العربية التي تحرم النشاط الحزبي، و لم تشأ أن تدخل نفسها في التناقضات العربية أو في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، لكي تظفر بحرية الحركة، ولكي تكرس نفسها للعمل من اجل القضية الوطنية الفلسطينية دون غيرها.

لقد انهارت الحركة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٤٨، دون أن تخلف وراءها دروسا تنظيمية يمكن الاستناد إليها في ظروف الشتات اللاحقة، غير أن تجربة "عصبة التحرر الوطني" في فلسطين، التي قامت على أسس نوعية جديدة بالمقارنة مع أحزاب الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، تستحق التنويه، فقد تشكلت قيادة العصبة من المثقفين من أبناء الطبقة الوسطي في المدن، المتحمسين لأفكار العدالة الاجتماعية والتقدم والتنوير، ومن قادة النقابات العمالية المنتمين إلى أصول شعبية كادحة. كما أن البنية التنظيمية للعصبة وأساليب عملها وشعاراتها وبرنامجها السياسي الواقعي آنذاك، الذي كان يأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني، تجعلها متميزة عن بقية الأحزاب ذات القيادات التقليدية في الحركة الوطنية، وهو الأمر الذي يفسر نشوء ثلاثة أحزاب شيوعية في المنطقة، بعد عام ١٩٤٨ بإسهام نشيط من قادة العصبة وكوادرها، وبالاستفادة من توجهاتها السياسية الواقعية التي أثبتت تطورات القضية الفلسطينية صحتها.

ومع ذلك فان ولادة فتح، في ظروف الشتات الفلسطيني، تعتبر إيماءة ذات أهمية بالغة، بتبلور الخاص الفلسطيني، وبإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، مما مهد لظهور منظمة التحرير الفلسطينية التي لعبت دورا أساسيا، وبالذات بعد نكسة عام ١٩٦٧، في دفع جماهير فلسطينية عريضة في الداخل وفي بلدان الشتات إلى ساحات النضال بمختلف اشكاله، وفي بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية وتكريسها من جديد.

غير أن بنية المنظمة، افتقرت منذ أيامها الأولى، إلى أسس تنظيمية وتقاليد تسمح بالممارسة

الديمقراطية على النحو المطلوب . ويبدو أن مثل هذا الأمر نابع من ظروف الشتات الفلسطيني، ومن تأثيرات المحيط العربي الذي تخلقت من خلاله منظمة التحرير، ومع ذلك فقد اتفقت الفصائل الفلسطينية المنضوية في إطار المنظمة على صيغة للتعايش فيما بينها، تجعل الاقتتال الفلسطيني محرما، وتجعل صيغة "ديمقراطية غابة البنادق" التي تحدث عنها القادة الفلسطينيون كثيرا، وبالذات أيام بيروت، تكتسب معناها حيث أن الفلسطينيين نادرا ما حسموا خلافاتهم فيما بينهم بالاقتتال. بل أن هذا النوع من الممارسة الديمقراطية قد مكن المخيمات الفلسطينية في بعض بلدان الشتات من التمرد على ظروف الاضطهاد والإذلال التي كانت مفروضة عليها لعدة سنوات . واسهم في ولادة ونشوء منظمات فلسطينية كثيرة، بعضها من نتاج عوامل فلسطينية داخلية، وبعضها الآخر من نتاج التدخلات العربية في الشأن الفلسطيني .

أن أساليب الحكم الفردي التي شهدتها الساحة العربية ليست بعيدة عن نمط إدارة الشؤون السياسية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . كما أن اعتماد بعض الأنظمة العربية، وبالذات "التقدمية" منها، على جبهة وطنية يقودها الحزب الحاكم ويحل محلها في تصريف غالبية الشؤون العامة، ليس بعيدا كذلك عن صيغة العمل الجبهوي في منظمة التحرير الفلسطينية، بل أن هذا العمل الجبهوي الفلسطيني يتكرر على مثال شبيهه في الساحة العربية، مع بعض الاختلاف الطفيف في الشكل وليس في المضمون .

كذلك، فقد الحق نظام الكوتا ضررا كبيرا بالثقافة السياسية الفلسطينية، وجمد إمكانيات تطورها نحو آفاق ارحب، بسبب تقاسم المواقع القيادية في منظمة التحرير وفي المنظمات الشعبية بين مختلف الفصائل الفلسطينية، بغض النظر عن ضآلة الوزن الفعلي لبعض هذه الفصائل. وتحولت المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية وبالذات تلك الموجودة في الأرض المحتلة، نتيجة ذلك، إلى مجرد هياكل وواجهات تفتقر إلى تأييد الهيئات العامة لها، كما تفتقر إلى تأييد المستقلين الذين لم يعد لهم دور ملموس في ظل نظام الكوتا، مما دفعهم إلى الابتعاد عن ميادين النشاط السياسي والنقابي والجماهيرى بمختلف أشكالها، وهو الأمر الذي تبدي بوضوح منذ دخول الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة مرحلتها الثانية.

لقد تميزت الانتفاضة في سنواتها الأولى بالطابع الشعبي الديمقراطي، وانتظمت في صفوفها، عبر اللجان الشعبية وغيرها من الأطر، أعداد غفيرة، من العمال والفلاحين والطلبة والشباب

والنساء وقدمت الدليل على ما تختزنه الجماهير الشعبية في داخلها من توق للممارسة الديمقراطية، ومن قدرة على إبداع أشكال نضالية متنوعة، وعلي الاستفادة مما يزخر به التراث الشعبي الفلسطيني من مظاهر للتكاتف الاجتماعي والتعاون . وتجلت بوضوح مظاهر التمرد على كل ما في البنية الاجتماعية الفلسطينية من تخلف، ومن سيطرة للنظام الأبوي، وما يشتمل عليه من مواصفات بطريركية، تكبل المرأة وتبقيها أسيرة لوضعها الدوني، وتمنع الشباب من المبادرة وحرية الاختيار وانتزاع القرار . وبدا لفترة من الوقت، أن بنية اجتماعية جديدة، ذات مواصفات عصرية في طريقها إلى التخلق من أحشاء المجتمع القديم، الذي أسهمت سنوات الاحتلال الطويلة في تكريسه، وإنعاش بناياته المتمثلة أساساً في الأسرة الممتدة، والعشيرة.

غير أن الانتفاضة لم تستمر على النسق الذي ابتدأت به، و لم تستطع تحت وطأة الأخطاء الكثيرة التي رافقتها وأحاطت بها، المحافظة على عناصر التجديد الوليدة، مما أدى إلى قمعها وتبديدها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكتابات التي تناولت الانتفاضة، أسهبت في تعداد التحولات الاجتماعية التي نتجت عنها، وذلك، لان هذه التحولات، لم تستطع الصمود والاستمرار، تحت وطأة الأخطاء، دون أن يلغي ذلك، إمكانية بقاء الرغبة في التغيير، كامنة في أعماق الناس، متحفزة للظهور من جديد إذا ما تهيأت لها فرص جديدة لذلك.

ودون أن ننتقص من مآثر الانتفاضة التي أدخلت القضية الوطنية للشعب الفلسطيني إلى كل بيت في العالم . أعادت طرحها بقوة، باعتبارها قضية شعب يناضل من اجل تحرره وانتزاع حقه في تقرير المصير وبناء دولته الوطنية المستقلة .

ودون أن نتجاهل انعكاس الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي، من عدة اوجه، وتأثيرها المتواصل الذي أدى إلى عدم تجاهل الشعب الفلسطيني وقيادته، لدي طرح مشاريع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، مما أدى في نهاية المطاف، إلى تعاطي حكام إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية والي الاعتراف بها .

ومع ذلك، فقد ارتكبت في ظل الانتفاضة أخطاء غير قليلة، أدت من ضمن ما أدت إليه، إلى انتكاسات وتراجعات، والي نتائج سلبية في هذا الجانب من جوانب حياة المجتمع الفلسطيني أو ذاك.

من هذه الأخطاء، تنامي شريحة قيادية بيروقراطية، لم تحسن التصرف في أموال دعم

الانتفاضة، و لم تترك للجماهير الشعبية، صاحبة الانتفاضة، فرصة لتطوير مبادراتها، ولتعميق الطابع الديمقراطي للانتفاضة، فقد راحت هذه الشريحة القيادية البيروقراطية تتعامل مع الجماهير بشكل إداري فوقي، عبر الأساليب الاوامرية التي عطلت مبادرات الناس، وافرغت المؤسسات الجماهيرية من مضامينها النضالية وأخذت تلزم الجماهير دون اخذ رأيها أو استشارتها، بتنفيذ قرارات غير مقنعة مصنوعة في مكاتب هذه الشريحة أو مرسلة من القيادة الفلسطينية في الخارج عبر أجهزة الفاكس أو على الهاتف. وقد اقترن هذا النشاط البيروقراطي مع ظاهرة تنامي الفئوية والعصبوية التنظيمية في الأرض المحتلة . بحيث باتت غالبية الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، تسعي إلى تعظيم دورها في النضال الوطني على حساب بعضها بعضا، والي العمل بأساليب ضيقة للسيطرة على اللجان والمؤسسات التي أبدعتها الانتفاضة، مما أضعف هذه الأخيرة، وجعلها نهبا للتنافس غير المبدئي، وللصراعات التي كانت تندلع في كثير من الأحيان بين القوى والفصائل.

وشاعت في السنوات الأخيرة للانتفاضة ظواهر غير صحية أخرى، منها تحول الغالبية العظمي من الفصائل والقوى السياسية، تحت تأثير عدم تأصيل عنصر الوعي في عقول الشباب، إلى عشائر سياسية يتنادي أعضاؤها إلى نصرة بعضهم بعضا، دون تحكيم للعقل، لدي ظهور أية خلافات، مهما كانت بسيطة، مع أعضاء فصيل فلسطيني آخر أو قوة سياسية فلسطينية أخرى. وقد حدثت تجاوزات كثيرة في هذا المجال، شجعت عليها ظاهرة التلثم، التي استغلها كثيرون لا صلة لهم بالانتفاضة، وارتكبوا تحت ستارها الكثير من السرقات والجرائم، فلم يتخذ قادة الانتفاضة العبرة من ذلك، بل اخذ ملثمو الانتفاضة، وتحت شعار ما يسمي بالشرعية الثورية، يتجاوزن الأعراف، وابسط الحقوق الدستورية، أثناء قيامهم بمهامهم النضالية، وأثناء تعقبهم لنشاط العملاء، والمتعاونين مع السلطات الإسرائيلية المحتلة، مما أودى بحياة الكثيرين من الأبرياء، بسبب الشبهة الباطلة أو الوشاية الكاذبة، حيث تمت تصفيتهم جسديا بتهمة العمالة للاحتلال.

وإذا كان الاحتلال لم يمس البني الاجتماعية المختلفة في المجتمع الفلسطيني، لتكريس التخلف فيه، فان الحاجة إلى الأمن الشخصي المفقود في ظل الاحتلال، قد تفاقمت بعد شيوع ظاهرة التلثم، واستغلالها من جانب عناصر مشبوهة منحرفة، مما أدى إلى انتعاش النزعة العشائرية في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعلان الولاء لها من جديد، بسبب كونها الوسيلة الوحيدة الممكنة في الظروف الراهنة لحماية أفراد العشيرة من تطاولات المنفلتين أو غيرهم من مسببي القلاقل والفوضى والاضطرابات .

وللوهلة الأولى، يبدو مثل هذا الانتعاش، بالنظر إلى وظائف الحماية التي تضطلع بها العشيرة، وكأنه يجري في سياق طبيعي، غير أن نظرة متفحصة إلى حالة الاحتقان والتباغض والعداء والصراعات الداخلية التي تعيشها القرى والمدن والمخيمات في الأرض المحتلة، والتي تزيدها عوامل القهر والكبت والاضطهاد والقمع الاحتلالي تفاقما، تبين عمق المأزق الذي يعيشه الآن المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

لقد أسهمت البيروسترويكا السوفيتية - رغم ما انطوت عليه من أخطاء فادحة والتباسات-، في لفت انتباه بعض الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية إلى ضرورة تجديد أطرها التنظيمية، بما يسمح بإتاحة المزيد من الديمقراطية وجدل الآراء، إلا أن حجم ما أنجز على هذا الصعيد ظل محدودا، بالنظر إلى تعقيدات الوضع الفلسطيني، والافتقار إلى تقاليد ديمقراطية راسخة.

غير أن الانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفيتي وأنظمة أوروبا الشرقية التي كانت تقودها الأحزاب الشيوعية، قد أشار بوضوح إلى فداحة النزعة الشمولية في الحكم، وخطر وتفشي البيروقراطية في المواقع القيادية للحكومات والأحزاب والمنظمات. وفي ضوء ذلك، وانطلاقا من التجربة الخاصة للشعب الفلسطيني وبالذات بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية معترك المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، جرت مطالبات عديدة، بوسائل مختلفة، تقدمت بها أحزاب وفصائل وشخصيات فلسطينية مستقلة لقيادة المنظمة، لإصلاح البنية التنظيمية لمنظمة التحرير، بما يسمح بجماعية القيادة، وبقدر اكبر من الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار . غير أن الأمور بقيت على حالها، رغم الوعود المتكررة، التي لم تنفذ، والتي كانت تتلوها مطالبات متكررة، لا تفلح في انتزاع أي مواقف في الاتجاه الصحيح. بحيث يمكن اعتبار اتفاق القاهرة الذي تم إبرامه بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكام إسرائيل في ١٩٩٤/٥/٤، وما اشتمل عليه من ثغرات خطيرة وإجحاف بحق الشعب الفلسطيني، وخضوع لمتطلبات الأمن الإسرائيلي وللترجمة الإسرائيلية لاتفاق أوسلو مؤشرا على حالة خطيرة تجتازها منظمة التحرير الفلسطينية،

تهدد أن لم يجر تداركها بسرعة وقبل فوات الأوان، باندحار المنظمة وتفككها وانتهاء دورها. خصوصا ونحن نشاهد ومنذ اشهر طويلة تعطيل كل مؤسساتها بدءا من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وانتهاء بالمجلس الوطني، والاكتفاء بدلا من ذلك بالتعاطي مع الوضع الفلسطيني المعقد من خلال مجلس السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي في غزة وأريحا، الذي يسهم بدوره في تحويل الكثيرين من المناضلين الأكفاء إلى مجرد موظفين في جسم الجهاز البيروقراطي الذي يجري تضخيمه بسرعة ودون حساب، كما يقوم، أو تقوم بعض أطرافه، وعلي نحو مثير للقلق، بإنشاء العديد من الأجهزة الأمنية وتوسيع صلاحياتها لتشمل قضايا ليست من اختصاصها، وبالتغاضي عن ممارسات غير ديمقراطية ترتكبها بعض هذه الأجهزة، علاوة على تدخلات محددة قامت بها السلطة بالمساس بحرية التعبير عن الرأي مما آثار الكثير من علامات الاستفهام والتساؤل حول مسلك السلطة الفلسطينية على المدى الأبعد تجاه الرأي الآخر ومدي استعدادها لتشجيعه والمحافظة عليه ولكي نحيط بجوانب أخرى من الصورة، فمن المناسب التذكير بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد تعرضت منذ نشأتها لضغوط متصلة، سياسية وعسكرية، من بعض الأنظمة العربية، ومن حكام إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقد خاضت معارك كثيرة دفاعا عن وجودها، الأمر الذي قد يفسر بعض مظاهر الالتباس والضعف والقصور في أدائها، وفي اضطلاعها بمسئولياتها. غير أن تدفق الأموال عليها قبل حرب الخليج الثانية، قد اسهم في تكثير أجهزتها ومكاتبها، مما ولد لديها شريحة بيروقراطية بطيئة الحركة، كثيرة المتطلبات، الأمر الذي اخذ يثقل كاهل المنظمة بعد توقف الأموال عنها غداة الحرب، بسبب موقفها الذي فسر بموالاته للعراق، فاذا اخذنا حاجة المنظمة إلى المال، والي ارض ثابتة تقف عليها، بعد ان أخذت رقعة الأرض العربية تضيق هي الأخرى في وجهها، تبينت لنا بعض أسباب تجاوب قيادة المنظمة مع الضغوط العربية الأمريكية عليها للموافقة على شروط مجحفة سبقت مؤتمر مدريد ورافقته ثم أعقبته في أوسلو والقاهرة، واستمرت بعد ذلك .

لقد كان بوسع قيادة منظمة التحرير، أن تقف على نحو افضل في وجه الضغوط، لو أنها غيرت من أساليب عملها، ولو أنها عالجت تضخم بنيتها البيروقراطية بأسلوب مختلف لا يخضع لاعتبارات الجهاز البيروقراطي ومصالحه، ولو أنها تعاملت مع الانتفاضة على نحو صحيح، يضمن تطورها وارتقاء أساليبها النضالية، بحيث تستمد المنظمة، قدرتها على التفاوض، وعلي

التعاطي مع كل مشاريع التسوية، من خلال استنادها إلى الانتفاضة وجماهيرها.

غير أن شيئا من هذا لم يحدث، فاضطرت قيادة المنظمة، أمام مجموعة من العوامل الضاغطة، وأمام حاجتها إلى التعجيل في تنفيذ اتفاق أوسلو، إلى الموافقة على اتفاق القاهرة الذي يكبل أيدي السلطة الفلسطينية بالكثير من الشروط المجحفة، ويتيح لحكام إسرائيل فرصة التطلع إلى تحويل هذه السلطة إلى أداة قمع ضد المعارضة الفلسطينية، كلما حدث ما يعكر صفو الأمن الإسرائيلي. ولقد دللت الأحداث بعد العمليات المسلحة التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وما أسفرت عنه من تعليق لمفاوضات القاهرة حول الانتخابات الفلسطينية، ثم استئنافها، وإغلاق قطاع غزة والضفة الغربية، ومنع دخول المواطنين الفلسطينيين فيهما إلى إسرائيل، وتوجيه تهديدات شديدة اللهجة للسلطة الفلسطينية، وقياس التقدم في المفاوضات معها بمدي قدرتها على ضبط الأمن في مناطق الحكم الذاتي وخارجها، لقد دللت هذه الأحداث وما تلاها من ردود فعل إسرائيلية، على المأزق الذي شكله اتفاق القاهرة للسلطة الفلسطينية، وعلي احتمالات تنصل حكام إسرائيل من التوصل إلى أية اتفاقات جديدة مع هذه السلطة، لجهة توسيع سلطة الحكم الذاتي وإجراء انتخابات ديمقراطية، لمجلس يريده المفاوضون الفلسطينيون بصلاحيات تنفيذية تشريعية، ويريده حكام إسرائيل بصلاحيات تنفيذية، وبعض صلاحيات تشريعية مرتبطة بموافقتهم أو عدم موافقتهم عليها .

وفي حين يسعى المفاوضون الفلسطينيون إلى بحث مسألة إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي من مواقع الكثافة السكانية الفلسطينية، وتنفيذها قبل الشروع في الانتخابات، يحاول حكام إسرائيل التملص من تنفيذ إعادة الانتشار بحجة الحرص على أمن المستوطنين والمستوطنات، بما يعني بقاء الاحتلال، ونسف أية مصداقية للانتخابات التي سوف تجري تحت حراب قوات الاحتلال.

إن نزوع بعض القوى المعتدلة في إسرائيل إلى إيجاد كينونة فلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، بقدر من الممارسة الديمقراطية، يتضاءل أمام ضغوط اليمين الإسرائيلي، على رابين للتشدد مع السوريين فيما يتعلق بالانسحاب من هضبة الجولان، إلا أن الشروط السورية المتشددة، تجعل رابين بدوره يحول ضغوطه في اتجاه السلطة الفلسطينية في شكل تشدد حول مستقبل بقية المناطق الفلسطينية المحتلة ومنها القدس، لإرضاء اليمين الإسرائيلي، ولخلق

حالة من التوازن في المجتمع الإسرائيلي، تجعل حزب العمل قادرا على الفوز في الانتخابات القادمة، خصوصا بعد النجاحات التي حققها في المفاوضات مع الأردن، وبعد الدخول في عمليات تطبيع مع عدد من الأقطار العربية .

ولعل اخطر ما يتهدد التجربة الفلسطينية الراهنة، هو محاولة حكام إسرائيل جر السلطة الفلسطينية لتعقب حركة حماس ووضع حد لنشاطاتها المسلحة ضد الاحتلال، مما قد يعني، مع انتشار الأسلحة بين أيدي الناس، ومع ازدهار النزعة العشائرية في مجتمع الضفة والقطاع، ومع تأصل العصبوية التنظيمية في التنظيمات الفلسطينية عموما، أشغال الفلسطينيين، وبالذات في قطاع غزة، في أتون اقتتال فلسطيني – فلسطيني، قد يأخذ أبعادا متشابكة، ويسهم في تشتيت الشعب الفلسطيني وتبديد تضحياته من جديد، بحيث لا تتحقق أية كيانية فلسطينية قابلة لأي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية المأمولة، وهو ما ينبغي أن تتنبه له السلطة الفلسطينية نفسها، وحماس وبقية فصائل المعارضة، وكل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وتجمعاته السكانية لقطع الطريق على مثل هذا الاحتمال المدمر، وللسير قدما على طريق دحر الاحتلال، وانتزاع حق تقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة ذات النظام الديمقراطي.

ست ملاحظات
حول التحليل والمعلومات

عبد القادر ياسين*

نحن أمام دراسة علمية جادة وشجاعة عن " الثقافة السياسية الفلسطينية : الديمقراطية وحقوق الإنسان". ومخزون الحركتين السياسية والثقافية الفلسطينية في هذا المجال أقل من أن يذكر. وقد اندفع موقع هذه القضية، بعد أن تم وضع اتفاق أوسلو/ واشنطن / القاهرة موضع التطبيق، منذ قرابة ستة أشهر .

علي أن هذا لا يمنع من تقديم بضع ملاحظات، في المنهج والمعلومات، على حد سواء .

في المنهج :

(١) يقول السيد محمد خالد : " يتوقف تفعيل الأبنية الديمقراطية من عدمه، على مدى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية " .

برأيي، أنه رغم أهمية الثقافة هنا، إلا إنها ليست عاملاً رئيسياً وحيداً، بل يسبقها في التأثير ويفوقها : المجتمع المنتج، والميراث الديمقراطي، المكتوب والممارس .

(٢) يتحدث الباحث عن المؤثرات التي خضعت لها الثقافة السياسية مضافة إلى المؤثرات التي تعرض لها ما تبقي من أجزاء الوطن العربي، يحصرها في : تأثير الصراع العربي الصهيوني المديد، ومحاولته الفكاك من الحصار في مواقع الشتات، والعمل على إثبات الوجود القومي المستقل داخل فلسطين المحتلة .

وفي اعتقادي أن ثمة مؤثرات أخرى لا تقل أهمية، مثل :

---

* مؤرخ وكاتب سياسي فلسطيني، وعضو أمانة سر اللجنة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الثقافة الوطنية (دمشق)

أ- ضعف وتشوه اقتصادي واجتماعي فلسطيني - يفوق نظيرة في الأقطار العربية، عدا غلبة البرجوازية الأشد طفيلية، في مجالات راس المال المالي، والمقاولات، على ماعداها من المجالات المنتجة.

ب- تبعثر الشعب الفلسطيني في أركان الأرض الأربعة .

جـ- تباين التكوينات الطبقية الاجتماعية الفلسطينية في مناطق الشتات والمناطق المحتلة الثلاث (الضفة، القطاع، وفلسطين المحتلة ١٩٤٨).

د- غياب المَثَلْ الديمقراطي العربي، عدا المثَل الإسرائيلي.

هـ- تحدر قادة م.ت.ف. - متنفذين وغير متنفذين - من أحزاب سياسية غير ديمقراطية.

و- نشأة هذه القيادة في مجتمعات ومؤسسات تعليمية تفتقر إلى الديمقراطية .

ز- رواج تاريخي لمقولة إن الديمقراطية تعكس فرقة، تفيد العدو .

ح- انتصاب عقبات عصيبة، حالت دون انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان)، منذ تأسست م.ت.ف. عام ١٩٦٤ وحتى اليوم .

ط- عجز النشاط السياسي الفلسطيني المعاصر (١٩٦٤-١٩٩٤) عن مراكمة ممارسات ديمقراطية ذات شأن، بل العكس هو الذي تم .

ظ- اكتفاء المعارضة باتهام " المتنفذين في قيادة المنظمة " بالنزوع الاستبدادي، يطرح سؤالاً مشروعاً : " من الذي جعلهم متنفذين ؟ وما دور كل منكم في هذا الصدد ؟"

ي- تضخم ترسانة تشريعات عرفية واستثنائية، زمن الحكم العثماني، والانتداب، والإدارة العسكرية المصرية في قطاع غزة، والحكم الأردني للضفة، ناهيك عن أكثر من آلفي أمر عسكري شديدة التعسف، أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى اليوم .

(٣) لم تقتصر عضوية المجلس الوطني الفلسطيني على الفصائل الفلسطينية " ومستقليها"، إلا منذ الدورة الرابعة لهذا المجلس، صيف ١٩٦٨، حين انتقلت المنظمة برمتها، عشية انعقاد هذه الدورة، من أيدي المستقلين إلى أيدي الفصائل، بفعل عوامل عديدة. فتحكمت الأخيرة في تحديد أسماء أعضاء المجلس الوطني، نظرياً، وان بقيت هذه العملية، واقعياً، في يد السيد ياسر

عرفات، شخصياً.

غداة، الدورة الثانية للمجلس الوطني (١٩٦٥)، كتب أحد أهم أعضائه (برهان الدجاني)، مؤكداً بأن الغالبية العظمي من أعضائه جاءت بتزكية من أجهزة أمن القطر العربي الذي يستضيف العضو المعني. وظلت الدورات المبكرة للمجلس الوطني على هذا النحو، فيما لم يبد الشقيري-رحمه الله - انزعاجه، ربما لأنه كان يرى، أن الأهم، هو تثبيت أركان منظمة التحرير، مع تقديم ترضيات للأنظمة العربية، وأجهزتها الأمنية، فضلاً عن أن تدخل هذه الأجهزة من شأنه أن يوفر توازناً داخل المجلس، يشله لصالح فردية الشقيرى المعروفة. و لم يكن أول رئيس للمنظمة يقاتل بشراسة إلا ضد الأحزاب والحزبيين، ليس فقط بسبب تربيته خارج نطاق الأحزاب، وعدائه الموروث لها، بل أساساً لأنها تمثل البديل الذي يهدد موقعة في المنظمة، وهو ما لم يحدث من مرشحي الأمن .

لقد تجلى عداء الشقيرى للديمقراطية، حين تدخل في انتخابات التنظيم الشعبي (١٩٦٦)، ولما لم تأت النتيجة وفق رغباته، بل حملت معارضين معلنين له إلى مواقع قيادية في هذا التنظيم، عمد الشقيرى إلى إصدار قرار إداري تعسفي، ألحق بموجبه التنظيم الشعبي بمكتب منظمة التحرير في الإقليم نفسه . وهكذا قتل هذا التنظيم الشعبي في المهد .

(٤) لم يشر الكاتب إلى مصادرة المتنفذين في م.ت.ف. مؤسسات المجتمع المدني، وإخضاعها لرغبات هذه القيادات.

في المعلومات :

١) يقول صاحب الورقة إنه "لم تجر في عهد الانتداب أية انتخابات عامة، لا صحيحة ولامزورة".فيما يذكر الفلسطينيون المخضرمون بأن الانتداب دأب على تنظيم انتخابات بلدية في سائر المدن الفلسطينية، وبسبب من غياب المؤسسات التمثيلية -وبخاصة البرلمان - فقد اكتسبت هذه البلديات صفة سياسية زائدة، واشتد الصراع حولها بين القوى السياسية الفلسطينية، وهي انتخابات عامة، على كل حال.

٢) يرى الباحث بأن الملك حسين اضطر إلى تعيين " أبرز المنتخبين فلسطينياً رئيساً للحكومة (سليمان النابلسي) ". فيما لم يكن النابلسي فلسطينياً، بل شرق أردني، كما أن أحداً لم ينتقيه، بل حملته الأغلبية البرلمانية . التي حاز عليها تحالف القوى التقدمية في انتخابات فريق ١٩٥٦ البرلمانية . وقد ضرُبت هذه التجربة، ربيع العام التالي، وليس في العام ذاته .

٣) في الصفحة نفسها أن أول مجلس تشريعي في القطاع جاء سنة ١٩٦٢ . والحقيقة أن الإدارة المصرية عينت أعضاء أول مجلس تشريعي، ربيع سنة ١٩٥٨.

المستقبل :

مع إقامة سلطة الحكم الذاتي، توفرت جملة من العوامل التي تجعل من الديمقراطية ممكنة، في مقدمتها:

١- تسقط ذريعة " استفادة العدو من الفرقة التي تظهرها الديمقراطية "، بعد أن أسقطت القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الصهيونية وكيانها من خانة العدو .

٢- تتواري "الثورة"، التي زعموا بان غياب الديمقراطية تم لصالحها .

٣- يتطلب الانفتاح الاقتصادي المنتظر في أراضي الحكم الذاتي انفتاحا سياسياً موازياً .

٤- ترغب سلطة الحكم الذاتي في الإطلاع على ما يدور في أذهان معارضيها، تجنباً للمفاجآت .

٥- كما تتطلع إلى استدراج المعارضة السرية إلى اللعبة الديمقراطية .

بيد أن ثمة كوابح في هذا الصدد، مثل :

♦ هشاشة البنية الاقتصادية الاجتماعية، وعدم تبلور الطبقات الاجتماعية، وضعف تمايزها عن بعضها البعض، واتساع الشرائح الرثة داخل هذه الطبقات .

♦ اعتماد مناطق الحكم الذاتي على المعونات المالية، مما يُفقد التحديث الاجتماعي شرطه الضروري، عدا عن أنه يُغرق المجتمع في قيم الاستهلاك الترفي السفيه، والشرائح الطفيلية، الشديدة النفور من الديمقراطية.

♦ الافتقار إلى المؤسسات الضرورية لإنتاج الديمقراطية الأمر الـذي يعـززه الإلحـاق الكـامل بالعدو الإسرائيلي، في شتى المجالات .

♦ إحساس سلطة الحكم الذاتـي باسـتفحال أزمتهـا، الاقتصاديـة والسياسـية، سـيدفعها إلى تشديد قبضتها على الشعب، في محاولة لضبطه، وإجهاض عوامل التغيير، أولاً بأول .

العمـــل

إزاء هذا التوازن الحرج بين عوامل إمكانيـة توفـر الديمقراطيـة وبـين الكوابـح المتوقعـة، فـإن الأمل معقـود علـى الإنسـان، بفكـره، وكفاحـه، كـي يوفـر تنميـة مسـتقلة، ويعطـي الأولويـة للديمقراطية، في التبشير، والتثقيف، والكفاح، ويُغني الأساس المعرفي للديمقراطية، مع العمـل مـن أجل إحلال الحوار محل القطيعة بين قوى التغيير عمومـاً، والقـوى الديمقراطيـة بشـكل خـاص، والسعي الحثيث لتوثيق كل مكسب ديمقراطي، ومحاربة التفكير الانقلابـي والانشـقاقي، وإيـلاء اهتمام خاص لتعميم الديمقراطية داخل كـل حـزب فلسـطيني، وفي علاقـة هـذه الأحـزاب مـع بعضها البعض، وفي تعاملها مع الشعب .

إن شعباً قدم كل هذه التضحيات، على مدى عدة عقود من السنين، لـن يسـلَم، بسـهولة، ولن يخضع للاستبداد المحلي، بعد أن ضحـى بالغـالي والنفيـس في سـبيل التخلـص مـن اسـتبداد المحتل.

وبعد،

فإن مثل هذه الملاحظات لا تقلل من القيمة الفكرية والسياسية لهذه الدراسة القيمـة . والله من وراء القصد.

حل ديمقراطي لقضية فلسطين

د. احمد صدقي الدجاني*

استهل حديثي بتحية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، متمنياً له التوفيق في أداء رسالته، ومحيياً اهتمامه بهذا الموضوع، وشاكرا له كريم دعوته . كما أحيي الباحث . على الجهد الذي بذله في أعداد ورقته المثيرة للتفكير. وأحيي الأخوة المعقبين على أوراقهم القيمة التي أضافت وأغنت. وأشيد بدور أهل القلم في مصر العربية في معالجة قضايا امتنا وأعرب عن السعادة بلقاء هذا الجمع منهم من الأخوة المناقشين متطلعاً لسماعهم .

يحكم تعقيبي كوني من مدرسة تؤثر الانطلاق في التعقيب من "الموضوع" مستنيرة "بالورقة البحثية"، و"بالتعقيبات" التي سبقت. وأختار نقاطاً محدودة اطرحها في حدود الوقت المحدد.

أولاً – في مفهوم الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد ألح على التساؤل حول مدلول كلمة "الفلسطينية " في هذه المرحلة، هل هو كما كان قبل انعقاد مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ أم تغير؟ وذلك بغية وضوح ساحة البحث. ووجدت أن المدلول هو هو ينطلق من قضية فلسطين بكامل أجزائها الأربعة، حتى بعد أن عمدت عملية التسوية الجارية إلى تقسيمها لهذه الأجزاء وركزت على جزء غزة- أريحا والضفة بعامة، والتفت على الأجزاء الثلاثة الأخرى، وهي القدس، وأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وأهلنا خارج وطنهم الذين يعتبرون، حق العودة إليه في مقدمة حقوقهم الثابتة غير القابلة للتصرف . وهكذا فمجال البحث يشمل أبناء الشعب العربي الفلسطيني أينما كانوا في فلسطين المحتلة وخارجها، ونحمد للباحث أنه اعتمد هذا المدلول في بحثه، فعرض لساحة للحكم الذاتي وللساحات الثلاث الأخرى .

تداعى في خاطري وأنا اقرأ ما جاء في البحث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في نطاق الثقافة السياسية، ثم ما جاء في التعقيبات، تساؤل آخر يجري طرحه في أوساط مثقفينا بين حين وآخر حول تمثل عامة الناس في الشعب العربي الفلسطيني وشعوبنا العربية بعامة لمفهومي

---

* رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم بمنظمة التحرير الفلسطينية

الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووجدت أنني على يقين من هذا التمثل، بعد أن زادني النظر في أوضاعنا اقتناعا بذلك، وإن جاء التعبير عنه بأسلوب مختلف عن أسلوب الخاصة . وتذكرت شريطا سينمائيا شاهدته في الستينات لفرانك سيناترا وشيرلي ماكلين يقارن بين أسلوب العامة وأسلوب الخاصة في التعامل مع العمل الأدبي . فالعامة تدرك بعمق المفهومين من خلال معاناتها وتميز بدقة بين من يحترمها ومن يخاصمهما وينتهكهما، وهي على استعداد للنضال من اجلهما ومتابعة هذا النضال .

أن للشعب العربي الفلسطيني اليوم ثقافته السياسية، كما كان الشأن في مراحل تاريخه المتعاقبة . وهي في واقعها الحاضر نتاج ممارسته التاريخية. وحين نتشوف مستقبلها في موضوع هذه المناظرة، فإن من الضروري أن نحلل هذا الواقع وأن نستحضر عصارة الممارسة التاريخية وأن ننظر في العوامل التي تؤثر عليها في هذه المرحلة داخلية كانت أو خارجية . ونحمد للباحث انه عني بالنظر في كل هذه الأبعاد.

ثانياً : في تراث ثقافتنا السياسية :

قراءة هذا التراث تجعلنا اكثر فهما لحاضر ثقافتنا السياسية . وحاجتنا ماسة لقراءة صحيحة عميقة في ظل انتشار أحكام عملية تفتقر إلى العلمية والموضوعية. ونحمد للباحث انه القى أضواءً على هذا التراث في القرن الأخير من خلال تتبع خبرة العمل البرلماني، والفلسطينيون بين التعددية والوحدة الوطنية، والبنية الاجتماعية والاقتصادية والتطور القيادي، والتطور الدستوري ونظم القضاء، وتطور المجتمع المدني واستحضر حديثاً جري مع الراحلة انديرا غاندي في مطلع الثمانينات، سألتها فيه أثناء زيارة رسمية عن تجربة الهند الديمقراطية، فذكرت في معرض جوابها أن هذه التجربة حرصت على تمثل التراث الهندي .

والحق أننا في قراءة تراثنا علينا أن نجمع بين ما فعلت به مراحل تاريخنا المتعاقبة من خبرات سياسية في فترة ما قبل الصدع الذي أصاب حياتنا قبل قرنين، بفعل الغزو الاستعماري الأوروبي، وفي فترة ما بعد الصدع، والفترة الأولى لها أهميتها، وهي حافلة بما يؤكد غنى الثقافة السياسية في حضارتنا العربية الإسلامية التي شارك في تشييدها النصارى والمسلمون من العرب وأقوام أخرى – على صعيدي الشورى وحقوق الإنسان، على غير ما تقول به

مقولة غربية شائعة عن "الاستبداد الشرقي"، وقع في خطأ ترديدها مفكرون غربيون وتلاميذ لهم من قومنا. وهذه الفترة تستحق أن يعني بها أو تسلط عليها أضواء وأن تخصص لها مناظرة. ويكفي أن نشير إلى ما حفلت به آدابنا الشعبية من تمجيد للشورى وحقوق الإنسان، ومنها سيرة الظاهر بيبرس، في هذا المجال.

الفترة الثانية حافلة هي الأخرى بما يؤكد النضال من اجل الديموقراطية وحقوق الإنسان، وتجارب وممارسات على هذين الصعيدين . وقد عرضت الورقة لبعض هذه التجارب والممارسات، ورجعت إلى كتابات تناولتها، وكم تمنيت لو إنها فحصت بعض الأحكام التي انتهت إليها بعض هذه الكتابات، وبخاصة وأن كاتب الورقة في وضع يمكنه من التمحيص على صعيد تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً. فالحكم بأن "الافتقاد إلى البعد الديمقراطي في التعامل السياسي بين القوى المختلفة وداخل كل قوة على حدة يمثل نمطاً لصيقاً بالثقافة الفلسطينية نفسها" بحاجة إلى تمحيص . ومثلها الحديث عن " الإذعان للكبار واحترام الأطر العائلية والإخلاص للرؤساء الروحيين " بحاجة إلى تحديد وتعليل، وكذلك الحكم بأن الحياة السياسية لم تعرف باستثناءات محددة في الزمان والمكان نمط القيادة القانونية العقلانية "

ثالثاً: – في العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية الفلسطينية في هذه المرحلة على صعيدي الديموقراطية وحقوق الإنسان

بعض هذه العوامل خارجي، وبعضها داخلي ونقدم حديث العوامل الخارجية في ظل اتفاقات التسوية التي يتم "إملاؤها" في هذه المرحلة، وأولها "اتفاق أوسلو- واشنطن" قبل عام. وقد رأينا حين زار الرئيس الأمريكي كلينتون المنطقة كيف تحدث في المؤتمر الصحفي بالقاهرة صباح ٩٤/١٠/٢٦ عن أنه مع إجراء انتخابات فلسطينية في غزة أريحا شريطة أخذ أمن إسرائيل في الاعتبار، وكرر ذكر "أمن إسرائيل " في حديثة . كما رأينا كيف أن اسحق رابين عمد إلى تأجيل إجراء هذه الانتخابات والي التصريح بأنه لن يسمح بخوضها لمعارضي الاتفاق .والقارئ لعدد الصيف الماضي (١٩٩٤) من مجلة فورين أفيرز، وفيه ملف عن الفلسطينيين، يلمس مدي قوة العاملين الامريكي والصهيوني فيما ماسيجري في نطاق الحكم الذاتي في غزة واريحا . وسيكون العامل الصهيوني كعهده معادياً للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيدعمه

العامل الامريكي.

العوامل الداخلية لها اهميتها البالغة، سواء فيما سيجري في غزة واريحا أو بين فلسطيني عام ١٩٤٨، أو في أماكن التجمع خارج الوطن، أو في القدس. وهي ستتجلي في صور مختلفة لمقاومة التسلط الصهيوني. ومنها صورة النضال من اجل انتخابات نزيهة في غزة وأريحا وصور أخرى تتصل ببقية اجزاء فلسطين، لكل منها حديثها وسيكون للمؤسسات والقيادات دور مؤثر في هذه العوامل .

التفاعل بين هذين النوعين من العوامل سيصعد من المقاومه بكل اشكالها، وسترفع هذه المقاومة شعار الحل الديمقراطي لقضية فلسطين بديلاً للحل العنصري الذي يتضمن اتفاق اوسلو-واشنطن، وتدعو العالم إلى تأييده مشيرة إلى نجاحه في جنوب افريقيا، ومبرزة المفارقة التاريخية بين ماجري هناك ومايجري على أرض فلسطين. ونحمد للباحث انه عرض في بحثة لهذين النوعيه من العوامل . وقد اكد أن مراقبة الممارسة السياسية داخل الكيان سوف يكون لها القول الفصل في المستقبل .

بقي أن اشير إلى أن الاخوة المعقبين وقد سبقوني في طرح تعقيباتهم اثاروا نقاطاً بالغة الحيوية تستحق حديثاً اخر، واختتم بتحية الباحث وجميع المشاركين والمركز .

المناقشـــــات

أ. نبيل عبد الفتاح: أحي الزميل الباحث محمد خالد على العمل الجاد في ورقته والجهد المبذول فيها . ولدي بعض الملاحظات :

– **الملاحظة الأولى** : تتعلق بالمنهج.. فقد انطلق البحث من منهجية جري فيها استعراض المفاهيم الأساسية التي استهدي بها الباحث .. معتبراً انه يمكن التعرف على الثقافة السياسية في مجتمع معين بمطالعة الخطاب الفكري والسياسي للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والواقع، ان مفهوم الخطاب الفكري، كأداة تحليلية، متستمد من ثورة الالسنيات المعاصرة – وهو في الحقيقة مجرد عنصر يفصح عن جانب سطحي من جوانب الثقافة السياسية السائدة، لانه لايعكس نسق الثقافة السياسية، وإنما يعكس تعبير عن قطاع من قطاعاتها . وقد توقعت أن يجري تطبيق هذا المفهوم في الورقة، لكن الذي غلب على البحث، جانب الرصد التاريخي وبعض الجوانب التحليلية.

– **الملاحظه الثانية:** تتصل بالخطاب السياسي للباحث، الذي اتسم بالصياغات العامة والتمجيدية، لاسيما في مفتتح الورقة

– **الملاحظة الثالثة،** هي ان الباحث استخدم مفهوم المجتمع المدني في الإطار الفلسطيني. وتقديري، أن هذا المفهوم يعد خلافياً ويستخدم في الكتابات العربية على نحو ايديولوجي الطابع. وهو في الحقيقة مفهوم انتج في حقل الفلسفة والعلوم السياسيةوعلم الاجتماع للتعبير عن وضعية بنائية، اجتماعية وفكرية وقيمية ومؤسسية، في المجتمعات الغربية. وأبرز سماتها الانفصال عن الدولة، وميلاد الفرد والمجتمع كبناء اجتماعي والانفصال بين "الوضعي"و" الميتا وضعي" وهذة أمور مازالت بعيدة عن المجتمعات العربية والمجتمع الفلسطيني.

وانطلق الأن لأطرح بعض الاشكاليات على هامش الورقة، **الاشكالية الأولى** : تتعلق بالانقطاع التاريخي، وهشاشة التقاليد السياسية التمثيلية الفلسطينية . فقد ظهر من الورقة البحثية رخاوة التجربة الفلسطينية في مجال بناء التقاليد القانونية والدستورية

والسياسية، لاعتبارات معروفة. وقد فاقم من هذه الوضعية، الانقطاع التاريخي، والتشتت الجغرافي المرتبط بالشتات في المهاجر العربية، والخضوع لثقافة سياسية قمعية، والضغوط السياسية والأمنية التي تعرض لها الفلسطينيون في البلاد العربية . يثير هذا كلة، اشكالية ضعف الخبرات التاريخية وتشوه التجربة، خصوصاً في غياب قاعدة جغرافية تصاغ عليها تجربة شعب كامل هذا فضلا عن القمع الداخلي من البني التقليدية في الأرض الفلسطينية ومن سلطة الاحتلال ومن الأنظمة العسكرية التسلطية العربية. والسؤال هنا، هل يصلح هذا الميراث الثقافي لاقامة نظام للمشاركة السياسية، تقوم عليه مؤسسات قانونية وقضائية وسياسية على النمط الغربي. علما بان هذا النمط وفكرة المؤسسة عموما، يعاني من أزمة مشروعية في الدول العربية التي سبقت اليه .

الإشكالية االثانية: تتصل بنظام القانون العرفي الذي تأسس على نظام المكانة، إن أحد ملامح النظام الدستوري والسياسي الديمقراطي على النمط الغربي، هو قيامة على ميلاد الفرد، والتبلور البنائي للقوى الاجتماعية والسياسية، والنظام القانوني ومبدأ سيادة القانون. وإذا كان نظام التقاليد البطريركية و"النيوبطريركية" هو المهيمن على مسار العلاقات الاجتماعية والقانونية في الاراضي الفلسطينية، فكيف يمكن الحديث عن نظام قانوني وثقافي فلسطيني قادر على تكوين نظام ديمقراطي تعددي ونظام للمشاركة والتمثيل.

كذلك فان نظام المكانة والقانون العرفي العشائري يشكل خطورة اكبر على نظام حقوق الانسان..لأن هذا النظام يقوم على فكرة القانون المكتوب والمساواة ..

الاشكالية الثالثة : هي إشكالية نمط القيادة الفلسطينية فمن المعروف أن حركة الكفاح الوطني الفلسطيني كانت بمفهوم "مايكل بريتشر" في الدائرة البؤرية للصراع العربي الاسرائيلي. وقد خضعت هذه الحركة، بحكم مبدأ السرية، لطبيعة قيادية تعتمد مبدأ الطاعة والخضوع والمركزية. وهذا يتناقض مع خبرات قيادة العمل السياسي في اطار نسق ديموقراطي كما تعرفها الدولة، الامر الذي سوف يفتح ملفا رئيسياً أمام المجتمع الفلسطيني السياسي في وقت غير بعيد.

أ.د. محمد نعمان جلال: ١- أشيد بالجهد الكبير المبذول في الورقة البحثية والتعقيبات.

٢- كنت أود أن أعثر بشكل مركز على أثار كل من التراثين العربي والاسلامي وخبرة النضال ضد الاستعمار في العالم العربي والتطور السياسي الذاتي الفلسطيني على الثقافة السياسية الفلسطينية . وقد وجدت شيئا من ذلك، لكنه متناثر في البحث وفي بعض التعقيبات .

إنني أميل شخصياً إلى النظرة المتفائلة تجاة المستقبل الديمقراطي الفلسطيني.. لكني لا اميل إلى اعتبار تجربة المؤسسات الفلسطينية بأنها شكلية .. فهي في الحقيقي تجربة تستحق الاهتمام وتعد بداية طيبة .. كما انني افضل ان نبدأ من تجربة شكلية على أن لايكون هناك تجربة على الاطلاق. لاسيما وأن التجارب الديمقراطية التي نراها الأن في اوروبا، لم تكن كذلك عند البداية.

٣- ان الديمقراطية تتضمن تداول السلطة، والتعبير عن المصالح المتعارضة ولذلك، لاينبغي ان نخشي من التعارض بين الولاءات القبلية أو الطائفية، كما انني لاأحبذ محاولات القيادة الفلسطينية للقضاء على هذا التعارض. لأن التعبير عن المصالح المختلفة هو السبيل الحقيقي لتطور المجتمع.

٤- أتفق جزئيا مع د. عزمي بشارة، بأن النخب السياسية لم تقم بدورها كما ينبغي، فلسطينيا أو عربياً . المطلوب من النخب أن تتفاعل مع الجماهير، لأن هذا التفاعل يحافظ على المكاسب .. ومن وحي التجربة الغربية نلاحظ ان الجماهير، لاالنخب، هي التي تحافظ على المكاسب الديمقراطية .

٥- من الضروري ان نبلور أثر التاريخيين العربي والاسلامي على الثقافة السياسية الفلسطينية .

٦- أتفق مع د. الدجاني، فيما يتعلق بتأثير العامل الخارجي على التطور السياسي الفلسطيني - هذا العامل ليس جديداً. وأذكر أنني عندما كنت في الأردن، أن فصائل سياسية معنية كانت تنتمي إلى دول معنية وربما كان هذا طبيعيا بحكم وضعية الشتات الفلسطيني بينما قد تقود المرحلة التالية إلى صهر الخلافات .

ويبقي أن أشير إلى تأييدي لمقولة ان الحل الديمقراطي هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية.

د.مصطفي عبد العال:

١- بعد أن أسجل تقديرى للباحث أريد أن استوضح أسباب وأهداف تغيير اسم الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني. وأعتقد أن هذا التوضيح مفيد لمن لايعرفون مثلي.

٢- يجزم الباحث أن مسألة التعددية تهدف إلى خلق قيادة بديلة للمنظمة وهذا امر ينبغي التوقف عنده.. فهل هي حريمة أن يجري استبدال السلطة أي تبديل قيادة المنظمة.

٣- ان التغيير في نمط السلطة العائلية هو ما يصعب حصرة بدقة في السياق الموضوعي لمرحلة مابعد الشتات. واعتقد ان قضية الحفاظ على بعض التقاليد السابقة لانها تؤدي إلى الحفاظ على التراث والهوية هي قضية خطيرة. وذلك رغم تقديرى للتراث ومعرفتي بانه يمنع احيانا انهيار الامم بيد انه في الوقت نفسه، يؤدي إلى إستبعاد آخرين لديهم فعالية حقيقية لمجرد انهم لاينتمون إلى بعض العشائر أو القبائل. وعلي كل حال، هذه القضية تحتاج إلى مناقشة : إذ متي وأين يكون الحفاظ على التراث سبيلاً لحماية الأمة؟ ومتي يكون تخطيه ضروريا لإشراك الفعاليات؟ .

٤- واضح من الورقة أن المندوب السامي البريطاني تسلط في كل قطاعات السلطة، بإستثناء السلطة الدينية، وهنا ربما كان التمايز الديني نقطة إنطلاق لحركة التحرر.. فقد كان من المستحيل على المندوب السامي ان يتسلط على الجانب الديني نتيجة لتميزة. فكيف يمكن الإستفادة من هذه الخاصية، دون الوقوع في مخاطر التطرف، وذلك بدون أن يكون هناك مواجهة أو إدانه بين الاعتقادين الديني والعلماني .

٥- يبدو في الورقة شيء من التعسف في الفصل بين ما هو ثقافي وما هو إجتماعي واقتصادي وسياسي وإقليمي. بمعني اننا لانستطيع تحديد الجوانب الثقافية في الفراغ بعيداً عن التأثيرات الاقليمية، والأوضاع الاقتصادية للكيان الفلسطيني القادم، أو بعيداً عن تداعيات المناخ الاجتماعي للافراد المشاركين في اللعبة السياسية.

٦- أعتقد أن الحديث عن إزدواجية في التعامل السياسي الاسرائيلي حيث الديمقراطية لليهود والقمع للعرب، أمر صحيح تماماً بيد انني اريد أن يدلني أحد عن ديمقراطيات أخرى تعامل مواطنيها كما تعامل الاجانب. فإذا اردنا مهاجمة النموذج الاسرائيلي، ينبغي أن ندين

مجتمعات أخرى شديدة الديمقراطية كالولايات المتحدة، لاتعامل رعاياها كما تعامل الأجانب.

د.محمد السيد سعيد: لدي رغبة في طرح أفكار بديلة غير تلك التي طرحها الدكتور عزمي بشارة. ولست متأكدا من صحة ماسوف أطرحه، لكني أعتقد أن رسالة هذه المناظرة بالتحديد هي تفتيح إمكانيات الاجتهاد، حول المحنة التي تعانيها هذه الأمة، لاسيما الشعب الفلسطيني منها.

انني لست متأكداً من أن الديمقراطية تطرح بمناسبة الدولة.. الديمقراطية مفهوم اعلي من الدولة عمقاً واتساعاً والا لمافهمنا العمليات التاريخية لتكوين الدولة الديمقراطية أو تحول الدولة من ديمقراطية إلى غير ديمقراطية وبالعكس أو حتي إندحار الدولة ودمارها كلية. للنظرية الديمقراطية مستويات للممارسة السياسية، الأول، مستوى القيم، الثاني، مستوى اشتقاق السلطة، الثالث، مستوى ضمانات اعادة انتاج الديمقراطية وفيما يتصل بالقيم، هناك إشكالية حقيقية لان المجتمع الذي لاتنظمة قيم ديمقراطية، قد يكون من وجهة نظر معينة مجتمعا ديمقراطيا، على الأقل بالمعنى الشعبي للكلمة. فعلي سبيل المثال، هل نستطيع أن ننكر على النظام الأمريكي صفة الديمقراطية، قبل تمكين الزنوج من حق المساواة فقط في الستينات من هذا القرن .. قبل ذلك، لم يكن هذا النظام يعترف بحق المساواه، باعتبارها قيمة، لكنه كان ديمقراطيا من زاوية معينه. ومن وجهة نظري الشخصية، لم يكن هذا المجتمع ديمقراطيا، لأن القيم الأساسية للديمقراطية، وعلي رأسها المساواة أمام القانون، لم تكن متجذرة فيه. لكن المجتمع الامريكي كان ديمقراطياً من وجهة نظر أخرى تلك المتصلة بعملية إشتقاق السلطة. ذلك ان النظام الديمقراطي، يعرف من وجهة نظر أليانه باعتباره النظام الذي يقوم على مبدأ سيادة الشعب والمسؤولية والمحاسبة، وإظهار هذه المباديء من خلال الارادة الظاهرة للمواطنين بانتخابات عامة دورية حرة ونزيهة.. ومن خلال حق كل شخص في ترشيح نفسه والمشاركة في إدارة شؤون بلاده.

وبالنسبة لمستوي الضمانات، يثور هنا المثل الامريكي تحديداً، الذي يقوم على إستقلال القضاء والفصل بين السلطات وإستقلالها النسبي.

ولو تناولنا المبدأين الأساسيين في موضوع الديمقراطية وهما المحاسبية وسيادة الشعب، ولو قبلنا بوجهة النظر القائلة بأن القيم هي جزء من تعريف النظام الديمقراطي، لوجدنا بكل بساطه، أن جانبين أساسيين في تعريف مفهوم الديمقراطية هما لصقان بالأمة وثقافتها بأكثر مما هما لصيقان بالدولة ..أن المبدأ الوحيد الذي يتعلق بالدولة، ويرتبط بها قياماً وقعوداً، هو مفهوم ضمانات إعادة إنتاج النظام الديمقراطي، وهذا أمر يتصل بعلاقة أجهزة الدولة ببعضها البعض. أما علاقة الدولة بالمجتمع فيحكمها مبدأ سيادة الشعب، ومفهوم المحاسبية والمسائلة. وكأننا نستطيع أن نتصور التمييز الذي أثارة أرسطو بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل. فقد تكون هناك ديمقراطية دون ان يكون هناك دولة.. بمعني ان يكون هناك مجتمع ديمقراطي دون ان تكون هناك قوة أو دولة كامنة في المجتمع . ودون ان يكون معبراً عنها في مؤسسات معينة هي المؤسسات التي تمارس حق السيادة ووظائفها.. وإذا قبلنا بهذا المعني، أستطيع القول بان صفة الديمقراطية، قد تكون لصيقة بالمجتمع أكثر بكثير مما هي لصيقة بالدولة، وأنها تثور بمناسبة قيام المجتمع وإنهياره، بأكثر مما تثور بمناسبة قيام الدولة وإنهيارها.

هذه النقطة تؤكد أننا بحاجة إلى منهج بديل لرؤية المسألة الديمقراطية في إرتباطها بالدولة، وبالتالي وفي تحليل مداخل التطور الديمقراطي.

ويتصل بهذه المسألة فيما يتعلق بالثقافة السياسية الفلسطينية انه إذا صدق ما سبق، فاننا نكون بحاجة إلى قطيعة معرفية. بمعني اننا بحاجة إلى الاستعانة بمعرفة بديله عن حقل المعرفة الذي يثير قضية الحركة الوطنية الفلسطينية إنطلاقا من القول بأولوية صيغة الدولة. واستطيع أن أقول إن القضية الحقيقية في الحركة الوطنية الفلسطينية قد اكتسبت طبيعة جديدة، قوامها الأساسي هو توطيد التنظيم الإجتماعي والسياسي الحر للمجتمع الفلسطيني، بمعني البناء المؤسساتي والثقافي للمجتمع الفلسطيني وهياكله ومؤسساته. وأستطيع القول ان الصراع الاسرائيلي الفلسطيني هو بلأساس ليس صراعاً حول الدولة، وإنما حول تحطيم المجتمع والشعب الفلسطيني .. وذلك باعتبار ان من يكسب ومن يخسر يتحدد بمن يحطم التنظيم الاجتماعي للآخر.

إذا فهمنا هذا الأمر، وأعتبرنا أن الدولة هي نمو زائد للتنظيم الاجتماعي، يمكننا القول، ان اسرائيل سوف تكسب المعركه، عندما تحطم التنظيم الإجتماعي للشعب الفلسطيني. كما أن

الشعب الفلسطيني يستطيع الإنتصار، إذا مانجح في تذويب أو تحويل المجتمع السياسي الصهيوني.

اننا نطرح بهذا المعني، الأحداث والقضية من زاوية جديدة جذرياً. وفي هذا الاطار فان حديث استاذنا الدكتور الدجاني، مقبول بالنسبة لي فيما لو توقفنا عند مرحلة حق المقاومة، ولكن ما حشو هذه المقاومة؟ وماهو مضمونها؟، أغلب الظن أن القائلين بهذا الحق -كحركة حماس والمنظمات العشرة- يقصدون المقاومة المسلحة واعتقد ان هذه المقاومة المسلحة، في ظل المعطيات الموجودة الان قد تعني تدمير المجتمع الفلسطيني. انا لااقول بان النضال المسلح عموما يحطم التنظيم الاجتماعي، بل ان هذا النضال قد يوطد بالفعل دعائم التنظيم الاجتماعي والسياسي لامه ما، لكنه، ربما كان في لحظه ما ضمن الاختيار الأسوأ. فقد يكشف هذا النضال عن ضغوط داخلية وخارجية إلى حد لا تحتمله الأمة. ومن ثم قد تنهار هذه الأمة من الداخل والخارج.

وبالطبع ربما يحتاج، هذا الطرح إلى ان نجلس سويا لنتدارس خارطة الضغوط، ونري مدي الصواب والخطأ فيه. ومع ذلك، دعنا نتفق على المبدأ العام، فاذا قبلنا به، إتجهنا إلى مناقشة التفاصيل إن القضية الأساسية الآن هي المحافظة على التنظيم الاجتماعي السياسي ذي الاسس الثقافية للمجتمع الفلسطيني وتطويره. ومن الملاحظ مثلاً، ان بعض المؤسسات والجماعات الفلسطينية قد انهارت بفعل الضغوط المالية. كما ان كثيرا من المؤسسات الاجتماعية تضعضع بفعل عوامل كثيرة، منها الانقسامات الفصائلية . ومن هنا، يكون المطروح ليس إنتزاع دولة باعتراف رسمي، وإنما انتزاع السيادة الفعلية عبر تمكين مؤسسات المجتمع والشعب من مزاولة عملها، في إتجاه ثقافي وحضاري، ولإنجاز تكنولوجي علمي اكثر رقياً، وانا هنا لاأنفي اهمية الدولة، لكني اقول اننا اذا نجحنا في ذلك، ربما استطعنا إعطاء مؤسسات المجتمع الفاعلية المطلوبة في الحالة الفلسطينية .

د.ناصر على ناصر : أريد ان اضع بين ايديكم ثلاث ملاحظات :

١- ان الورقة تطرح اولوية الفكر وتعتبر أن الممارسة تتولد عنه . ونحن في المنطقة العربية تحاربنا مطولا حول ايهما اسبق الممارسة السياسية - أم الفكر. وفي تقديرى ان هناك طرح اخر يقوم على تأزر المسالتين معا بطريقة بنيوية، فالممارسة السياسية تلد الفكر،

والفكر يطور الممارسة - علما بأن الثقافة السياسية هي نتاج للثقافة عموماً - وعلينا ان نجدد في منظورنا لعلاقتنا مع تراثنا الاسلامي وإعادة انتاج نظرية من واقع الممارسة السياسية في عالمنا العربي.

٢- فيما يتعلق بالتعددية، لاأدري حقيقية ما اذا كان واقع التسلطية يكمن في العقل العربي بحسب نظرية الاستبداد الشرقي. وأسأل، هل المقصود بالتعددية، هو التعددية السياسية ام الاقتصادية والذي تستند اليه التعددية السياسية الفلسطينية، هل تستند إلى تعدد الرؤى الاقتصادية، ام تعدد الرؤى الفكرية ؟. في تقديرى ان التعددية يجب ان تعكس محتوي اجتماعي ثقافي وسياسي يعبر عن نفسة من خلال اطراف معينة لقد اشارت الورقة إلى انه في مرحلة الشقيري" كان لدي الشعب الفسطيني قضية واحدة هي طرد المستعمر من أرضة، وهذا حتم زوال الحزبية والاحزاب ولكن فيما بعد، تغيرت بنية المجلس الوطني الفلسطيني وأتيحت التعددية . وتشير الورقة كذلك إلى الربط بين التعددية والتشرذم . هل يمكن ان نطبق التشرذم على التعددية الفلسطينية، وهل يستند تعدد الجبهات والفصائل إلى تعدد مصلحي ..

٣- ينبغي ان يعالج مفهوم الثقافة السياسية علاجا فلسفيا وسياسيا، حتي نقف على معني محدد وواضح له.

د. عبد العليم محمد : أشيد بالجهد الذي بذله الزميل " محمد خالد " في الورقة واري انها تعالج موضوعاً يخص الظرف العربي كله .. وهو إشكالية العلاقة بين الموروث والحديث، القديم والجديد .. هذا هم عربي وليس فلسطينيا فقط. والواقع ان المرء لايستطيع ان يصدر حكما حتي الآن . فالقديم ليس بالضرورة سيئا، والجديد ليس بالضرورة حسناً . ومن هنا فان الاشارة إلى الموروث الفلسطيني، كالإذعان لسلطة الكبار واللجوء لبعض انماط الثقافة التقليدية من النخبة الحديثة الفلسطينية، ليس سيئا بالضرورة .. وربما كان الحل هو في المزاوجة الخلاقة بين الموروث والجديد على نمط المثال الهندي. ومن الواضح ان حالات الثقافة الآسيوية باكملها، قد تمكنت من هذه المعادلة. بل اننا نجد في بعض ممارسات البلدان الديمقراطية المتقدمة ن ما يوحي بشبهة التعامل مع القديم ومن خلاله . وعلي سبيل المثال، فان مجلس الدولة ورئيس الجمهورية في

فرنسا، يلجآن في القضايا الشائكة إلى مايسمي "بمجلس الحكماء"، ومفهوم الحكمة هنا لايخلو من دلالة تجربة كبار السن وأصحاب التجربة ولايخلو من العناصر التقليدية والموروثة .

هناك نقطة ثانية، هي ان الدولة كما قال الدكتور "محمد السيد سعيد" قد لاتكون شرطاً للديمقراطية.. وقد تكون الديمقراطية كامنة في المجتمع المدني أو الاهلي ومؤسساته وفي آلياته الثقافية لكنني في الحالة الفلسطينية أري نفسي مضطر للقول بان التحرر من المحتل هو بذاته شرط للديمقراطية، سواء انتهي الأمر بدولة أو لم ينته، وسواء تفتق الأمر عن ممارسة حق تقرير المصير أو انتهي إلى غير ذلك. فالاحتلال هو عائق ضخم في مواجهة تطوير أية ثقافة أو ممارسة ديمقراطية . لقد إرتبطت السلطة الوطنية الوليدة بقطاع غزة المزدحم بالسكان وصاحب التاريخ الممتد في العمل الفدائي ومعقل حركة حماس التي تحمل حق المقاومة المسلحة ألآن، مما صعب أمامها بناء ممارسة تقليدية . لقد ولدت هذه السلطة في غمرة مواجهه "حماس"، وإذا كانت المنظمة قد دفعت إلى الاتفاق مع اسرائيل، بعد تصاعد نفوذ حماس، فان اسرائيل تنظر للمنظمة (والسلطة الفلسطينية) من منظور استطاعتها تقييد مقدرة حماس ونفوذها . وهكذا ولدت السلطة بين المطرقة والسندان. وفي هذا الظرف يصعب اعتبار ان الورقة التي بين يدينا نهائية في تقويم التجربة الديمقراطية الفلسطينية، لأن الديمقراطية شرطها ليس فقط ميلاد الفرد، وهذه مسألة ثقافية، ولكن ايضا ميلاد المواطن الذي هو مقدمة أساسية لديمقراطية حديثة وناجحة.

د.سليم نصر : أعتقد ان لهذه المناظرة ثلاثة مستويات :

الاول: الورقة المقدمة كبحث علمي .

الثاني : الموضوع المتعلق بالثقافة السياسية وحقوق الإنسان وهو موضوع ساخن .

الثالثة : المفاهيم والمقاربات الفكرية للموضوع المثار .

ولن أعقب على الموضوع، وانما على الورقة من الناحية المنهجية لقد ذكرت الورقة شيئا عن تعدد المصالح وهذا شيء يفتح الحديث عن المجتمع. أين تتكون المصالح؟ وكيف تتكون في رحم المجتمع ؟ .. تعدد المصالح يفتح الباب ايضا على جانب اخر وهو مفهوم توازن القوي.. ومن وجهة نظري، فان الديمقراطية مرتبطة كثيرا بمفهوم توازن القوى داخل المجتمع السياسي. وهنا اقترب من فهم الورقة من أن القضية ليست قضية اكثرية ديمقراطية أو إنتشار قيم

ديمقراطية، بقدر ما هي استمرار لتوازن ما بين القوي، الامر الذي يمنع إستبداد عددا من الأطراف الاستبداد .

أيضا، ألفت النظر إلى ان التجربة الفلسطينية بمراحلها المختلفة، تتعرض لمراجعات ثرية .. وتجربة المنظمة لها على الأقل مرحلتين مختلفتين هما، مرحلتا بيروت وتونس. مرحلة بيروت (١٩٧٢-١٩٨٢) بها الكثير من ممارسات وفيها دروس كثيرة . أما تجربة تونس بين (١٩٨٣-١٩٩٣) فهي مختلفة ومليئة بالتجارب.. وهناك الانتفاضة التي تحتاج إلى مراجعة سوسيولوجية وسياسية . ولذلك فان وضع كل هذه التجارب قيد الدرس العلمي الصارم مفيدة تماما للمجتمع السياسي الفلسطيني، على ان يستوفي ذلك الشروط العلمية. وفي هذا الاطار، ألفت النظر إلى وجود مصادر في الضفة وغزة (او الداخل عموما) يمكنها ان تغني البحث في التجارب، مما يعني ضرورة ضم هذه المصادر إلى ماهو متاح في الخارج. لاسيما وان المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة كان دوما مسيسا، بشكل مرتفع مقارنة بالمجتمعات العربية . ولاشك ان الأنشطة الثقافية واستطلاعات الرأي والندوات في الداخل، يمكنها ان توصلنا إلى معرفة مستمرة من الواقع.

أ.عبد الغفار شكر: من واقع الورقة المطروحة والتعقيبات والمناقشات، سأغامر بطرح إستنتاج توصلت اليه .

ان الحديث يدور عن مستقبل الديمقراطية في فلسطين .. والواضح اننا إزاء مرحلة يشتد فيها الصراع حول القضية الفلسطينية ومن هنا، فان القضية المتعلقة بالديمقراطية الفلسطينية، قضية نضالية ممتدة .. سوف يحسمها اربعة عناصر.

العنصر الأول : هو طبيعة الكيان الفلسطيني الذي سيولد فاذا كان هذا الكيان جزءا من دولة اتحادية (مع الأردن مثلا)، تكون الغلبة فيه للأردن..لان هذا الكيان سيكون ملحقاً بهذه الدولة. وبالقطع سوف تتأثر الممارسة الديمقراطية الفلسطينية بذلك، لاسيما وانه سيرد على الكيان الفلسطيني قيود وسقف لايمكنه تخطية. ومن هنا فانه كلما تبلور الكيان الفلسطيني في إتجاه الدولة المستقلة، كلما ساعد ذلك على تبلور اطار ديمقراطي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة أكبر قدر من حقوقة .

العنصر الثاني: هو النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي سينبثق عن هذا النظام .. وواضح حتى الآن، ان هذا النظام سيقوم على الاقتصاد الحر والملكية الخاصة لوسائل الانتاج.وسيكون مندمجاً في الاقتصاد العالمي . ونعلم ان هناك نظم مشابهة قد لاتفي بالقدر المطلوب من الكفاءة أو العدالة. ولكن كلما ناضلت القوى الفلسطينية في اتجاة بناء اقتصاد يفي بالحاجات الاساسية والحد الادني من الاشباع للناس، فان فرصة الممارسة الديمقراطية سوف تتسع .

العنصر الثالث : هو الواقع الراهن لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، بمعني علاقات القوى القائمة بين فصائل هذه الحركة، وقدرة القوى الديمقراطية والتقديمة فيها، على أن تحافظ على وجودها، وأن تتحول إلى قوة معبرة عن المجتمع وان لايجري تهميشها.. هذه العناصر سوف تسمح بالتعددية كأمر واقع، يخضع له كل الأطراف مما يساعد على التعامل الديمقراطي.

العنصر الرابع : يتعلق بالضغوط الخارجية، وتقديرى ان هذه الضغوط فيها الجانبين.. الجانب الذي يحفز على ممارسة ديمقراطية، لأن هذا هو اتجاة العصر.. والجانب الذي يحول دون الممارسة الديمقراطية الكاملة.

هذه هي العناصر الاربع التي اعتقد انها ينبغي ان تكون موضع الاهتمام، رغم تقديرى الشديد لأهمية البعد التاريخي.

وعلي قدر إدراك الحركة الوطنية لهذه العناصر وانشغالها بالأساس عوضاً عن الفرعي والثانوي، على قدر ما تستطيع هذه الحركة إيجاد الكيان الذي يمارس الديمقراطية الكاملة .

د. حسن نافعة : اعتقد ان هناك اربع قضايا مطروحة للنقاش وسوف تظل كذلك لفترة قادمة:

القضية الأولي، هي القضية المنهجية حول العلاقة بين الثقافة والديمقراطية.. وانا أميل إلى الرأي القائل بأن الديمقراطية بحكم تعريفها تنصرف أكثر إلى نظام للحكم بأكثر مما تتعلق بمجموعة قيم. فنظام الحكم الديمقراطي يمكن ان يساعد على إنتشار القيم الثقافية الديمقراطية لكنني لاأستطيع القول ان سيادة قيم معينة هي شرط لإنبعاث النظام الديمقراطي.. ومن هنا، فان الحديث عن ثقافة ديمقراطية وثقافة غير ديمقراطية، حديث مرفوض. إن كل الثقافات بها جوانب مشرقة وأخرى معتمة. وينبغي ان ننظر لهذه القضية في ضوء علاقة الثقافة السياسية بالنخبة الحاكمة مباشرة والنخبة الأكثر تأثير على صنع القرار. ولو قرأنا تجارب المجتمعات

الأوروبية، لوجدنا بها ان الديمقراطية مازالت متأخرة في بعضها كالمجتمعين اليوناني، والأسباني، رغم المناخ الديمقراطي العام. ويلاحظ ان ظهور الفاشية والنازية، يثير السؤال عما إذا كان ذلك يعني انقطاعاً للتقاليد والثقافة الديمقراطية ام انه كان نتاجاً لظروف معينة، داخلية وخارجية .

القضية الثانية: هي هل يمكن تطبيق المعايير الخاصة بالديمقراطية على حركة تحرر وطني؟ هل نحكم على حركة التحرر الوطني من خلال انجازاها الديمقراطي، ام في ضوء تحقيقها لهدف التحرير؟ . هذا سؤال مفتوح يتعلق في الحالة الفلسطينية، بما إذا كانت توفر أو غياب الممارسة الديمقراطية قد أثر على تحقيق منظمة التحرير الفلسطينية لهدف التحرير.. والي أي مدي؟

القضية الثالثة: هي هل يرتهن مستقبل الدولة الفلسطينية ومستقبل الديمقراطية في هذه الدولة، بالممارسات السابقة في إطار حركة التحرر الفلسطيني، أم ان هذا العنصر سيكون احد المؤثرات، وليس العنصر الحاسم، في تشكيل مستقبل الكيان الفلسطيني الوليد؟

القضية الرابعة: تدور حول مايجري الأن في الأرض المحتلة. هل يبشر هذا الذي يجري هناك بمستقبل ديمقراطي للدولة الفلسطينية؟ ان جوهر القضية الآن ليس هو وجود الديمقراطية من عدمها . بل هو هل سيتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق دولته المستقلة ام لا. وهل ستدرك القوى الفلسطينية كنه ما يحاك لها من دسائس.. لأن المطلوب هو أن تنشب حرب أهلية فلسطينية. لقد تم اصطياد منظمة التحرير في أضعف لحظاتها، وإبرام اتفاقية معها، هي بكل المقاييس إتفاقية مملاه، وبعد تشجيع قيام حركة حماس، والمطلوب اليوم هو أن تشن المنظمة حربا على حماس. هل ستعي المنظمة أو حماس هذا الهدف الاسرائيلي وهل يحاولا بقدر الامكان المحافظة على الكيان الفلسطيني أولاً، وعلي الذات الفلسطينية قبل الحديث عن السلطة ومن يمارسها ؟

أ.**بهي الدين حسن**: سأنطلق من حقيقة أن العامل الدولي يلعب دوراً سلبياً ضاغطاً على إمكانات تشكل مجتمع ديمقراطي فلسطيني.. خصوصاً وأن هاجس الأمن الاسرائيلي له دور حاسم في تشكيل مواقف المجتمع الدولي.. هذا التشخيص يطرح إحتمالين، احلاهما مر:

الاحتمال الأول: وقوع صدام مسلح بين حركة حماس وسلطة الحكم الذاتي.. وفي هذا الإطار، لدي تحفظ على أن التاريخ الفلسطيني ليس به مساحة واسعة لاستخدام العنف والتصفيات

الداخلية بين القوى الفلسطينية فالواقع ان هذا التاريخ شهد صدامات دموية، كان ابرزهـا في في طرابلس بلبنان عام ١٩٨٣.

الاحتمال الثاني: ان تتوصل حماس وسلطة الحكم الذاتي إلى صفقـة سياسية، تنضبـط بمقتضاهـا حماس بالعملية السلمية بما يعنية ذلك مـن فـرض قيـود علـى حريـات الـرأي والتعبـير والإعتقـاد وحقوق المرأة .

وفيما يتعلق بموقع الثقافة السياسية الفلسطينية ومدي رسوخ قيـم الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان أجدني متفقا مع الذين تحفظوا على حيوية وعنفوان حركـة الديمقراطيـة الفلسـطينية مـن منطلـق الميراث النضالي في فترة الاحتلال. واقع الامر ان هذه الحركة الآن، بعد فك الارتباط بين النضال الوطني والديمقراطي هي امام إمتحان صعب، سبق أن فشلت فيه عدد مـن حركـات التحـرر في العالم الثالث. وأخشي من شيوع الممارسات السلبية تجاه حقوق الإنسان الـتي قـامت بهـا لجـان الانتفاضه، وفق ماجاء في تعقيب أ. محمود شقيرات. لأن في ذلك مؤشر سيء.

١. **نبيل عبد الفتاح**: من الملاحظ ان حديث د. عبد العليـم محمـد عـن ضـرورة الاعتمـاد علـى التقاليد العربية الاسلامية فى احتضان قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتعدديـة، هـذا الحديـث يتناقض والنسق الغربي المعروف. ففي ميراث الحركة الاسلامية مثلاً رفـض للتحـزب. ويتطلـب الأمر من أجل الوصول إلى توافق بين النظام الديمقراطي وبعض القيم الموجودة في التراث، مايلي:

١- ضبط غرائز الدولة القمعية وترويضها على القانون من خلال رأي عام نشط، وتحويل هـذا العنف الغرائزي للدولة إلى عنف مشروع .

٢- أن تكون سلطات الدولة تعبير عن توازن القوى الاجتماعية السائدة، والتوازن الاجتمـاعي السياسي السائد.

٣- ضرورة المساعدة على المبادرات الفردية في كـل الأنشـطة الطوعيـة الـتي يقـوم بهـا المجتمـع المدني. ولابد من حركة إجتماعية إسـلامية تسـعي لتحريـر النـص الاسـلامي مـن الشـروح وشروح الشروح، والتي كانت تعبيراً تاريخياً ومصلحياً عـن حقـب معينـة، جـري اسـقاطها على النص الاسلامي. فلقد أصبح لدينا الآن ميراث وضعي فقهي غـير صـالح للمسـاهمة في

إحتضان قيم حقوق الإنسان والتعددية والمشاركة السياسية على النسق الغربي.

د.محمد السيد سعيد: أريد أن الخص كل ماطرحته قبل قليل.. إن الحركة الوطنية الفلسطينية، شأنها شأن معظم حركات التحرر، قامت على مدخل سياسي عنفوي. وانا أدعو تأمل مدخل بديل هو مدخل ثقافي بنائي داخلي. أنني ادعو إلى : قلب الصيغة التقليدية التي كانت الممارسة المصرية نموذجاً لها- حين حملت القضية الوطنية الفكرة الديمقراطية بين طياتها، لكنها بعد التحرر تخلت عن الجانب الديمقراطي. وكانت النتيجة هي الهزيمة. وذلك على عكس المدخل الثقافي الذي يشتق من كل الطبقات الحية في الثقافة العربية، ويعيد بنائها وفقا لمعطيات الحداثة. هذا المدخل، يضمن انه عندما تكون هناك دولة سوف تكون دولة تحقق التحرر بالفعل، ان قضية التحرر الوطني ليست لحصول على دولة بغض النظر عن ماهيتها وإنما القضية هي الحصول على دولة تحررية، بالمعنى والمعطيات الثقافية الراهنه .

إن الحصول على دولة في أجواء التخلف الديمقراطي سوف تكون تعميقاً لتخلفنا بالمعنى الراهن وعلي العكس من ذلك، فان عملية الانعتاق من خلال بناء مجتمع مستقل ثقافيا، هي التي سوف يمكنها إنجاز التحرر سواء كانت أو لم تكن هناك دولة.

د.عبد العليم محمد: أشكر ا. نبيل عبد الفتاح على التنوية اللازم بخصوص موقف التراث من قضايا حقوق الانسان. واعلن أن الصيغة التي ابديتها هي صيغه تنم عن اليأس. لأن التناقض بين الشريعة والاسلام في بعض قضايا حقوق الإنسان تناقض ظاهر.. ولكن الملاحظ أن الابنية التقليدية تقاوم الثقافة الوافدة منذ ما يزيد عن القرن . وفي الوقت نفسه، تجعل الوافد تقليدياً، اي أن الأبنية التقليدية تدخل الوافد فيها وتجبرة على أن يتعايش معها، مما جعل لدينا بناءا مشوها على الصعيدين التقليدي والحديث.

د.عبد المنعم سعيد: سأتحدث في ثلاث نقاط.

النقطة الاولي: ذات طابع مفهومي، ففي علم السياسية نتعامل مع مفهوم الثقافة السياسية على انه مفهوم مراوغ. لانه من الصعب تحديده في لحظة معينة. هذا المفهوم يتعرض في حركته لمؤثرات.. بمعني انه له قدراً من الدنيامية الذاتية الناجمه عن حركة طرفي العلاقة فيه، وهما، القيم السائدة والنظام السياسي. فالقيم بحد ذاتها. ليست مجموعة متناسقة من الأفكار، وإنما قد

تكون متناقضة. نجد في التراث مثلا، ماهو مع الديمقراطية وما هو ضدها. وفي لحظة زمنية معينة، تبرز قيمة سائدة. كذلك فان علاقة الحاكم بالمحكومين فى النظام السياسى تتوقف على درجة الحكم، من حركة تحرر، إلى شيخ قبيله، إلى دولة، إلى اي شكل من الأشكال المختلفة للسلطة.

النقطة الثانية: لاحظت أن هناك درجة من التوتر في الثقافة السياسية الفلسطينية.. ويعود ذلك إلى ان الثقافة تشتمل على فكرة الهوية . وعندما نتحدث عن نظام سياسي فلسطيني، فاننا نتحدث عن رغبة في الاستقلال والتميز عن الحكم الاستعماري الاسرائيلي .. والفلسطينيون هنا كغيرهم من العرب، لهم تميز خاص في الهوية. وعلينا أن نتصور ان الفلسطينيين الذين هم "واحديون" تجاه الآخرين، لديهم داخليا التعددية، التي تستحق تعبيرات سياسية مختلفة.

والاشكالية هنا هي وجود منهجين مطروحين للقطع مع الاخرين، وتمييز الذات . هناك منهج المقاومة المسلحة، ومنهج التحول الديمقراطي .. وكلا المنهجين قد يكون مناسباً لتحقيق الاستقلال والتحرير الوطني وتكوين الدولة. وفي الحقيقة، لااستطيع أن احسم بأن هناك تجربة واحدة في حركة التحرر الوطني تقودنا إلى أي من الطريقين (المنهجين) ..هناك التجربة التي قامت على الحسم المسلح (فيتنام، الجزائر).. لكن هناك أيضا تجربة الهند، التي سارت على مقولة غاندي"إننا لكي نحصل على الاستقلال، يجب أن نكون افضل من المحتل". ويذكر ان غاندي صام صوماً طويلاً حين جرت مذبحة لبعض الجنود البريطانيين، وأعتبر أن الهنود غير جاهزين لتحقيق هذه المقولة.

إننا بدورنا نواجه هذه الاشكالية، ونستحق التحرر، وجوهر التحرر هو التفوق على العدو، وذلك من خلال عملية تحرر ذاتي.. والطريق الهندي أحد التجارب التي يجب أن نوليها الاعتبار.

النقطة الثالثة: تتصل بالسؤال، هل من الممكن أن يوجد طريقاً أو منهجاً بين المنهجين المطروحين؟.

أ.د. احمد صدقي الدجاني: إن أي حديث عن التراث يفتقد إلى مفهوم اصيل هو "حتمية التجديد"، يعد حديثاً ناقصاً . وفي امتنا، لدينا سنة التجديد على المستويين الثقافي والعقيدي..وفي موضوع الثقافة برز موضوع الدين، وجرت الإشارة إلى علاقة

الدين بحقوق الإنسان . وهذا موضوع يستأهل بحثاً خاصاً، ولانستطيع أن نسلم بالمقولة التي ذكرت هنا. نحن نفرق بين الدين وبين الممارسات. وفيما يتعلق بالمقاومة، علينا أن نفرق بين حق المقاومة وبين حتمية المقاومة.ففي المسار الانساني هناك حتمية حدوث الشيء وحين يحدث الظلم، لامفر إذن من الحديث عن حتمية المقاومة. أما الحديث عن التوازنات والقوى النسبية وهلم جرا، فهو حديث تال. ان الفطرة الانسانية لامفر من ان تقاوم الظلم بكل قوة. كيف نواجة، هذا أمر آخر ومن وحي حديث د.محمد السيد سعيد، فان مفهومنا للمقاومة في هذه المرحلة هو مفهوم شامل.. وللمقاومة أشكال، منها الشكل السلبي الذي إتبعة غاندي ومنها مايتصل بالثقافة.

وبالنسبة لدور العامل الخارجي، ندرك أن هناك قمع الطغيان، لكن عصرنا ايضاً، فيه قوة معنا هي قوة حقوق الإنسان، والديمقراطية لإحقاق الحق.

أ. عبد القادر ياسين: لدي أربع ملاحظات سريعة .

١- كنت أود ان أجد بين المعقبين والباحثين، من هم مؤيدين لصيغة اوسلو.. لو حدث ذلك لكانت المناظرة اكثر نشاطاً. نحن جميعا من مدارس متقاربة.. كذلك ألاحظ غياب الاتجاه الأصولي بين الحضور.

٢- تحدث د. عزمي بشارة عن أن المجتمع الفلسطيني كان إلى حد ما تعددياً.. لكني أري انه في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ جرت محاولات قسرية لتوحيد فصائل فلسطينية مع الفصيل الذي يمثل العمود الفقري.

٣- ذكر ا. محمد خالد أن السياسي حاول ان يهيمن على المدني لكنها في الحقيقة لم تكن محاوله وإنما هيمنه فعلية. وذكر أيضا، ان الامتناع عن الانتخابات لم يكن بسبب موقف سلبي من الديمقراطية، وأري ان الموقف كان يعني كل السلبية من الديمقراطية.. ففي احد المجالس الوطنية.. تحدث البعض عن انه يمكن اجراء الانتخابات بين الفلسطينيين حتي في امريكا اللاتينية، وقد رفض هذا الطرح بالكلية .

٤- إن رأس السلطة الوطنية، يحكم منذ قيام السلطة في غزة بالمراسيم ولا أحد يحكم غيرة..

وقد إرتفعت معدلات القمع والاعتقالات بالجملة بدون إتهامات . وتم إختيار رئاسات لبلديات غزة وجنين ونابلس بالتعيين وليس بالانتخاب.

أ. **محمود شقيرات**: أتفق مع د. محمد السيد سعيد بأن الكفاح المسلح قد لايخدم الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، وقد لا يحقق الحد الأدني من الحقوق الفلسطينية كما حددتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. لكني لا أتفق مع المدخل الثقافي البنائي الا اذا كانت غايته بناء الدولة المستقلة. وأتفق مع د. عبد العليم في أن هناك احتلال، وإن شرط الديمقراطية الفلسطينية هو زوال هذا الاحتلال. وارجوا أن نعي لعبة الاسرائيليين، فيما يتعلق بالديمقراطية فهم يحاولون إعطاء إنطباع للرأي العام العالمي بأنهم يودون قيام سلطة ديمقراطية.. لكنهم في الحقيقة الاكثر عداءا لأي بناء ديمقراطي. وقد ظهر ذلك جليا في إتفاق القاهرة (مايو١٩٩٤)، وكذلك في مباحثات الحكم الذاتي. حيث يساعد الاسرائيليون على التوجه اللاديمقراطي. وأخشي أنهم يحاولون إبلاغ رسالة لرأي العام العالمي، مضمونها ان الفلسطينيين غير قادرين على ممارسة الديمقراطية، ولذلك فلا داعي لأن يستقلوا بشؤونهم، وان بديل ذلك هو البحث عن حل معين مع الأردن، أو ان يستمر الاحتلال بحيث تكون الأرض الفلسطينية محمية إسرائيلية. إن شرط الحديث عن الديمقراطية هو أن يكون مرتبطاً بأفق الدولة وإلا غرقنا في التفاصيل .

د.**عزمي بشارة**: فيما يتعلق بحديث د. محمد السيد سعيد ألفت النظر إلى مايلي:

١. ان فصل الدولة عن المجتمع هو فصل حداثي.. ففي اليونان القديمة لم تنفصل الدولة عن المجتمع .. الديمقراطية اليونانية كانت عضوية، لاينفصل فيها المجتمع عن الدولة. وحقوق المواطن مشتقة من إنتماءه للمجتمع وليس العكس.ولذلك نسميها جمهورانية أو جمهورانية عضوية. وعملياً، السياسة هي المجتمع والمجتمع هو السياسة، وقد استخدم ارسطو تعبير المجتمع السياسي.

٢. حدث الفصل بين الدولة والمجتمع منذ بدأ النصف الثاني من نظريات الحق الطبيعي. وذلك حين اصبحنا نفترض حالة طبيعية مختلفة عن حالة الدولة.. ومع ذلك، لايمكن ولايتصور وجود المجتمع دون دولة. لافي السياق اليوناني أو غير اليوناني.

٣. ان الدولة هي التي يمكن أن توجد دون مجتمع، بينما المجتمع غير ممكن دون الدولة. المجتمع يتصور ذاته كمجتمع في مقابل الدولة وكشيء متميز عنها. فإذا زالت الدولة لامعنى لوجود المجتمع كمتميز عنها.

٤. إنني أؤمن بعمق أن المجتمع له الأولوية على الدولة، وهذا شرط نظري، لكنه غير تاريخي. فمن اجل وجود الديمقراطية، تاريخيا، كان لابد من الدولة.. الدولة هي التي فرضت الديمقراطية على المجتمع، وليس العكس . اما نظريا، فإن علينا ان نؤمن أن المجتمع له الأولوية على الدولة. وإذا كانت الديمقراطية غالية علينا، فانه يجب أن نفرضها على الدولة. إن اولوية المجتمع على الدولة لايحدث إلا في الدولة الديمقراطية .

٥. وحول النقطة المتعلقة بما إذا كان من الممكن تصور مجتمع ديمقراطي دون دولة الاجابة هي نعم ممكن.. ويلاحظ ان جميع مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الأحزاب، التي هي أهم هذه المؤسسات، لانها تقوم بدور الفصل بين الدولة والفرد، والوساطة بينهما .. هذه الاحزاب ليست ديمقراطية. فالأحزاب تحافظ على بناء هرمي بطريركي وبيروقراطي متعنت.. وأضرب لذلك مثلاً بحزبي العمل والليكود في اسرائيل. هناك دراسات تؤكد وجود أوليجاركية في هذين الحزبين، هي التي تتخذ القرارات.

٦. لا مجال لطرح قضية الديمقراطية بمعزل عن معركة الاستقلال الوطني. صحيح أنه توجد ممارسات غير ديمقراطية داخل السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن لايوجد ايضا نظام ديكتاتوري.. وينبغي الا نطرح قضية الديمقراطية بعيدا عن القضية الوطنية.. والا سوف نروج لوهم ان هناك دولة وطنية وسيادة فلسطينية، وأنها ايضا ديكتاتورية.

٧. المطلوب فلسطينيا هو المطالبة بديمقراطية فلسطينية، وذلك بتوسيع صلاحيات السلطة الوطنية حتى تكون دولة. فهناك تناقض لايمكن حله الا بالربط بين العنصرين، الديمقراطية والنضال الوطني .

٨. فيما يتعلق بقضية العنف، أريد مثلاً واحداً عن نظام ديمقراطي غربي، نشأ دون عنف هناك عنف البرجوازية، وعنف الثورات ومنها الثورة الأمريكية التي كانت مسلحة وبالطبع، لا أقول بأن الثورة المسلحة تقود إلى الديمقراطية .. أقول أن هناك علاقة حتمية بأن الكفاح المسلح

يقود إلى الديمقراطية.. لكن ايضاً النضال المدني لايقود حتما إلى الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمثل الهندي، يمكن ان نتناقش مطولا حول ديمقراطية الهند، ومدي جاذبيته بالنسبة إلى واقعنا بدلاً من النقاش حول نموذج السويد

أ. محمد خالد الازعر:

١. أشكر كل الذين أثروا الورقة البحثية.. لقد بدا لي من التعقيبات والمناقشات ان الورقة حققت اهدافها، وأستفزت افكار الحضور جميعاً، وكان هذا هو الهدف.

٢. ألاحظ ان الاخوة المنظرين حول الديمقراطية أوقعونا في حيرة. الدكتور عزمي بشارة تحدث وافاض عن ان الديمقراطية هي نظام للحكم، وانه لايتصور وجود المجتمع خارج الدولة ولكن هناك كتابات تنظيرية أخرى تقول بأن الثابت في الديمقراطية هي قيم العدالة والحرية والمساواة.. أو هي القيم الجوهرية فيها. أما الباقي فيمكن ان يتغير ويتعدل بحسب الثقافات المحلية المتباينة. وهذا هو مافهمته حول قضية الديمقراطية .. وهي انها ارتفعت حتي كادت تصل إلى مستوى القيمة.. فقد مارسها اليونانيون بشكل معين، لايمكن القياس عليه في الوقت الحاضر.. لقد حدث انفصال شبه مطلق بين الفهم الأثيني والفهم المعاصر للديمقراطية. الديمقراطية بالمعنى المعاصر أخذت معني خاص، بحيث نستطيع ان نطلق وصف الديمقراطية على العلاقات في الاسرة أو المصنع أو الادارة .. ومن هنا قامت أو تجاوزت المعني المحدد بالعلاقة الحاكم بالمحكوم في إطار الدولة.

٣. لم تقل الورقة اطلاقا بأن البني التقليدية في المجتمع هي منافية للديمقراطية. فقط ذكرت الورقة ان "فرصة ظهور قيادات ديمقراطية هي اكبر في المجتمع الحديث القائم على تحديد المكانة بحسب الاداء والمهارة والقيم الحديثة المرتبطة بالقانون المدني "، وقد ابرزت الورقة خصوصية أهمية القيم التقليدية في المجتمع الفلسطيني وبخاصة في الحفاظ على هوية المجتمع.

٤. إنطلقت الورقة في حديثها عن عرب ١٩٤٨ من منطلق التذكير بمن هو الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته.. هناك نحو ٨٠٠ الف فلسطيني داخل الكيان الصهيوني، يكاد ان لا يذكرهم أحد. وليس ضروريا في ضوء هذا الفهم العرض لكل شؤونهم. ولكن ضروري ان اشير اليهم والي تجربتهم، كجزء اصيل من الشعب الفلسطيني وتجاربة. على اني

اخالف د.عزمي بشارة في اعتبار ان تجربتهم تجربة اسرائيلية بل هى تجربة فلسطينية تعمل في إطار محددات مختلفة وواقع مختلف..! ودليلنا في ذلك هو التواصل الملحوظ في مواقف قوى عرب ١٩٤٨ السياسية وبقية القوى السياسية الفلسطينية.. نلاحظ مثلاً ان القوى الاسلامية على الجانبين تقاطع الانتخابات النيابية، سواء في إسرائيل، أو في مناطق الحكم الذاتي، وذلك من المنطلقات نفسها، وهي رفض مرجعية الوجود الصهيوني بدءا من وعد بلفور وانتهاءا بصيغة اوسلو وتوابعها.

٥. يقول د. عزمي بشارة إننا لانعرف برلمانا منتخبا لحركة تحرر وطني. لكننا يمكن ان نقول اننا لانعرف حركة تحرر وطني كحركة التحرر الوطني الفلسطيني فمنظمة التحرير الفلسطينية، منظمة علنية تعمل جهرة، ولديها دستور ينص على الانتخابات و لم تكن منظمة سرية تعمل تحت الارض. ومن الجائز ان ينطبق حديث د.عزمي على حركة فتح أو الجبهه الشعبية في مرحلة من المراحل.. لكنه لاينطبق على منظمة التحرير.. إذ، لماذا نسمي ممثل المنظمة في دولة ما، سفيراً، ولا نسمي عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائباً .. وإذا كان هذا العضو ينتخب قيادة المنظمة (اللجنة التنفيذية) فلماذا لا يتم انتخاب هذا العضو. والواقع انه من الممكن ان نبحث في لماذا لم تجر الانتخابات أو صعوبة القيام بها لكن من غير الجائز تجاوز المبدأ نفسه الذي هو موجود بالفعل في دستور المنظمة. هذا إلى جانب ان المجلس الوطني مارس فعلاً مهام تشريعية، ولان الكثيرين يعلمون دوره التشريعي الخطير، فان البعض يطالب بأن يوافق المجلس على تمرير صيغ سياسية وإجراء تعديلات في صيغ أخرى تاريخية تخص جوهر القضية الوطنية الفلسطينية .

٦. ذكر ا. عبد القادر ياسين في تعقيبة، انه كانت هناك انتخابات عامة بلدية على خلاف ماذكرت الورقة.. والواقع ان هذا صحيح تماماً .. لكن الورقة ركزت كلية على الانتخابات العامة "النيابية" وهناك فرق كبير بين النوعيتين (البلدي، والنيابي) .. ولنا ان نلاحظ مثلاً ان اسرائيل سبق ان وافقت على إجراء انتخابات بلدية في الضفة عامي ١٩٧٢، ١٩٧٦، لكنها لم توافق على اجراء انتخابات نيابية حتى بعد اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، لانها تعلم الفارق بين النيابي والبلدي.

المشاركـــــون في المناقشة

الباحث : محمد خالد الأزعر باحث فلسطيني (القاهرة)

المعقبون :

د.أحمد صدقي الدجاني	رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم بمنظمة التحرير الفلسطينية – عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان
ا.عبد القادر ياسين	كاتب سياسي فلسطيني (دمشق)
د.عزمي بشارة	أستاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت (رام الله)
أ.محمود شقيرات	رئيس تحرير جريدة " الطليعة " – عضو المجلس الوطني الفلسطيني –(القدس)

المناقشون :

ا.أحمد كرعود	منظمة العفو الدولية – الأمانة الدولية (تونس)
ا. بهي الدين حسن	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
أ.د. حسن نافعه	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د. سليم نصر	باحث لبناني في علم الاجتماع
د.عبد العليم محمد	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
ا.عبد الغفار شكر	عضو الأمانه العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
د.عبد المنعم سعيد	مدير مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالأهرام
د.محمد السيد سعيد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالأهرام
د.محمد نعمان جلال	المندوب الدائم لمصر في جامعة الدول العربية
د.مصطفي عبد العال	باحث حـــــر
أ. نبيل عبد الفتاح	رئيس الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام
د.ناصر على ناصر	أستاذ مساعد الفلسفة بجامعة عدن – نائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن، الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان .

عقدت المناظرة يوم ١٩٩٤/١٠/٢٩ بمقر المركز بالتعاون
مع مؤسسة فرديدريش أيبرت الألمانية بالقاهرة، وتمت طباعة الكتاب بالتعاون مع مؤسسة فورد.

إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسة مناظرات حقوق الإنسان:

١- **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني** (بالعربية والإنجليزية): منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد.

٢- **الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان**: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.

تحت الطبع :

٣- **أوضاع حقوق الإنسان في ظل النظم الشمولية حالة السودان.**

٤- **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية السلام.**

ثانيا: كراسات مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان**: فيوليت داغر.

تحت الطبع :

٢- **الضحية والجلاد** : هيثم مناع

٣- **الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية** فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية)

"الثقافة السياسية الفلسطينية
حقوق الإنســـــان والديمقراطية"

● قواعد النظام السياسي في الكيان الفلسطيني العتيد، سوف تكون نتاجاً للثقافة والممارسة السياسية المكتسبة في ظروف النضال الوطني، وما تأصل من التقاليد الاجتماعية والسياسية الموروثة..

محمد خالد الأزعر

● إذا لم تستند الديمقراطية إلى مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المتعددة والمتعايشة، تتحول الديمقراطية إلى قضية نظرية أو تبشيرية فحسب.

د.عزمي بشارة

● لعل أخطر ما يتهدد التجربة الفلسطينية الراهنة هو محاولة حكام إسرائيل جر السلطة الفلسطينية لتعقب حركة حماس.

محمود شقيرات

● في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ جرت محاولات قسرية لتوحيد فصائل فلسطينية مع الفصيل الذي يمثل العمود الفقري.

عبد القادر ياسين

● حين يحدث الظلم لابد من حتمية المقاومة، أما الحديث عن التوازنات والقوى النسبية فهو حديث تال.

د. أحمد صدقي الدجاني